تاريخ العرب

من البدايات حتى عصرنا الراهن

ألف عام قبل الميلاد إلى نهاية الحرب العالمية الثانية

الجزء الثالث

نضال حركة التحرر العربية ضد السيادة الاستعمارية والإمبريالية

1945- 1917

تأليف : فريق من الباحثين

برئاسة : البروفسور د. لوثر راتمان

ترجمة : د. ضرغام الدباغ

المركز العربي الألماني
Deutsch Arabisches Zentrum

تاريخ العرب

من البدايات حتى عصرنا الراهن

ألف عام قبل الميلاد إلى نهاية الحرب العالمية الثانية

الجزء الثالث

نضال حركة التحرر العربية ضد السيادة الاستعمارية والإمبريالية

1917 -1945

تأليف : فريق من الباحثين برئاسة : البروفسور د. لوثر راتمان

ترجمة : د. ضرغام الدباغ

الطبعة الأولى

صادرة عن المركز العربي الألماني / برلين 2021

المطبوع رقم (61)

يوزع مجاناً

فهرس

مقدمة.....06

الفصل الأول : أهمية ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى للنضال التحرري المعادي للاستعمار للشعوب العربية.....07

الفصل الثاني : نضال الشعب المصري ضد الاستعمار البريطاني..... 13

1. احتداد التناقضات الاستعمارية.....14
2. ثورة مايس 1919.....19
3. المناورات السياسية للإمبريالية البريطانية(نيسان 1919 حتى 1922)...23
4. نهوض الحركة العمالية المصرية.....27
5. الحكومة الوفدية الأولى.....30
6. المؤامرات الرجعية ضد حركة التحرر.....34
7. فعاليات ثورية جديدة.....41
8. مصر عشية الحرب العالمية الثانية.....44

إجمالي الفصل.....49

الفصل الثالث : المقاومة المعادية للاستعمار في السودان.....51

1. الحكومة الاستعمارية البريطانية ونظام "السيادة غير المباشرة".....52
2. تكوين الحركة الوطنية السودانية.....55
3. السياسة الاستعمارية البريطانية وانتعاش جديد للمقاومة ضد الاستعمار...58

الفصل الرابع : النضال التحرري المعادي للاستعمار في سوريا ولبنان.....62

1. من أجل سوريا مستقلة.....63
2. السنوات الأولى للانتداب 1920 - 1925 66
3. تقسيم سوريا.....69
4. جهاز الإدارة الفرنسية، موقف القوى الطبقية من السلطة.....71
5. حركة الاستقلال في السنوات الأولى للانتداب.....73
6. حرب التحرير السورية العظمى 1925 - 1927 76
7. النضال من أجل الدستور.....80

إجمالي الفصل.....83

الفصل الخامس : العراق في النضال ضد نظام الانتداب.....85

1. في نهاية الحرب العالمية الأولى.....86
2. انتفاضة 1920.....88
3. العراق أصبح ملكياً.....92
4. مسألة الموصل.....94
5. رفع الانتداب.....95
6. حركة التحرر في أعوام الثلاثينات.....98
7. انقلاب عام 1936.....101
8. قبل الحرب العالمية الثانية.....102

الفصل السادس : فلسطين وسيادة الانتداب البريطاني.....104

1. شروط الموقف الاجتماعي الاقتصادي.....105
2. تكون الصهيونية السياسية حتى بيان بلفور.....107
3. تأسيس نظام الانتداب البريطاني.....109
4. حركة التحرر الفلسطينية 1920 إلى 1929.....111
5. تطور الصهيونية في فلسطين.....113
6. حركة التحرر الفلسطينية من 1924 حتى 1939.....116

الفصل السابع : تأسيس وتطور إمارة شرق الأردن.....121

الفصل الثامن : تأسيس الدولة الإقطاعية المطلقة ـ الثيوقراطية.....129

1. وحدة الأراضي كمركز شبه الجزيرة العربية 1918- 1925.....130
2. السياسة الإصلاحية.....132
3. العلاقات السياسية الخارجية.....134
4. تغلغل الرأسمال الأمريكي.....136

الفصل التاسع : ظهور المملكة اليمنية.....138

1. الصراع الاجتماعي / الاقتصادي.....139
2. النضال ضد الاستعمار البريطاني.....141
3. تشكل المعارضة الديمقراطية.....145

الفصل العاشر : عدن ـ استعمار ـ حماية.....147

الفصل الحادي عشر : اتجاهات التطور في مناطق الخليج العربي.....151
1. الكويت.....152
2. البحرين.....155
3. قطر.....157
4. اتفاق عمان.....158
5. مسقط وعمان..... 161

- قائمة بالخرائط .
- قائمة بالمصادر.

مؤلفي مراحل الكتاب

المقدمة : لوثر راتمان.
الفصل الأول : أرمين برنر.
الفصل الثاني : لوثر راتمان، فتاح هيكل.
الفصل الثالث : أرمين برنر.
الفصل الرابع : يورغن براندت.
الفصل الخامس : ألزا رشتر.
الفصل السادس : أنكريد ميردل.
الفصل السابع : أنكريد ميردل.
الفصل الثامن : زيكفريد رشتر.
الفصل التاسع : زيكفريد رشتر.
الفصل العاشر : زيكفريد رشتر.
الفصل الحادي عشر : زيكفريد رشتر.

مقدمة

كانت آمالنا التي تضمنتها المقدمة في الجزء الأول في أن يلقى الجزء الأول والثاني من كتابنا "تاريخ العرب" انتباه واهتمام الجمهور وبملاحظاتهم النقدية أيضاً، قد تحققت وبمقاييس غير متوقعة وفي ذلك نتوجه بالشكر إلى القراء، لا سيما إلى أولئك الذين قدموا لنا المساعدة في تحسين هذا المؤلف من خلال إشاراتهم ومقترحاتهم.

ونحن إذ نقدّم الجزء الثالث والرابع من "تاريخ العرب" نستعرض هذه الملاحظات بأن الاستطراد والتوسع إنما هو ناجم عن العناصر التالية: تغير الخارطة السياسية للشرق الأوسط بشكل جذري في ختام الحرب العالمية الأولى وانهيار الإمبراطورية العثمانية. وكانت أقطار المشرق العربي من بعد شمال أفريقيا قد أصبحت أجزاء في النظام الاستعماري الأنكلو - فرنسي. وارتفعت في ذات الوقت المكانة الاستراتيجية العسكرية الفائقة للعادة لهذه المنطقة، بعضها يمثل الخاصرة الجنوبية للاتحاد السوفييتي، كما أن اكتشاف حقول النفط قد ضاعف من قيمة المنطقة، وضاعف من شهية الاحتكارات الأمريكية الجائعة دوماً و عدوانية خططها التوسعية، وكذلك في إطلاق المحور الفاشي لبرنامجه الهادف إلى السيطرة على العالم.

وفي إطار عمل كهذا الذي نقدمه وفيه نعرض نضال الجماهير العربية في التحرر الوطني والقومي والاجتماعي، فقد استلزم بذل عناية خاصة بإقامة تحليل لطبيعة الأدوات الاستراتيجية وفاعلية السياسة الاستعمارية الإمبريالية، وقد استوجب ذلك الاعتماد على مواد ومصادر أرشيفية جديدة.

ومع اندلاع ثورة أكتوبر عام 1917 ابتدأ الفصل الثاني من تاريخ مرحلة التحرر للشعوب العربية، على الرغم من أن حركة التحرر العربية لم تستطع أن تنتزع حقوقها من الاستعمار بشكل جوهري، إلا أنها نجحت في تحقيق ذلك في المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية بفعل تغيرات الظروف والشروط في السياسة الدولية، وانهيار النظام الاستعماري العالمي.

إننا نتقدم بالشكر أيضا لمن ساهم بتهيأة الجزء الثالث والرابع من العديد من المثقفين والشخصيات العربية ومنهم الدكتور رفعت السعيد لتأشيراته الموضوعية والدعم الودي في الحصول على الصور، وكذلك في العمل الممتاز لدار النشر الأكاديمية في برلين، وإلى المساعدة المهمة وإسهام العاملين والعلماء والفنيين في هيئة التحرير لا سيما الزميلات أورسولا بيتكينشاين، وهيني بلونك.

لوثر راتمان
لايبزج
في أيار - مايو /1973

الفصل الأول

أهمية ثورة أكتوبر العظمى للنضال التحرري المعادي للاستعمار للشعوب العربي

تحتل حركة التحرر العربية مكانة مهمة في عصر التحولات من الرأسمالية إلى الاشتراكية، ففي غضون نصف قرن تحولت من تيار يمثل الضعف والشلل حيال الاستعمار وتشكيلاته، إلى تيار يمتلئ بالقوة والحيوية، ويحمل طابعاً جماهيرياً وشعبياً وهي تتقدم في البلدان العربية المتحررة باتجاه التحرر والعدالة الاجتماعية.

وكان هذا التطور مثيراً حتى مع اعتبارنا أن العقود الأولى من هذا القرن قد شهد الكثير من فعاليات المقاومة العفوية بذلت الشعوب العربية التضحيات إذ لقيت الاضطهاد الاستعماري وتعرضت للقمع والتي جعلت من النضال التحرري وكأنه شيء لا مستقبل له. وتحت شروط وظروف دولية كانت السيادة المطلقة فيها للاستعمار، افتقدت فيها حركة التحرر العربية إلى الحليف الخارجي القوي.

ولم يكن ممكناً تحطيم نظام الهيمنة الاستعماري قبل قيام الاتحاد السوفيتي في تلك البلاد الشاسعة التي تمتلك الثروات الطبيعية الهائلة في مساحة تمثل سدس الكرة الأرضية وتكون بداية لتوازن دولي ستكون له آثاره المهمة على صعيد السياسة الدولية، وبدأت آنذاك عملية التحول في توازن القوى الدولية مترافقة مع الأزمة في النظام الاستعماري وكانت تعني في مفرداتها للشعوب العربية بدء مرحلة التحرر، وكانت ملامحها تشير إلى عهد جديد.

وقد أثر قيام الاتحاد السوفيتي بدرجة مهمة على حركة التحرر العربية، بل في النمط الجديد من الصلات السياسية التي بدأت السلطة السوفيتية إقامتها، والمساعدات السياسية والاقتصادية والعسكرية المباشرة التي مثلت في بعض المراحل العامل الحاسم ضد الغزو الإمبريالي في النضال المصيري. ومنذ الأيام الأولى لوجودها حققت السلطة السوفيتية سياسة خارجية، تختلف بشكل مبدأي عما هي في الدول الاستغلالية، فالسياسة الخارجية الاستعمارية قائمة على النهب والاستعباد في الحروب والعدوان.

وقد ترافقت هذه القرارات بإلغاء الدبلوماسية السرية وذلك بنشر المعاهدات السرية التي كانت قد أبرمتها روسيا القيصرية والقوى الاستعمارية الأخرى بما في ذلك الاتفاقية "الفضيحة" سايكس بيكو وكذلك التنازل عن كافة الامتيازات والحقوق التي تمنحها الاتفاقيات التي كانت الحكومة القيصرية قد أرغمت شعوب الشرق عليها.

وبدلاً من ذلك، فقد بذلت السلطة السوفيتية تضامنها العميق وكذلك مساعيها لشعوب الشرق في نضالها من أجل الاستقلال، وفي نداء تاريخي لمجلس قوميسارية الشعب" إلى جميع الشغيلة المسلمين في روسيا والشرق " بتاريخ 3/ كانون الأول ـ ديسمبر/1917، أكدت فيه الحكومة السوفيتية" لمسلمي الشرق، فرس، أتراك، عرب وهنود، وإلى الذين يتعرضون ولسنوات طويلة هم وممتلكاتهم وحرياتهم وأوطانهم إلى لصوص ونهابي أوربا الطماعين، إلى كل اللصوص اللذين أشعلوا الحرب عليه، الساعين إلى اقتسامهم: نحن نعلن أن المعاهدات السرية للقيصرية التي انهارت من أجل التوسع في ممتلكات القسطنطينية، هي الآن ممزقة وقد أتلفت. نحن نعلن أن الاتفاقية حول تقسيم بلاد فارس قد مُزقت وأُتلفت، نحن نعلن أن الاتفاقية لتقسيم تركيا واستعباد أرمينيا قد مُزقت وأُتلفت، لا تضيُّعوا الوقت وارموا عن ظهوركم وأكتافكم ثقل قرون من نهب أوطانكم، لا تتركوا لهم أرض بلادكم ليسرقوها، يجب أن تكونوا بأنفسكم سادة أرضكم يجب أن تتصرفوا بأرضكم كما تشاؤون ووفق ما يفيدكم ولكم الحق في ذلك، إن أقداركم في أيديكم، أيها الرفاق... أيها الأخوة ..! بثبات وحزم نتحرك نحو سلم ديمقراطي، على راياتنا توجد رموز تحرر شعوب العالم ".(1)

وقد أعقب هذا الرفض المبدأي للسياسة الاستعمارية، انسحاب القوات الروسية من تركيا وفارس، وأقيم بدلاً عنهما اتفاقيات قائمة على العدل والمساواة.

و دعمت السلطة السوفيتية تحت ظروف الكفاح المرير ضد قوى التدخل والغزو الإمبريالية والرجعية الداخلية الحركات التقدمية، كما أنها أسدت إلى الثورة الكمالية مساعدات دبلوماسية وكذلك دعماً فعّالاً، ووقفت موقفاً مهماً فيما يخص ضمان استقلال أفغانستان وإيران بوجه المقاومة القاسية للسياسة البريطانية. وفي أيام ثورة آذار- مارس/1919 في مصر، قام لينين وبتكليف من الحكومة السوفيتية بإرسال برقية إلى رئيس الوفد سعد زغلول والتي ضمنها تعاطف روسيا السوفيتية الكامل مع الشعب المصري ونضاله ضد السيادة الاستعمارية البريطانية، وقد أعلنت الحكومة السوفيتية عن استعدادها لتأمين أي مساعدة مادية ممكنة يمكن أن تطلبها مصر.

وقد كسبت حركة التحرر في الشرق الأوسط بنهوض السلطة السوفيتية للمرة الأولى في تاريخها حليفاً قوياً يعتمد عليه. وقد كتب تشيتشيرين G. Tschitscherin وهو أول وزير للخارجية في الاتحاد السوفيتي قائلاً :" أن سياستنا الشرقية متناقضة مادياً مع السياسة الشرقية للبلدان الإمبريالية، إن سياستنا الشرقية تسعى من أجل الاستقلال السياسي والاقتصادي وتطوير بلدان الشرق، وسوف نقدم لها الدعم في هذه المجالات وإننا نرى أدوارنا ومهماتنا هي أن نكون أصدقاء حقيقيين وحلفاء لتلك الشعوب في النضال من أجل استقلالها السياسي والاقتصادي".(2)

وقد تعرف ممثلو حركة التحرر العربية الذين كانوا يعيشون في الأقطار الأوربية، على أهمية ثورة أكتوبر وكيف أنها قد غيّرت من توازن القوى الدولي، وأنها رأت في السلطة السوفيتية المدافع الحقيقي عن مصالحها الوطنية، وهكذا تقدم في نهاية كانون الأول - ديسمبر/1917رئيس الحزب الوطني ورئيس اللجنة الوطنية المصرية في برلين، محمد فريد نحاس "بعد أسابيع قليلة جداً من النداء الذي أطلقه لينين: إلى الجميع ... إلى الجميع " تقدم بطلب إلى كافة المساهمين في محادثات بريست ـ ليتوفسك Brest Litwosk ينص
" إن أعضاء الحزب الوطني المجتمعين في برلين لهم أن يلفتوا نظر المؤتمر إلى ضرورة تحرير مصر وإيداعها بيد القوى الساعية من أجل المبادئ الوطنية وقد تمكن السوفيت من تحقيق ذلك في بطرسبورغ وأعلنوا تحرّرهم , إن تحرير مصر هو كذلك ضرورة كما أن حياد قناة السويس لن يكون فاعلاً طالما أن بريطانيا محتلة لمصر، وأن الحرب الحالية قد أثبتت ذلك بما فيه الكفاية، إن طلباتنا هي حق مشروع وطبيعي تمتلكه كل دولة في أن تحكم نفسها، وطالما أن قناتنا هي تحت سيطرة إحدى القوى الكبرى، فلا يمكن الدفاع عن الحرية بصورة فعالة، وكذلك الحقوق والمبادئ الأساسية للديمقراطية بصفة عامة والاشتراكية بصفة خاصة، إن مصر حرة فقط يمكنها حماية ذلك وضمان حرية الشعوب من خلال الحرب ".(3)

وقد أبدت الأحزاب والحركات الاشتراكية اهتماماً بمشكلات الوحدة العربية وقد صدر عنها ما يلي: " وبالنسبة للأقطار العربية، فإن هناك مهمة إضافية وهي تدور حول أن الإمبريالية العالمية من خلال مصالحها في سياسة نهب للعرب وتمزيقهم بشكل إفرادي كلٌ على حدة وتأسيسها لحدود مصطنعة. فعلى الرغم من أن بلدان المشرق العربي هي تحت سلطات استعمارية مختلفة، إلا أنها مترابطة مع بعضها من خلال الوضع الجغرافي واللغة المشتركة والتاريخ المشترك والتقاليد النضالية المشتركة. ومن هنا يترتب على الشيوعيين العرب أن يعملوا من أجل تأسيس جبهة شعبية معادية للإمبريالية في جميع الأقطار العربية، كما عليهم أن يضعوا برنامجاً يضم مطالبهم التي في مقدمتها توحيد كافة القوى المعادية للإمبريالية في الأقطار العربية".(4)

وهذه التوجهات التي لم تؤد فقط إلى إفشال الأفكار التي كانت تتناقلها الرجعية العربية، من أن الشيوعيون معادون للوحدة العربية، وأن الأحزاب الشيوعية في الأقطار العربية لها توجهات غير صحيحة في المسائل الرئيسية لحركة التحرر العربية.

وكانت إدانة الحرب الاستعمارية الفرنسية في مراكش واحدة من أعلى أشكال التضامن مع حركة التحرر العربية ضد الاستعمار. وفي 7/ أيار - مايو/1925 أعلن الحزب الشيوعي الألماني بقيادة أرنست تيلمان في نداء نشرته الصحيفة المركزية للحزب"الراية الحمراء" Rote Fahne " أن الحكومة الفرنسية قد أشعلت نيران حرب منظمة في مراكش، وأنه لمسؤولية الحركة العمالية الأممية في الوقوف بصلابة بوجه المواقف الإمبريالية، ارفعوا أيديكم عن شعب الريف...! التضامن مع مناضلي الحرية المراكشيين، لتسقط الحرب، إن شعارات الحركة العمالية يجب أن تكثف من مصالحها".(5)

وبعد ثلاثة أيام كررت الراية الحمراء الكتابة" إن حملة الجيش الفرنسي في مراكش مثال إيضاحي مدرسي لغزوات السرقة الإمبريالية بكل ما يرافقها من ظواهر. والاشتراكيون الديمقراطيون يلتزمون الصمت حيال ما يجري لأسباب معروفة. والحقيقة تدوي مع الشيوعيين لإطلاق الصوت عالياً من أجل أن يفهم أبسط عامل عما يدور الأمر ...؟ إن قبائل الريف تخوض منذ سنوات نضالاً بطولياً ضد السيادة الأجنبية وضد الاضطهاد و الإمبريالية. وإن هزيمتهم تعني بأن عدونا سيكون قوياً، مراكش هي مثال صغير كيف أننا في السلام، ولكننا نحققه وسط بركان الحرب. إن القوة الوحيدة التي تقف ضد الحرب هي الطبقة العاملة".(6)

وذات التضامن الذي كان يحتاجه مناضلوا الحرية من فلاحين الريف، مارسه الاشتراكيون الألمان أيضاً مع حركة التحرر لشعوب أخرى في شمال أفريقيا والشرق الأوسط عندما قامت البرجوازية البريطانية وبهدف تأمين وضمان الأرباح في تشرين الثاني - نوفمبر/1924 بالغزو المسلح على حكومة مصر البرجوازية الوطنية بقيادة سعد زغلول وأرغمتها على الاستقالة. فقد وقفت الحركة الاشتراكية الألمانية على الفور إلى جانب الوطنيين المصريين. وفي مقالة بعنوان " الشعب المصري يشكو"، أعلنت صحيفة الراية الحمراء موقفها بوضوح، حيث جاء:" إن الإجراءات البريطانية في مصر والسودان تعني الحملة على الشعب المصري، إن الطبقة العاملة الثورية ترى أنها ملتزمة بأن تؤكد تضامنها الفعال إزاء ما يهدد الشعب المصري مع هذا العدو المميت، الإمبريالية البريطانية. ارفعوا أيديكم عن مصر، يجب أن يكون شعار العمال في جميع البلدان عرقلة مواصلات ونقل العتاد والسلاح والقوات الإنكليزية إلى مصر ..! حق تقرير المصير لشعب العمال والفلاحين المصريين"(7)

وحول فضيحة المسؤولين الألمان ومواقفهم حيال الوطنيين المصريين، فقد أبلغت "الراية الحمراء" الرأي العام بالإعلان التالي:" إنه مما يستحق الملاحظة أن المسؤولين الألمان يقدمون المساعدة للإمبريالية الإنكليزية في ملاحقتهم للوطنيين الثوريين المصريين الذين يعيشون في برلين، بشكل مخجل ومعيب من موظفي الشرطة والجهات القضائية، وذلك بطلب من الحكومة البريطانية".(8)

وقد تم بفعل احتجاج حاسم قام به الحزب الشيوعي الألماني، عرقلة محاولة قامت بها الحكومة الرجعية في بافاريا بإلقاء القبض وتسفير الجنود الهاربين من الجيش الفرنسي. وأدان الحزب الشيوعي الألماني أيضاً الجرائم الاستعمارية في سوريا وسرقة النفط العراقي من خلال الاحتكارات البريطانية والأمريكية والفرنسية، وكذلك القمع الإمبريالي للثورة البرجوازية في

تركيا. ففي رسالة مفتوحة في الراية الحمراء قدم الأكاديمي التركي جمال بك في 17/حزيران - يونيو/1923 الشكر لموقف الحزب الشيوعي الألماني المعادي للاستعمار بهذه الكلمات:

" إنني أرجو الراية الحمراء التي دافعت عن حقوق العمال والفلاحين الأتراك ضد لصوص الوفاق بإخلاص، أرجو إيصال تحياتي إلى قرّائكم، إنني مسلم مؤمن إذن فأنا صديق للعدل، وعدو حتى الموت للطغيان الرأسمالي. ومن خلال إقامتي ببرلين استطعت أن ألاحظ كيف أن العناصر الفاشية من البرجوازية الألمانية يحتقرون كل ما هو أجنبي، ومما يشرّف العمال الألمان أنهم لا يحملون مثل هذه الروح. وعندما سأعود إلى بلادي لن يبقى لدي سوى الكراهية للألمان النازيين، ولكني سوف لن أنسى أبداً الروح الودية الصداقية العادلة للعمال الألمان".(9)

وكانت من أبرز سمات المرحلة الجديدة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى تشير إلى مرحلة تطور، تحولت الشعوب العربية موضوعياً من رصيد احتياطي للاستعمار، إلى حركة تحرر تقضّ مضاجع المستعمرين.

مصادر الفصل الأول

(1) Dokumenty Vnesnej Politiki SSSR , Bd. 11, Moskau 1958, Nr.129, S. 199f

(2) Kotlov, L., N., : SSSR Standy aravijskogo, Poluostrova, : in Sovetsko-arabskie druzestvennye otnosenija, Moskau 1966, S.106

(3) Die Ägypter und Brest Litowsk. In Vossiische Zeitung 4/1/1918

(4) Piazza, H. : Die Bedeutung des V11 Weltkongresses der Kommunistischen Internationale für die Nationale Befreiungsbewegung in Kolloquium anlässlich des 85 Geburtstages Georgi Dimitroffs 22 Juni 1967, Referat und Beiträge, Hrsg Dimitroff Museum, Leipzig 1968, S.84

(5) Rote Fahne, Berlin vom 7/5/1925

(6) Ebenda vom 10/5/1925

(7) Rote Fahne: Berlin 25/11/1924, sehe auch ebenda 28/6/1924, 27/11/1924, 28/11/1924, 31/5/1927, 1/6/1927

(8) Ebenda: 16/5/1925, 2. Beilage

(9) Ebenda: 17/6/1923

الفصل الثاني

نضال الشعب المصري ضد الاستعمار البريطاني

1. احتداد التناقضات الاستعمارية.
2. ثورة آذار / مارس 1919.
3. المناورات السياسية للإمبريالية البريطانية (نيسان 1919 حتى 1922)
4. نهوض الحركة العمالية المصرية.
5. الحكومة الوفدية الأولى.
6. المؤامرات الرجعية ضد حركة التحرر.
7. فعاليات ثورية جديدة.
8. مصر عشية الحرب العالمية الثانية.

أولاً: اشتداد التناقضات الاستعمارية

عندما صمتت الأسلحة في الشرق الأوسط، أسرعت السياسة البريطانية بتنفيذ برنامجها من المغامرات الاستعمارية بخلق إمبراطورية شرق أوسطية تمتد بين مدينة الكاب، القاهرة، كراتشي، كحقل واجهة أمام الهند ومثلت مصر فيها موقع ربط (مفصل) بين القارة الأفريقية وآسيا. و كانت تضم خلال الحرب العالمية الأولى المقر العام للقيادة البريطانية في الشرق الأوسط وتمثل نواة استعمارية لهذا الجسر البري الهائل.

ومن يقظة الآلام التي سببها المستعمرون والاستغلال الإقطاعي، نهض الشعب المصري في انتفاضة ضد المستعمرين، وأصبحت مصر مركزاً للنهوض المعادي للاستعمار الذي يشمل الشعوب من مراكش حتى العراق، و ابتدأت في مصر مرحلة جديدة في حركة التحرر الوطنية، وكانت التأثيرات الاجتماعية/الاقتصادية والسياسية للحرب العالمية الأولى قد عجلت وبمقاييس غير اعتيادية، اندلاع أزمة التنافس الاستعمارية.

ألقت السلطات البريطانية من خلال صلات التحالف مع السلطات المحلية بالجزء الأعظم من تكاليف الحرب في الشرق الأوسط على كاهل الشعب المصري بينما كان ما يقارب المليون مصري وأغلبهم من فقراء الريف قد أرغموا على الخدمة لصالح الحرب(أعمال سخرة) ونتيجة لذلك اتسع الفقر في مدن وادي النيل التي كان يعيش فيها عام1917 حوالي 2 مليون نسمة، أي حوالي 15% من مجموع السكان. وكنتيجة للارتفاع السريع لأسعار المواد المعيشية 25 إلى 135% فيما بقيت الأجور على ما هي عليه، مما أدى إلى توسع في حجم مجاعة تاريخية.

وكانت الحالة الأصعب تلك التي أصابت فقراء المدن، فقد كان هناك 540 ألف من الذين يعملون بأجور منخفضة دون أن تكون هناك منظمات نقابية تدافع عن حقوقهم، فقد كانوا لا يستلمون لعمل يمتد من 11 إلى 14 ساعة أجراً يزيد على 5 أو 6 قروش. وكان الجلد والعقوبات المالية(الغرامات) تفرض من الذين يشرفون على الأجور، وكان أغلبهم من المستخدمين الإنكليز من قوى العمل المصدرة إلى مصر. وإذا حاول هؤلاء الاعتراض والتذمر أو النهوض ضد هذا الاستغلال، كما فعل عمال ومستخدمو التراموای في القاهرة في إضراب عفوي ضد الاستغلال الفظيع فإنهم سيواجهون بتهمة التعاون مع العدو ويوضعون تحت طائلة قوانين الحرب. وقد لعب العمال المصريون دوراً رائعاً وبارزاً في كفاح الشوارع خلال ثورة 1919، ولعبوا دوراً مهماً إلى جانب الفلاحين والطلبة في النضال ضد السلطات الاستعمارية الإمبريالية.

وفي الريف بدأت تحل وكنتيجة للاتساع في نمط العلاقات: سلعةـ نقود، عملية التمايز الاجتماعي، وفي نهاية الحرب تقريباً، كان هناك 11 ألف من ملاك الأراضي المحليين و1700 من الأجانب، بريطانيون بالدرجة الأساسية يحوزون على أكثر من 000، 320، 2 فدان وهذا يمثل 40% من الأراضي الصالحة للزراعة، بينما كان 414، 920، 1 من فقراء الفلاحين الذين يمثلون 91، 1%من مجموع مالكي الأرض ويملكون فقط 000، 425، 1 فدان، والجزء الأكبر منها كانوا يدفعونها للإيجار وفق شروط ضعيفة. وكان حال الأغلبية المضطهدة من سكان الأرياف هو الأكثر سوءاً، والذين هم تحت حدود الفقر، 2 مليون من عمال الأرياف الذين يعملون كمعدل مقابل 3 قروش، أو حفنة من الذرة أو الدخن أو قصب السكر كأجرة يومية. وكان أعداد هؤلاء يرتفع باستمرار مع بدء انحلال أشكال الاقتصاد لمرحلة ما قبل الرأسمالية

والانفجار السكاني الهائل. وكانت الوفيات في القرية المصرية التي كانت تمثل الجوع والفقر البشع بين أطفال الفلاحين عام 1917 تزيد على 32%.

وكانت الحرب تعني بالنسبة إلى مالكي الأراضي الكبار والمصارف الأجنبية وشركات التصدير، تصاعد أسعار القطن بشكل يفوق المعتاد وبالتالي تصاعد كبير في الأرباح. فقد تصاعدت أسعار القطن في بورصة الإسكندرية عام 1915 حتى عام 1919 حوالي 400%. وقد جرى تحويل مساحات كبيرة كانت تزرع بالحبوب(بدون اعتبار واكتراث لأعداد المصريين الذين يناهزون 2مليون مصري في حالة صعوبة الحصول على طعامهم) تحولت إلى زراعة القطن بدلاً عنها، وبذلك تراجعت زراعة الحبوب من 1، 5 مليون فدان عام 1915 إلى 1، 1 مليون عام 1919 مقابل تصاعد المساحات المخصصة للقطن من 1، 5 مليون فدان إلى 1، 9 مليون.

وكان اشتداد التمايز الاجتماعي قد أدى خلال الحرب إلى استقطاب سياسي للقوى الطبقية في الريف المصري , وبينما كانت فئات الإقطاع وشبه الإقطاع ومنذ عام 1882، تمثل الداعم الاجتماعي الرئيسي للاستعمار البريطاني لتأمين مصالحهم الطبقية ولتشديد الأرباح من خلال الحكام الأجانب عبر إقامة التحالفات معهم، كذلك أدى هذا الأمر إلى انعكاسات متفاوتة في الريف بعضها لصالح الإقطاع والمستعمرين، ولكن بعضها الآخر كان يعمل على إنضاج ظروف ثورية ضد الإقطاع والاستعمار.

وبسبب الفقر الهائل في أوساط واسعة من الفئات الوسطى في المدن، تنامى العداء التام للاستعمار والإقطاع، وتحولت الجماهير إلى مادة قابلة للاشتعال، مثل الطلبة جناحها الراديكالي، كما تسببت الإجراءات الإرغامية للنظام الاستعماري إلى استياء واسع النطاق في صفوف الموظفين والمستخدمين من الفئات السفلى والوسطى في جهاز الدولة.

وقد جرت الاعتقالات بين أعضاء فاعلين في حركة التحرر، ولكن الاجتماعات العامة واصلت انعقادها فيما منعت الصحف الوطنية وعطل الدستور. وتصاعد عدد الموظفين البريطانيين في غضون الحرب العالمية الأولى حتى بلغ 1850 فرداً، وقد فشلت كافة محاولات المثقفين المصريين لخلق اتجاهات تدريس وطنية لاسيما في المدارس الثانوية والجامعات، وذلك بسبب المقاومة التي أبدتها السلطات الاستعمارية، فمنذ عام 1917-1935 بعد الاحتلال البريطاني كنّ سبع نساء فقط يجدن القراءة والكتابة من بين كل ألف امرأة، و116 رجلاً بنفس النسبة. بينما كانت أوربا تأخذ من الشعب المصري غرامة تقارب 100 مليون مارك كفائدة على الدين، كانت مخصصات التعليم في الميزانية لا تبلغ أكثر من 2مليون مارك. وكان الحرمان من الحقوق الأساسية والقمع الاجتماعي يقود القوى الوطنية من البرجوازية الصغيرة في المدن، ومن المثقفين المصريين إلى جبهة معادية للاستعمار وإلى المقاومة.

وعلى الرغم أن عملية تكوين البرجوازية كطبقة كانت في مرحلة البداية، إلا أنها ساهمت في المقاومة بأشكال مختلفة بسبب مصالحها الاجتماعية، وكان لها مواقف وطنية مختلفة. أما البرجوازية الكومبرادورية التي كانت في أغلبها يونانية أو من عناصر حوض البحر المتوسط، فقد كانت متحالفة مع أرستقراطية الريف ومع الرأسمال الأجنبي الذي كان صعودهم وارتقاؤهم من ضمن استراتيجية الاستعمار منذ البداية، وكانوا يقفون ضد الحركات الوطنية الشعبية ويسعون إلى تقوية نفوذهم السياسي ضمن السلطة الاستعمارية.

وكانت البرجوازية الوطنية (التي لم تمثل ورشها"مانفكتورات" ومصانعها الصغيرة سوى جزر ضمن الاقتصاديات ما قبل الرأسمالية في البلاد) تهدف إلى تقوية مواقعها الاقتصادية , وأغرقت التجارة العالمية مصر بالمنتجات الصناعية الوفيرة من الصناعة الرأسمالية الأوربية التي مثلت المنافس القاتل لها وأدت إلى إضعافها، وبفضل استغلال هذه الحالة الاقتصادية المؤقتة ورؤوس الأموال التي تسيل من تجارة الأقطان، فقد نهض العديد من رجال الأعمال الصغار والمتوسطين، وقبل كل شيء في مجال الغزل والنسيج والجلود والتبوغ، والمواد المعيشية وصناعة الصابون. وكان تطورها محدوداً من خلال السلطة الاستعمارية، وكانت البرجوازية الصغيرة تنهض بقدرات مالية محدودة ضعيفة وهي غير مقتدرة على إقامة تنافس ناجح مع الشركات الأجنبية. لذلك بقيت مصر مصدراً للأرباح العالية للرأسمال الأجنبي.

وقد بدأت البرجوازية الوطنية في التعرف على أساليب تأمين مصالحها الاجتماعية في السيادة على الثروات الوطنية، وكذلك على الكامن منها(الثروات الطبيعية في باطن الأرض ـ المترجم) وعلى قوة العمل البشري، وهي في ذلك تقوم في إطار من المطالبة بالسيادة الوطنية.

وبينما تم تشكيل اللجنة الصناعية التجارية عام 1917 من خلال طلعت حرب الذي أسس لاحقاً (بنك مصر)، ورفع مطالب اقتصادية وطبقية محدودة(حماية امتيازات الدولة، قبول وتشغيل القروض والمعونات المالية, تحرير الصناعة من بعض الضرائب، ترويج السلع المصرية في التجارة الحكومية، افتتاح مدارس للصناعة والتجارة وتأسيس روابط لرجال المال، وتأسيس بنك وطني لتمويل الصناعة المحلية). وبدأت البرجوازية الوطنية في آخر سنوات الحرب تتميز بالنضال من أجل الاستقلال الوطني وتتصدر عموم جبهة العمل الوطني، وسوية مع الأجنحة الليبرالية لملاكي الأرض في قيادة النضال.

وفي نهاية الحرب كانت المواقع قد أصبحت واضحة التكوين: السلطات البريطانية التي تعتمد على السلطان فؤاد، والرأسمال الأجنبي المتحالف مع الأرستقراطية الإقطاعية والبرجوازية الكومبرادورية، كانوا يقفون قبالة الشعب بأجمعه، ولم يكن يعوز سوى العامل الأساسي ليفجر القوى الثورية، وكانت السياسة الاستعمارية توفر المناسبة والسبب دائماً.

وبرغم كل الوعود للبلاد المضطهدة من أجل نيل الاستقلال، افتتحت بريطانيا ومنذ تشرين الثاني ـ نوفمبر/1918 مشروعاً لدستور جديد وهو ما لا ينهي العمل بدستور الحماية والذي يجعل للبرلمان المصري مهمة استشارية وجهة مشرعة للقوانين الاستعمارية، وذلك بالتحالف مع الرجعية المحلية. وأطلق هذا الطغيان والاضطهاد والمخطط، العنان في مصر لموجة من الاستياء والغضب الثائر. وتشكلت في المدن والقرى منظمات غير شرعية(بدون إجازة)، كما كانت الاجتماعات الجماهيرية في المدن تقام وتوزع آلاف المنشورات المعادية للإنكليز.

وعندما احتج المتحدثون باسم الأمة في 13/ تشرين الثاني ـ نوفمبر/1918 قام ثلاثة من النواب الذين أقاموا الاجتماعات الممنوعة وفق قانون الطوارئ، وهم سعد زغلول باشا، عبد العزيز فهمي بك، وعلى شعراوي بك، بالمثول أمام القوميسار البريطاني السير ريجينالد وينجات Sir Reginald Wingate بتهمة إظهار العداء المصري والمطالبة بالاستقلال. وعندما رد القوميسار البريطاني التماسهم بفضاضة، قاموا ومع شخصيات مصرية أخرى بتشكيل ما يسمى "الوفد المصري" من أجل أن يتقدم مباشرة في لندن بالمطالب الوطنية المصرية. وفي غضون ذلك كان أكثر من ثلاثة ملايين مصري قد وضعوا تواقيعهم على الطلبات وتخويل الوفد، الأمر الذي جعل من تأسيسهم للوفد وتمثيل بلادهم شرعياً في مؤتمر السلام بباريس.

وسرعان ما أصبح للوفد لجنة لها منظماتها في كافة أرجاء مصر، وكانت تشمل في تمثيلها ممثلي الأرستقراطية الذين يمثلون الجناح اليميني فيه، وكان الأمير عمر طوسون على قمة تجمع العائلات التي تمثل المصالح التركية الشرقية. وكذلك التوجهات الليبرالية التي كان لها صلاتها مع الأوساط البرجوازية من ملاكي الأرض، وممثلي البرجوازية الوطنية، المثقفين، والبرجوازية الصغيرة من الفئات الوسطى في المدن والريف، والقادة الدينيين المحافظين. وهذا المزيج من الألوان الاجتماعية كان ومنذ البداية ينطوي على تناقضات اجتماعية عميقة، تغطيها الأهداف المشتركة في مناهضة للاستعمار، تناقضات لم تكن قد بلغت درجة الصراع الصريح.

وكانت المجموعة القيادية للوفد تمثل بالدرجة الأولى مصالح البرجوازية الوطنية والفئة الجديدة من ملاكي الأراضي الذين أصابوا الثراء من خلال زراعة القطن، والذين بدؤوا يستثمرون رؤوس أموالهم في مجالات ليست زراعية(العمليات التجارية الكبيرة، المضاربات المالية، الصناعة) وكانوا يهدفون إلى التوصل إلى الاستقلال " بوسائل سلمية وقانونية"، وقد رفضوا وبحزم استخدام الأساليب النضالية الثورية التي كان من الممكن أن تهدد مواقعهم كفئات اجتماعية متميزة، فوجهوا النداءات إلى القوى العظمى والتفاوض مع السلطات الاستعمارية من خلال الاحتفالات الجماهيرية المنظمة، وجمع التواقيع والتظاهرات السلمية، لكي يثبتوا اجتماع كلمة الشعب، وتوجيه الضغط إلى بريطانيا العظمى.

وكان سعد زغلول الذي يتمتع بجماهيرية هائلة لدى كافة الشعب المصري، الشخصية المركزية ليس فقط للوفد وإنما لمجموع حركة الشعب الوطنية، وينحدر زغلول من أسرة فلاحية ميسورة، ساهم عام 1882 في انتفاضة عرابي، وكان قد تولى في عهد السيادة الاستعمارية منصب وزارة التربية ثم وزارة العدل، ثم ارتقى عام 1913 كنائب لرئيس مؤتمر تشريع القانون، ثم قائداً للمعارضة البرلمانية الليبرالية.

وقد كان سعد زغلول يستخدم لغة معتدلة، كما كان على استعداد للتنازل أمام السلطات الاستعمارية، ويغطي مؤقتاً المصالح المحدودة للقوى الطبقية التي تقف خلفه، وعندما يحتدم النضال الشعبي الثوري يصبح بحق الممثل الأول للأمة فهو الذي كان يؤكد، أن وحدة البلاد فوق جميع التناقضات، وقد استطاع بلغته الشعبية أن يعبئ الجماهير خلف أهداف الوفد. وجعلت شخصية سعد زغلول وهيبته وكذلك نفوذه الأيديولوجي القوي على الجماهير الفلاحية، جعلت منه الممثل الأكثر اقتداراً لطبقته.

وفي مراحل سلمية(نسبياً) من التطور التاريخي، ربما كان الوفد سيكون شيئاً غير مهماً بصفة خاصة ففي نهاية الحرب العالمية كانت قد تكونت في مصر ظروف تاريخية ثورية، بحيث أصبح يكفي عدم الموافقة على سفر الوفد إلى لندن، ليتحول هذا الوفد إلى لجنة وطنية، ثم ليتحول بعد ذلك بقليل بنتيجة الأحداث الجارية إلى حزب معترف به يهدف إلى الاستقلال. وقد طغى على كافة المنظمات السياسية السابقة، وانتهت التنظيمات الرئيسية للحركة الوطنية واتحدت في جبهة وطنية معادية للاستعمار. وكانت فئة صغيرة قد تأسست مطلع عام 1919 كمنظمة سرية بقيادة عبد الرحمن فهمي، كانت تراقب بعناية فعاليات السلطة الاستعمارية وعملائها في أجهزة الدولة، وأيضا من خلال إصدارات كانت تحمل شعارات سعد زغلول حتى آخر قرية مصرية.

واعتقدت بريطانيا وفي ذلك سوء تقدير منها، أن حماسة الجماهير المعادية للاستعمار غالباً ما تكون ذات فائدة في فعالياتها الاستعمارية في إبعاد الأخطار من خلال استخدام الحيل. وعندما خاطب سعد زغلول بتاريخ 2 و 6/ آذار- مارس/1919 السلطان فؤاد والقوميسار البريطاني

الأعلى الذي أعلن فيه أن مرسوم الحماية هو غير قانوني، ورفض كذلك حل حركة الوفد، فقد اعتقل هو وثلاثة من الشخصيات القيادية في الحركة الوطنية، ووضعوا في سفينة حربية بريطانية أبحرت بهم إلى مالطة وكانت هذه العملية التي تمثل بمثابة سلب الحركة الوطنية لقيادتها سبباً لاندلاع الانتفاضة المعادية للاستعمار. وبذلك فشلت المخططات البريطانية في قمع الوعي الوطني والاجتماعي وقمع الشعب المصري الذي أجاب على التحدي الاستعماري بالثورة.

ثانياً: ثورة آذار ـ مارس / 1919

كونت ثورة آذار ـ مارس / 1919 المعادية للاستعمار إحدى الذرة ومقطع عميق في تاريخ نضال التحرر الوطني ليس للشعب المصري فحسب، بل ولعموم العالم العربي.

كانت القاهرة قد أصبحت مركزاً للانتفاضة، ففي ساعات الصباح المبكرة من يوم 9/ آذار ـ مارس تظاهر في العاصمة المصرية طلاب المدارس الثانوية بمباركة الجمهور المتحمس للمطالب الشعبية وفي مقدمتها: انسحاب المحتلين وإطلاق سراح قادة الوفد المعتقلين، وتحقيق الاستقلال السياسي لمصر. وأعلنت الجماهير عن تسمية مسكن سعد زغلول "بيت الأمة".

وفي 10/ آذار ـ مارس أعلن الطلاب عن الإضراب العام، وانضم طلاب جامعة الأزهر إلى النضال ضد السلطة الاستعمارية، وأغلبهم من أبناء الفلاحين الفقراء الذين كانوا يواصلون دراستهم الجامعية بفضل مبلغ بسيط توفره لهم تعاونية القرية. ومثلت المراكز الإسلامية المهمة مقرات للانتفاضة النشيطة. وليلة إثر ليلة كان الآلاف من المصريين، من جميع فئات الشعب، يتجمعون في ساحة الجامعة للإنصات إلى الخطابات الملتهبة للطلاب والصحفيين أو المحامين ضد الاستعمار البريطاني. وفي العاشر من آذار ـ مارس قام المتظاهرون بالهجوم على هيئة تحرير صحيفة المقطم، كما اصطدم المتظاهرين مع القوات البريطانية أمام الأبنية الحكومية.

وبانضمام العاملين في الترامواي وسواق سيارات الأجرة والعمال في مجالات أخرى إلى الإضراب، توقف منذ 11/آذار ـ مارس نظام السير في القاهرة، إضافة إلى المساهمة النشيطة للبروليتاريا المصرية، بدأت حركة الثورة بالتصاعد. ووسعت القوة الضاربة للنضال التحرري من قاعدتها الاجتماعية، ففي تلك الأيام قرر التجار والباعة غلق محلاتهم أيضاً، كما جرت مقاطعة للبنوك والمتاجر البريطانية، وتسيدت التظاهرات الحاشدة الشوارع وعلى الرغم من المصفحات والجندرمة البريطانية، وتهديدات القيادة العسكرية بتقديم كافة المتظاهرين أمام المحاكمة العسكرية، واصلت الانتفاضة اتساعها وتعمقها. وفي 11/ آذار ـ مارس/ أبرق القوميسار الأعلى م.شيتام M. cheetham إلى لندن" إنني أجد نفسي في مناسبة كهذه أن أعلمكم: أن هناك حركة تدور الآن، وهي قد خربت الدولة، والنتائج الأولى قد ظهرت".(1)

ومن 12 وحتى 14 آذار ـ مارس، تكاثفت الاصطدامات مع القوات البريطانية التي لم تكن تتردد في التصدي بقوة للمظاهرات. وقد أطلقت عربتان النار بدون تميز على المتظاهرين المصريين الذين كانوا قد أنهوا صلاتهم في جامع الحسين. وقتل في هذا الموقع فقط 13 شخصاً وجرح 24 آخرين، أما الوحدات المصرية التي رفضت أوامر إطلاق النار ضد المتظاهرين، فقد جردت من السلاح ثم جرى حلها. وفي 15/آذار ـ مارس انضم حوالي 4 آلاف من منتسبي السكك الحديدية في القاهرة وضواحيها إلى الإضراب من أجل عرقلة تحريك قوات ومعدات جديدة في استخدام قوى الاحتلال , وعبثاً حاول الإنكليز إحلال الجنود للعمل في وسائط النقل لإعادة الحركة والاتصالات مع العالم الخارجي، فقد كانت القاهرة معزولة بشكل تام عن المحافظات.

وبينما كانت ثورة مارس تلتهب، كانت الحركة المصرية النسوية الحديثة تتشكل، والتي شملت الفئات العليا والدنيا في المجتمع. وفي 16/ آذار ـ مارس كانت قد نهضت أول تظاهرة نسوية في تاريخ مصر، وكانت النسوة بعيدة حتى ذلك التاريخ عن النشاطات السياسية، والمتظاهرات كن حوالي 300 امرأة مصرية يحملن شعار(لتسقط الحماية البريطانية) و (الحرية لسعد زغلول)، وعندما شرع الجنود البريطانيون بمحاولات لشق صفوف النسوة، لكنهم أصيبوا باليأس عندما

تقدمت امرأة مصرية تحمل العلم المصري وهي تهتف:" اقتلوني... نحن لا نخاف الموت " فتراجع البريطانيون بفعل شجاعة وإصرار الجماهير.

ومن العاصمة قفزت الحركة الثورية إلى المدن الأخرى، وكانت الفاعلية على الأغلب هنا للطلاب الذين نقلوا الثورة إلى مسقط رؤوسهم في: الإسكندرية، بورسعيد، دمياط، طنطا، المنصورة، دمنهور، الزقازيق، صفتا، كفر الشيخ، بني سويف، الفيوم، المنيا، أسيوط، وفي مدن أخرى كثيرة غيرها. وكانت الانتفاضة في مصر العليا أكثر نشاطاً وفاعلية مما هي عليه في الدلتا. واستلمت في بعض المدن حكومة مؤقتة (لجنة وطنية) السلطة، وفي أخرى نودي بالجمهورية. ففي سفتا، انتقلت السلطة إلى لجنة الانتفاضة بقيادة أحمد الجندي، ولجان للرأي العام ولجان للمالية والضرائب ولجان لتشغيل العمال العاطلين عن العمل، كما جرى قطع خطوط السكك الحديدية والتلفون والبرق وكذلك تخريب الجسور ومحطات القطار، من أجل إعاقة نشاط وحركة القوات البريطانية.

وفي العديد من القرى اتحد الفلاحون في وحدات فدائية رغم أن السلاح كان نادراً بين أيديهم، فكانوا يهاجمون المعسكرات البريطانية والقطارات العسكرية ومن أشد المعارك كانت تلك المعركة التي جرت بالقرب من أسيوط، إذ قام حوالي 3 آلاف من الفلاحين والبدو المسلحين بمحاصرة المعسكر البريطاني في المدينة لمدة أربعة أيام كاملة، وقد كتب السير شيتام إلى حكومته:" إنه لأمر واضح بأن الفلاحين لم يكتفوا بقطع وسائل الاتصال، بل وقد تم زجهم في عمليات مهاجمة الممتلكات الخاصة".(2)

وفوجئ رجال السياسة من الإنكليز الاستعماريين في القاهرة ولندن، بتطورات الثورة وشمولها. وفي 17/ آذار ـ مارس، أعطت وزارة الخارجية الإشارة " تقمع بقسوة كافة الانتفاضات، وعلى السلطان أن يصدر الأوامر بمنع إقامة شعائر الصلاة الساخنة، ومعاقبة الموظفين غير المطيعين. والتنويه بالعناصر المتعقلة، ولا سيما في المحافظات التي ما تزال مواقفها ودية من المنضوين تحت سيادتنا" (3) وجاءت المبررات من أجل إصدار الأوامر بالتصدي سريعة " إن المساهمين بالانتفاضة يأخذون شكل أشبه بالبلاشفة" (4)، "وهم ليسوا فقط منظمين بل ومدفوع لهم، إن النفوذ الخارجي متوفر بشدة ".(5)

وتمكن جيش الاحتلال البريطاني من خلال استخدام خالي من الرحمة للطائرات والمدرعات والمدفعية الثقيلة، من إضعاف تدريجي وإنهاء المقاومة الوطنية العامة، وعندما وصل القوميسار الأعلى الجديد في 25/ آذار ـ مارس، اللورد اللنبي Allenby، الذي كان خلال الحرب العالمية الأولى القائد العام للجيوش البريطانية في فلسطين، كانت الثورة قد تجاوزت ذروتها وقدم فيها الشعب المصري أكثر من ألف من الضحايا الشهداء، كما حُكم بالسجن على 3347 من مناضلي الحرية بالسجن. ولكن ثورة مارس ـ آذار / 1919 كانت قد أظهرت تأثيرها الواسع والعميق وراديكاليتها والتعبيرات النضالية، وكذلك الأصداء التي أطلقتها وتكرست بوصفها مقطع عميق في حركة التحرر العربية وعبرت عن أهميتها من خلال هذه العناصر:

ـ تكونت خلال الثورة وتحت شروط احتدام التناقضات بين الإمبريالية والشعب المضطهد، جبهة موحدة حقيقية معادية للاستعمار من الطبقات والفئات الوطنية، بل وحتى جزء من الأرستقراطية التي لم تستطع أن تكون فعالة في عدائها ضد الحركة الشعبية بسبب خوفها، وبالمقابل وقف ضدها(الثورة): الموظفون من الدرجات الكبيرة، والقوى الإقطاعية، والبرجوازية الكومبرادورية، وعدد قليل من ضباط الجيش والشرطة مثل الجنرال محمد حيدر، وهؤلاء كانوا على استعداد للتحرك ضد الثورة.

ـ كانت الثورة من حيث قيادتها والقوى العاملة معها، تمثل طراز ثورة معادية للاستعمار، برجوازية، ديمقراطية، وكانت بقيادة البرجوازية وقوى طبقية شبه إقطاعية. ولكنها لم تحدد نفسها كما فعل ذلك مصطفى كامل عندما حدد نفسه في محيط صغير من البرجوازيين الوطنيين، بل كانت محاطة بالعناصر الثورية المتحمسة. وكان هناك تشبيه ضار بالثورة الفرنسية من حيث محدوديتها الأيديولوجية البرجوازية، ولكن الاتجاهات المعادية للاستعمار للثورة أكملت هذه المهمة من خلال أهدافها الاجتماعية التي كانت قد بدأت بالنمو، كما أن دخول ومساهمة الطبقة العاملة الفتية وفعاليات الفلاحين قد قرر وبدرجة كبيرة نمو الثورة وتطورها، كما مثّل إضراب العمال وقتال المتاريس في المدن والعديد من القرى والهجوم على المعسكرات والمباني الحكومية وكذلك توزيع أراضي بعض كبار الملاكين من الأجانب والإقطاع المحلي، فعاليات كانت تقرّب الثورة في وسائل نضالها العفوية من طبيعة ومواصفات ثورة التحرر الوطني.

ـ إن الاستراتيجية الاستعمارية(فرق تسد)، مع قصد إضافي هو تحريض الاتجاهات الدينية بعضها ضد البعض الآخر لم تحرز النجاح. فقد ناضل الأقباط والمسلمون معاً كما كانوا قد فعلوا في انتفاضة عرابي في وفاق ضد العدو المشترك. وكانت علامات الأخوة في النضال المعادي للاستعمار، الهلال والصليب مرسومة على الرايات الخضر للمتظاهرين، كما نادى رجال الدين الأقباط في الجوامع، ورجال الدين المسلمين في الكنائس، نادوا إلى المقاومة الوطنية.

ـ كانت ثورة مارس ـ آذار، الفعالية التحررية الأولى التي تأثرت بثورة أكتوبر في النضال ضد الاستعمار، بذات الصفة والطبيعة الجماهيرية. وكانت أنباء الأحداث الثورية في مصر برغم المراقبة البريطانية، قد عجلت قيام فعاليات نضالية ضد السيادة الإمبريالية في الأقطار العربية الأخرى. وبحق يكتب المؤرخ المصري الرافعي " أن الشعب المصري له كل الحق أن يفتخر بهذه الانتفاضة".(6)

ولكن السؤال يبقى في البحث عن: أسباب هزيمة الثورة ؟.

ابتداءاً لم تكن الفرص الموضوعية للنصر مواتية، وكان لحركة التحرر المصرية عدوها الذي يقف مقابلها، إذ أن هبوب الأزمة العامة للرأسمالية قد أصابته تماماً، فقد بدأ نضال إضراب العمال في المتروبول الاستعماري البريطاني يهز السيادة البرجوازية. إذ نهضت شعوب أيرلندة والهند وأجزاء أخرى من الإمبراطورية كما فعل الشعب في مصر تحت حقيقة واضحة، الشعوب ترفض الاضطهاد الاستعماري. وكانت قوى مسلحة بريطانية قوية مشدودة بسبب مرابطتها على الأراضي الروسية من أجل تدمير السلطة السوفيتية الجديدة. كما كان قد سرى بين صفوف القوات البريطانية في مصر إرهاق وتعب الحرب، ففي شهر أيار ـ مايو / 1919 تشكلت مجالس الجنود، كما حدث إضراب في فرقة المدفعية المعسكرة في القاهرة.

وإذا كانت ثورة آذار ـ مارس/1919 لم تحقق النجاح التام، فذلك بالدرجة الأولى مسؤولية قيادة الوفد التي لم تكن قد حسمت أمرها، وقد أصيبت بالفزع من خلال حجم النضال وأساليبه والأهداف الثورية للجماهير الشعبية، كما ثبتت أن قادة الوفد الذين كانوا ما زالوا يبذلون المساعي إلى المنظمة المتحدة لعموم الأمة وفي إطارها برنامج نضالي ومحتوى اجتماعي/سياسي، لا مبادرات من أجل تنظيم الوطنيين وتسليحهم وتكوين فرق عمل معبئة في فعاليات معادية للاستعمار. وكانت السلطات الاستعمارية غير واثقة من موقف القوات

المصرية، فقد تقرر على سبيل المثال " عدم استخدام الكتائب المصرية الثلاثة التي تعسكر في معسكر العباسية في قمع الانتفاضة المصرية"(7)، وهكذا أنذر السردار البريطاني(القائد العسكري الأعلى) الجنرال كلايتون Clayton " أن الضباط المصريين الشبان يقفون بعواطفهم إلى جانب الحركة الوطنية".(8) وكم كان دقيقاً في تقديره، فذلك ما تبرهن عليه الأحداث التي جرت في 3 / نيسان ـ أبريل حيث جرت تظاهرة احتجاج لطلاب المدرسة العسكرية أمام قصر السلطان. وكان فاعلاً أيضاً المحتوى المناهض للإمبريالية لدى الوفد بدرجة كبيرة، إذ ارتأت مجموعتها القيادية في ثورة 1919 أنها قد ذهبت بعيداً عن واجباتها الأساسية الذي هو المصدر الدفاعي أكثر مما هو مساهم في النضال الشعبي. وقد أصيبت القوى الثورية الصدامية بضرر بليغ على ضوء هذه التوجهات اللاثورية في الفعاليات المناهضة للاستعمار.

ثالثاً : المناورات السياسية للإمبريالية البريطانية
(نيسان ـ أبريل /1919، وحتى 1933)

استفادت السلطات الاستعمارية وتعلمت من تجاربها مع عناصر الحركات الجماهيرية، بأن لا يمكن الاعتماد في مصر على السلطة المستندة إلى الحراب. وقد حاولت بريطانيا أكثر من ذي قبل التفاهم مع الأجنحة اليمينية للحركة الوطنية على أمل إحداث الانشقاق في صفوفها. وقد عرض اللورد اللنبي من خلال سياسة التنازلات في تثبيت سلطة الموالية لبريطانيا، رفع حالة الطوارئ(الأحكام العرفية)، وقد سمح لسعد زغلول بالعودة في 7/ نيسان ـ أبريل/1919، ونال موافقة السماح للوفد بالسفر إلى باريس حيث ينعقد مؤتمر السلام. ولكن لم يصغي الأربعة الكبار إلى الوفد المصري، إذ اعترفت الولايات المتحدة وفرنسا بتاريخ 24 و25/نيسان ـ أبريل بسيادة الحماية البريطانية على مصر، وصادقت ألمانيا على ذلك وفق المادة 147 من اتفاقية فرساي بسيادة بريطانيا على وادي النيل. واستقبلت لندن باستياء أنباء محادثات الوفد المصري مع القائد العمالي الفرنسي مارسيل كاشين Marcel Cachin، ومع دبلوماسيين سوفيت.

وردت حركة التحرير المصرية على (تكتيك التخدير البريطاني) بإرادة نضال لا تلين. وكانت التقارير التي تعتمد عليها الأنتلجنس سرفيس Intelligence Service(الاستخبارات البريطانية) والتي تستقيها من خلال شبكة واسعة من العملاء، التي كانت تراقب الفعاليات التي تقوم بها قوى التحرر المصرية، فقد رصدت موجة ثورية جديدة، وهذه لمحة من الإنذارات التي كانت تصل من العملاء للفترة من 19/ نيسان وحتى 1/ أيار ـ مايو/1919 (9)

- / نيسان ـ أبريل/1919: اصطدامات بين المنتفضين المصريين والقوات البريطانية بالقرب من طنطا، أول إضراب عام للموظفين في تاريخ مصر الحديث.
- 20/ نيسان ـ أبريل/1919: تجمعات جماهيرية ضد السيادة البريطانية في جامعة الأزهر. قتال بين سكان القرى والوحدات البريطانية بالقرب من أبو ثور، إضراب سياسي لعمال ميناء بورسعيد وعمال سكك الحديد في الزقازيق والتل الكبير، أو ساير، واعتقال 81 متظاهر في دائرة وسيطة.
- 21/ نيسان ـ أبريل/1919: مظاهرات احتجاجية في رشيد.
- 26/نيسان ـ أبريل/1919: إضراب عن العمل في مختلف مرافق الإسكندرية.
- 27/نيسان ـ أبريل/1919:اصطدام مسلح بين الفلاحين والقوات البريطانية بالقرب من ديريوط.
- 20/29/ ابريل ـ نيسان/1919: مظاهرات احتجاجية لآلاف الطلبة والتلاميذ ضد النفوذ البريطاني في مجال التربية.
- 1/ أيار ـ مايو/1919: تظاهرة العمال بمناسبة 1/أيار ـ مايو في بورسعيد والسويس.

كانت النشرات السرية والصحف، مثل الصحيفة الطلابية"المصري الحر" تنادي جماهير الطلبة إلى اليقظة ومواصلة النضال المعادي للاستعمار المتواصل من خلال تصاعد أعداد الإضرابات والفعاليات الفلاحية العفوية، واشتداد البعد الاجتماعي في الانتفاضة الوطنية. وكانت الإحصائيات الرسمية تسجّل سنوياً 16 ألف جريمة مما تسمى الجرائم الزراعية حيث كانت تسجل كل فعالية ضد المستغلين الأجانب والمحليين ضد مجهول. وتحت ضغط الجماهير الشعبية استقال رئيس الوزراء حسين رشدي باشا بتاريخ 22/نيسان ـ أبريل/1919، وكذلك الوزارة التي تلتها محمد سعيد باشا(22/ نيسان ـ أبريل إلى 15/ أيار ـ مايو/1920) وتوفيق نسيم باشا(22/ أيار ـ مايو إلى 15/ آذار ـ مارس/1921)وكان هؤلاء يمثلون الأرستقراطية

المصرية والبرجوازية الكومبرادورية اللذين كانوا يرزحون تحت النفوذ البريطاني بصورة تامة، وكانت الجماهير ساخطة على هذه الفئات المتعاونة.

وإزاء هذا الوضع الذي يهدد السيادة البريطانية، قررت سلطات الحماية إرسال بعثة(لجنة)إلى القاهرة لدراسة المسألة المصرية برأسه وزير المستعمرات البريطاني اللورد ميلنرMilner. وبمجرد أن أعلن عن نبأ هذه المناورة السياسية الاستعمارية الجديدة أطلقت في مصر الغضب والاستياء العام. وفي تشرين الأول ـ أكتوبر/1919، اشتدت التظاهرات الاجتماعية الاحتجاجية في القاهرة والإسكندرية وفي مدن أخرى من مصر السفلى. وقد رفضت لجنة الوفد المركزية التي كانت قد شكلت في نيسان/أبريل كمنظمة مساعدة لسعد زغلول بقيادة محمد سليمان باشا وإحدى الشخصيات الروحية من الأزهر ونائبه إبراهيم سعد باشا، وعبد الرحمن فهمي كسكرتير، رفضت التفاوض على أساس نظام الحماية، وطالبت الشعب المصري بمقاطعة بعثة ميلنر.

وعندما وصل اللورد تحت حماية مشددة وقوية من رجال شرطة وعسكريين إلى مصر في 7/كانون الأول ـ ديسمبر/1919، برهن الطلاب والعمال بصفة خاصة في تظاهرات احتجاج فعالة جداً عن درجة عالية من النضج السياسي لحركة التحرر المصرية. وقد واجهت بعثة ميلنر جداراً من الصمت والرفض في التعامل معها. ونظم الشبان المصريون مجموعات ترابط على وجبات أمام مقر الوزير البريطاني لإعاقة اتصالاته مع السكان. وبنتيجة الوعي والموقف الموحد لحركة التحرر المصرية، وبتاريخ 9/ آذار ـ مارس/1920 أعلن 51 من الشخصيات القيادية المؤسسة للدستور في بيت الأمة أن الحماية البريطانية غير شرعية قانوناً، وأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة، وفي 18/ آذار ـ مارس/1920، غادرت بعثة ميلنر مصر دون أن تحقق أية نتائج وقد فشلت محاولات السياسة البريطانية وجهودها من خلال المحادثات مع القوى المعادية للاستعمار بقيادة الوفد في ترسيخ سلطاتها على مصر وبدون خسارة جوهرية لحركة التحرر المصرية.

ومرة أخرى رأت الحكومة البريطانية نفسها مرغمة على تغير تكتيكاتها، وبناء على مقترح من اللورد ميلنر تمت دعوة عدلي يكن باشا في أيار ـ مايو/1920، (وهو من أبرز ممثلي الأرستقراطية والبرجوازية الكومبرادورية المتعاطفين مع الوفد) إلى لندن، وكذلك وفداً مصرياً بقيادة سعد زغلول كان في تلك الأثناء في باريس من أجل التفاوض بهدف التوصل إلى حل توفيقي مع قادة حركة التحرر، من أجل إلحاق الشلل بالقوة الكفاحية لحركة المقاومة في مصر.

ويكتب اللورد ميلنر في أحدى تقاريره: " إن الوفد يتألف بصفة خاصة من عناصر معتدلة، وينحدر الكثير من قادته من حزب الأمة القديم الذي كان دائماً مع فكرة العمل والتعاون. بيد أن هدفنا يجب أن يكون اجتذاب العناصر المصرية المعتدلة من الوطنيين إلى الجانب البريطاني، وإن عقد اتفاقية بين الجانبين هي أفضل وسيلة لتأمين السيادة البريطانية ".(10)
ولم تكن التراجعات تكمن فقط في تسمية عدلي يكن باشا رئيساً للوزراء بتاريخ 16/آذار ـ مارس/1921، بل وأيضا في إقدام سعد زغلول على تقديم المزيد من التنازلات، الأمر الذي لم يكن يتفق لا مع مصالح مصر ولا مع قوة التظاهرات التي قامت بها الحركة الوطنية. لكن المحادثات قطعت بتاريخ 19/تشرين الأول ـ أكتوبر/1921 دون تحقيق نتائج، وهنا برز الجانب العدواني من السياسة البريطانية بقيادة وزير المستعمرات الجديد ونستون تشرشل Winston Churchill، ووزير الخارجية اللورد كورزون Curzon حيث تقرر منح مصر استقلالاً شكلياً يبقى بموجبه على القوات البريطانية والسيطرة على السياسة الخارجية والمالية، ولا يمس في الواقع السيادة الاستعمارية. وهذه الفضاضة في ممارسة السياسة التسلطية السادرة في غيها

للاستعماريين، دعت حتى عدلي يكن باشا نفسه إلى الامتناع عن الإدلاء بصوته على الرغم من أن الإقطاع وقوى الطبقات البرجوازية الذين كانوا يقفون خلفه، كانوا يخشون عواقب عملية تجذير المواقف والوعي لحركة التحرر المصرية باتجاهات أكثر راديكالية، وكانوا يهدفون إلى ضمان مصالح طبقاتهم في تحالف السلطة الاستعمارية ضد مصالح الشعب المصري. وكان رد المصريين على هذه المناورات التي تهدف إلى العبودية للاستعمار البريطاني هبة جديدة لحركة التحرر. ومرة أخرى اعتقد القوميسار البريطاني الأعلى أن اعتقال القائد الشعبي المحبوب سعد زغلول، وإبعاده إلى سيلان سيمكنه من كسر حدة النهوض الثوري للشعب. وبذلك جدد اللنبي خطأه مرة أخرى، فاندلعت التظاهرات الشعبية والاعتقالات في صفوف الجماهير، وشمل إضراب العمال والطلبة والاتحادات المهنية والتجار في السوق أرجاء البلاد، ومن جديد عادت الفعاليات العفوية غير المنتظمة، وبدأت تتحول أشكال النضال من طابعها السلمي إلى العنف. وإلى جانب المطالب الوطنية ظهرت مطالب اجتماعية أيضاً، وعندما بدأ المحتلون بتحطيم المقاومة باستخدام العنف السفن الحربية والطائرات والمدرعات، واشتبكت الجماهير مع العدو المتفوق عليها. وحصل قتال شوارع ومتاريس في المدن، وفي الريف أعيد العمل بتشكيل وحدات الفلاحين الفدائيين.

وعلى الرغم أن هذه الموجة الثورية التي لم تصل بصفة إجمالية إلى مستوى أحداث 1919 ولكنها كانت كافية لتوسيع معسكر الرجعية المحلية من خلال الاستعداد للحلول التوفيقية. ويتألف هذا المعسكر بصفة عامة من كبار ملاكي الأراضي والقوى المتحالفة معها من الأجنحة اليمينية للوفد. وكان قادتهم أعضاء للجنة الوفدية القديمة المؤلفة من سبعة أشخاص ومنهم: محمد محمود باشا، محمد علي بيك، عبد العزيز فهمي باشا، عبد اللطيف المكتبي.

و اشتدت الصفة الاجتماعية البرجوازية من خلال انضمام عناصر إقطاعية وشبه إقطاعية إلى جانب السلطة الاستعمارية، في قيادة الوفد الذين كانوا يمثلون أيضاً الرأسمال المحلي. وقد كان التعبير لارتفاع أسهم مصالح الطبقة البرجوازية في نداء الوفد بتاريخ 23/ كانون الثاني - يناير/1922 إلى مقاطعة شاملة للبنوك البريطانية، وكذلك السفن وشركات التأمين والسلع، وإن استخدام هذه الوسيلة الكفاحية الناجحة الفاعلة التي تهدد المواقع الاقتصادية للرأسمال الاحتكاري البريطاني في السوق المصرية، كانت تخدم مصالح البرجوازية الوطنية وفي مجال المنافسة مع بريطانيا.

وبالنظر لهذا الوضع المفعم بالتهديد، رفعت لندن في اتفاق سري مع الحكومة المصرية بتاريخ 28/ شباط - فبراير/1922 نظام الحماية، وأعلنت استقلال مصر كدولة ملكية. وبتاريخ 15/ آذار- مارس حمل السلطان فؤاد، الذي كان على صلة وثيقة بالفئات الداعمة للعرش في المجتمع ومع السلطات الاستعمارية لقب الملك، وكان الإعلان البريطاني بهذا الصدد كافياً وملبياً لطموح وأمنيات البلاط المصري والقوى المساندة له، وقد نصت المادة الثالثة من المذكرة الموجهة إلى الشعب المصري، انطوت على هذه الشروط: " إن هذه النقاط المدرجة هي من الأمور المفضلة لدى حكومة جلالته(ملك بريطانيا - المترجم) وتريد أن تحافظ عليها:(11)

- تأمين صلات الإمبراطورية البريطانية مع مصر.
- الدفاع عن مصر ضد أي هجوم مباشر أو غير مباشر من العدو الخارجي والداخلي.
- حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات.
- السودان.

وبذلك كان الاحتلال الصريح لمصر قد وجد لـه غطـاءه، وقد فعلت بريطانيا ذلك لتدع لنفسها الفرصـة والمجـال للتـدخل فـي الشـؤون الداخليـة والخارجيـة لمصـر. وكـان جـيش الاحـتلال الاسـتعماري يمثـل أداة وضـمانة السـلطة لتحقيـق هـذا النـوع مـن الاسـتراتيجية السياسـية الاستعمارية، وكذلك الموظفين البريطـانيين الـذين تولـوا المراكـز الحساسـة المهمـة فـي جهـاز الدولـة، وكـان ملائمـاً لمصـالح الرأسمال الأجنبـي والقوى الإقطاعيـة المحليـة، وحاشـية القصـر الملكي. وكان مقر إقامة القوميسار البريطاني الأعلى، يمثل مقر الحكم الحقيقي" وبذلك انتهت الثورة" أو هكذا يقيم الميثاق الوطني القومي 1962، ويمضـي قـائلاً " أنهـا عبـارة عن استقلال سياسي دون محتوى، وأنها حرية عليلة تحت مدافع المحتلين ".(12) " وقد صاغ الاستعمار من الاستقلال مجرد كلمات على ورق لا قيمة لها، لا تتردد من تمزيقها إرباً إرباً بمجرد أن يناسبها ذلك.(13)

وعلى الرغم من أن الإعلان لم يكن حقاً وفعلاً شـهادة ميلاد حقيقيـة لمصـر كدولـة مستقلة ذات سيادة، بل مثّل انتصـاراً جزئيـاً لحركـة التحـرر المصـرية كمـا أنـه لـم يكـن ليطـرح انطباعـاً عـن إصلاح استعماري نابع عن الخيار الحر للإمبريالية البريطانيـة، بـل كـان نتيجـة مباشـرة لنضـال مليء بالتضحيات ضد الاستعمار قدمه الشعب المصري، والتـي كـان لثـورة أكتـوبر تأثيرهـا مـن خلال التغير الحاصل في الظروف الدولية. وفـي نفس الوقت فقد فعل إعلان الاستقلال تـأثيره العميق على الطبقات والفئات المختلفة في المجتمع المصـري وفـي التمثيـل الاجتمـاعي للمصـالح السياسية.

وقـد شـدد الاسـتقلال مـن تجمـع حاشـية البـلاط وغالبيـة كبـار المـوظفين، وأرسـتقراطية الريـف والبرجوازية الكومبرادورية، الذين تجمعوا بصورة أوثق حول السلطة الاستعمارية، إذ مثل لهم الحليـف الموثـوق بـه فـي عملهم ضـد حركـة التحـرر الوطنيـة. وكانـت كـل قـوى هـذا التكتـل الاجتماعي في الماضـي أعضـاء ومتعاطفين مـع الجنـاح المحـافظ فـي الوفـد، ثـم انفصـلوا نهائيـاً وأسسوا في 29-30/تشرين الأول ـ أكتوبر/1922 بقيـادة عدلي يكـن باشـا، عبـد الخـالق ثـروت، محمـد محمـود باشـا، محمـد علـي بـك، وحـافظ عفيفـي بـك، وأحمـد حشـمت السـيد، عبـد الحميـد البكري، الشيخ محمد بخيت(مفتي مصر السابق)، حسني عبد الرزاق وآخرين، حـزب الأحـرار الدستوريين، الذي شغل في 1/ آذار ـ مارس حتى 29/تشرين الثاني ـ نوفمبر/1922 مـع ثـروت باشـا منصـب رئـيس الـوزراء. وبـرغم الإعلانـات الديماغوجيـة فـي صـحيفتهم "السياسـة" كـانوا ينتهجون سياسة التعاون مع سلطات الاحتلال البريطانية. وكانت السياسـة البريطانيـة قـد نجحـت بتوسيع القاعدة الاجتماعية الضيقة للقوى غير الوطنية.

وما لم تكن السلطات الاستعمارية تريد رؤيته، هو تأثير الإعلان البريطاني على حركـة التحـرر المصـرية. وبعـد انشـقاق الأجنحـة المعاديـة للعمـل الـوطني، مضـى الوفـد تحـت تـأثير القـوى البرجوازية والراديكالية، ووجه الوفد نقداً جاداً إلـى إعـلان الاستقلال وطالـب بجـلاء المستعمر الفوري عن مصـر، وبدسـتور ديمقراطـي، وإطـلاق سـراح سـريع للسـجناء السياسـيين. وكانـت الخطوة الأساسية للاستراتيجية الوفد ما تزال تكمن في أن السلطة الاستعمارية ستكون مرغمـة تحت ضغط حركة الجماهير، على الحلول التوفيقية ولا سيما فيما يختص بمسـاهمة الحـزب فـي السلطة وانتزاع التنازلات.
أما الحزب الوطني فقد كان يعاني من المزيد من فقدان النفوذ والتـأثير، وكانـت عمليـة التمـايز السياسية تشتد بينما كانت قيادات البرجوازيـة الصـغيرة قد انضـم جـزء منهـا إلـى الوفـد تنظيمـاً، وكانت القوى الثوريـة الديمقراطيـة قـد أدركـت الضـرورة فـي إحـداث تقـارب مـع طبقـات وفئـات الشغيلة، مما كان له بالتالي أهمية كبرى بحيث تستطيع الاعتماد على نفسها كقوة سياسية مؤثرة من الأجنحة اليسارية لجبهة التحرر المصرية.

رابعاً : قيام حركة العمال المصرية

كانت الطبقة العاملة المصرية في نهاية الحرب العالمية الأولى ما تزال ضعيفة عددياً, وكان الجزء الأعظم من بين أكثر من نصف مليون من العاملين بأجور، والتي أشارت إليهم إحصائية عام 1917 ما يزالون ضمن علاقات الاستغلال قبل الرأسمالية، وكانت هناك أقلية فقط تعمل ضمن قطاع جنيني للإنتاج الرأسمالي، لا سيما أرباب العمل في مصانع الغزل والنسيج والدخان وأعمال المواد الغذائية، ومحالج القطن(استخلاص البذور) وفي مجال المواصلات في مدن مصر السفلى. وكانت الهجرة المستمرة من الريف والفلاحة إلى حالة شبه البروليتاريا كانت تعرقل بوضوح وعي وتنظيم الطبقة العاملة. ومن ثم بدأت مرحلة أزمة ثورية لما بعد الحرب العالمية من خلال القمع والقسوة والاستغلال ومن المؤشرات أيضاً، تغلغل الأفكار الاشتراكية وتكون الطبقة العاملة المصرية للنهوض العام لحركة التحرر الوطنية، وفي عملية تحول سريعة من طبقة إلى طبقة.

ولم تكن البروليتاريا الصناعية الصغيرة في نواتها كماً والمنظمة في نقابات التي كانوا قد أسسوها في بداية تكونهم، قد استلمت دورها كعامل مساعد في إدغام فئات من الشغيلة في حركة التحرر فحسب، بل وبدأت أيضاً في مهماتها النضالية ضد الإمبريالية وممثليهم في الاقتصاد المصري والرأسماليين الأجانب.

ففي الفترة بين آب ـ أغسطس/1919، وكانون الأول ـ يناير/1921 فقط، كان قد حدث في مصر إضراب ساهم فيه 30 ألف عامل في 50 منشأة، وكان عمال مصفاة النفط في السويس وعمال الترامواي في القاهرة قد أضربوا 113 يوماً، وأرغموا الجهات المعنية على رفع أجورهم. وكانت 95 من المنظمات النقابية قد تأسست في هذه المرحلة من النهوض الثوري، منها 38 في القاهرة و33 في الإسكندرية و18 في منطقة قناة السويس، و6 في مدن صغيرة في مصر السفلى. وكانت هذه الاتحادات النقابية على الأغلب محدودة بمصنع واحد على قطعة أرض محددة، ولم تكن صارمة تنظيمياً، وكانت قد وضعت أسسها الأولى بين البروليتاريا المصرية، كما كان هناك عمال أجانب لا سيما إيطاليون ويونانيون الذين قدموا تجارب نضالية ذات قيمة عالية، ومارسوا تأثيراً أيديولوجيا مهماً وبهذا الاتجاه كان العامل الإيطالي بيزوتو Pizutto الذي أسس بعد انتهاء أسره(كان أسيراً خلال الحرب ومساهماً بالثورة الهنغارية)، في القاهرة أيار ـ مايو/1919 بورصة العمل Bourse de Travail التي انتظم فيها 20 ألف من العمال الأجانب ساهموا في فعاليات الإضرابات وقاموا بالتضامن الطبقي مع البروليتاريا المصرية.

وقد رأى الوفد في نشاط النقابات المصرية دعماً للنضال ضد السلطة الاستعمارية وفي تحقيق أهدافها الاجتماعية وأطماع السلطة السياسية في الصراع مع القوى الرأسمالية الناشئة، ولهذا السبب فهو لم يظهر الصبر فقط في انتعاش حركة النقابات، بل كون لنفسه منظماته النقابية الخاصة من أجل التأثير على العمال بالأفكار الإصلاحية، وتوسيع قاعدته السياسية. وكان عبد الرحمن فهمي المسؤول عن السياسة العمالية في الجهاز غير المرخص لقيادة الوفد، من أقرب المقربين إلى سعد زغلول. وعندما استطاعت قيادة الوفد بجهودها المكثفة من التغلغل البرجوازي في حركة النقابات من تحقيق نجاح جزئي، كان في ذلك خدمة قدمتها إلى الحركة الاشتراكية القائمة في مصر.(14)

وتكونت الخلايا الاشتراكية الأولى في مصر عام 1918 بتأثيرات ثورة أكتوبر، وبمبادرة من أجانب ومن شخصيات مصرية أيضاً، كان انحدارهم الاجتماعي من البرجوازية الصغيرة

وكذلك من ممثلين لاتجاهات أيديولوجية مختلفة، هيغليون(نسبة إلى الفيلسوف الألماني هيغل ـ المترجم) والفابي سلامة موسى(نسبة إلى الاشتراكية الفابية ـ المترجم) وعلي العناني، محمد عبد الله عنان، والنقابي الفوضوي جوزف روزنتال، وأيضا مثقفين قريبين من الأفكار الماركسية اللينينية مثل أنطون مارون، حسني العرابي، عزيز مرهم، مصطفى المنصوري، عفان أبو الفتح، عملوا على قيادة هذه الحركة الفتية.

وفي عام 1921 اتحد هؤلاء مع خلايا أخرى في الإسكندرية والقاهرة وبورسعيد، وأسسوا الحزب الاشتراكي المصري. وكان الاتجاه الأيديولوجي والقوة النضالية لهذه المنظمة الاشتراكية الأولى في تاريخ مصر غير مؤثر جوهرياً، إلا أن هذه المنظمة بدأت وفي وقت قصير ومن خلال التضحيات في النضال المعادي للاستعمار في فعالياتها النقابية وتأسيس المدارس المسائية بممارسة نفوذ فعال على العمال المصريين.

وبناء على دعوة من الحزب الاشتراكي، التقى عام 1921 في الإسكندرية مؤسسو 20 نقابة في أول اتحاد للنقابات في تاريخ الحركة العمالية المصرية، وكانوا حتى عام 1922 قد أسسوا 32 منظمة يبلغ مجموع أعضائها 50 ألف عضو. وانضمت إلى اتحاد نقابات العمال الدولية، وكانت كونفدرالية العمال المصرية العامة قوية بصفة خاصة وذات نفوذ في مجال السكك الحديدية، وعمال الترامواي في القاهرة، وعمال السويس والمحلة الكبرى وعمال التبوغ في الإسكندرية. وقد لبى النداء الذي وجهته المنظمة للمساهمة في الاحتفال بمناسبة 1/أيار ـ مايو/1921 ثمانية آلاف عامل في بورسعيد وأربعة آلاف عامل في الإسكندرية و3 آلاف في القاهرة.

وكانت مساهمة أعضاء الحزب كبيرة في تنظيم الإضراب، كما قام محامو الحزب بالدفاع والذين كانوا يتهمون "بكسر قواعد العمل" من خلال فعالية "المساعدة الحمراء" إذ أسس الحزب الاشتراكي ولأول مرة صندوق لدعم المضربين. وفي عام 1922 كانوا يعدون بحوالي 1500 عضواً منهم 400 من الإسكندرية، وكذلك من دمنهور والمنصورة وبورسعيد والزقازيق والمحلة الكبرى وأبي قابي، شبين الكوم، وفي قرى كبيرة مثل سامنون والمنزلة، ثم بدؤوا بتوسيع تأثيرهم إلى المحافظات ولكن دون تأسيس قواعد جماهيرية.

وفي النضال ضد النظام الاستعماري ومن أجل استخدام المصالح الطبقية للبروليتاريا، لعبت القوى الماركسية ضمن الحزب دوراً متسيداً غالباً. ومن فعالياتهم التي كانت تنطوي على تضحيات: عملية توزيع المنشورات التي كانت تجري لإعلام الطبقة العاملة المصرية عن أهمية ثورة أكتوبر الاشتراكية، والسياسة المعادية للاستعمار التي ينتهجها الإتحاد السوفيتي. وفي تشرين الثاني ـ نوفمبر/1922 نظمت القوى الماركسية للحزب في الإسكندرية احتفالها الأول بمناسبة ثورة أكتوبر.

وبعد انشقاق القوى اليمينية وعودة حسني العرابي من المؤتمر الرابع للأممية الثالثة، أعقب ذلك في عام 1923 انضمام الحزب الاشتراكي المصري باسمه الجديد (الحزب الشيوعي المصري) إلى الشيوعية الدولية، وأصبح حسني العرابي الرئيس الجديد للحزب، وأنطوان مارون السكرتير العام له، وتقدموا ببرنامج للقوى الماركسية، وكان الحزب يرفع شعارات وأهداف:

المطالبة بالاستقلال التام لمصر، إلغاء دين الدولة المصري، إنهاء الاستسلام، تأميم قناة السويس، أجر متساوي لثمانية ساعات من العمل للعمال المصريين والأوربيين، الاعتراف بالنقابات، تشريع القوانين لحماية العمل، تحرير المرأة، مصادرة الأراضي التي تزيد مساحتها

عن 100 فدان وتوزيعها بين الفقراء من الفلاحين الذين لا يملكون الأرض بمعدل 10 فدان، تأسيس لجان القرى من أجل الدفاع عن حقوق الفلاحين.

وكان هذا البرنامج في جوهره، يمثل شروطاً موضوعية للمرحلة المعادية للاستعمار ولحركة الثورة التحررية الوطنية، والحزب الذي من خلاله كانت الطبقة العاملة والقوى المتحالفة معها تتوجه باتجاه أهدافها الاستراتيجية الرئيسية في معاداة الاستعمار، كما كان يرفع في نفس الوقت مطالب اجتماعية تمثل آمال وأماني جماهير الشغيلة المستغلة في المدن والأرياف.
وكما كسب الحزب الماركسي اللينيني المواقع، بنفس المقياس كانت الحركة العمالية كجناح ثوري لجبهة التحرر، ومقطع أيديولوجي لها، وأن نضال الحزب على الصعيد الاجتماعي مكرس لمصلحة القوى العاملة. وفي أول موجة اعتقالات قامت بها السلطة الاستعمارية في آذار ـ مارس/1923 مثلت الإرهاب ضد الحزب من أجل ضرب الحزب قبل أن يتمكن من مواصلة النضال ومنعه من تحقيق أهدافه وبرامجه.

خامساً : الحكومة الوفدية الأولى

أعلن عن الدستور المصري في 10/نيسان - أبريل/1923، أي قبل إعلان الاستقلال في 28/ شباط - فبراير/1922 وحمل السلطان فؤاد لقب(ملك)، وبموجبه أصبحت مصر ملكية وراثية. وكان الدستور يقدم الحماية لبعض حقوق المواطنة الديمقراطية الأساسية، ولكنه كان يضمن في نفس الوقت امتيازات الأجانب. كما وفر الدستور السلطة الكاملة للملك حيال البرلمان، وترك جانباً من مطالب حركة التحرر في إنجاز الوحدة بين مصر والسودان.

ويوجه الميثاق الوطني لعام 1962 النقد الحاد لذلك الدستور بأن:" ضياع حرية الشعب الاجتماعية قد أدت إلى أن تسرق منه حريته السياسية من قبل الرجعية المتسيدة، لذلك كان دستور 1923، يعد هدية لطيفة من الملك ليس إلا. ولم يبدي البرلمان الذي تأسس بموجب هذا الدستور، الاهتمام بمصالح الشعب بل وذلك طبيعي، بدعم اهتمامات أولئك الذين صنعوا الدستور. وفي مثل هذه الظروف، كان هناك ضمن حقوق الانتخاب ثلاثة إمكانات:

1. في القرى: كان على الفلاح أن يتوجه إلى الانتخابات، وكان من الثابت أن في حالة مساهمته في الانتحابات فليست هناك فرصة متاحة أمامه سوى انتخاب سيد الأرض، أو التصرف وفق مشيئته في الإدلاء بصوته.
2. في المدن والقرى: كان هناك شراء للأصوات، إذ أن الرأسمالية كانت في وضع يمكنها ضمان نجاح عناصرها وأتباعها.
3. في المدن والقرى: حيث كانت المجاميع المتسيدة لا تتردد في حالات معينة من اللجوء إلى التزوير عندما يشعرون أن الموقف ليس في صالحهم، أو أن مصالحهم سوف لن تتحقق.(15)

وتصاعدت فور إعلان الدستور موجة الاحتجاجات في جميع أرجاء البلاد وبشكل عفوي، وطالب المتحدثون باسم كافة الاتجاهات السياسية لحركة التحرر متضامنين، بجلاء فوري للقوات الاستعمارية البريطانية من مصر والسودان، والاستقلال السياسي التام، وإطلاق سراح كافة السجناء السياسيين بدون تردد والعمل بالنظام البرلماني مع تأكيد حقوق المواطنة والديمقراطية.

وطرح حزب الوفد نفسه في مقدمة المعارضة الوطنية والديمقراطية، وكانت انتقاداتهم الراديكالية على الدستور تعلن من خلال الصحف التي كانت تحت سيطرتهم المباشرة أو تلك المتأثرة بنفوذهم مثل: صحيفة "كوكب الشرق" و"خيال الظل" و"الأهرام" و"البلاغ" و"وادي النيل" و"مصر"، وكانت هذه الصحف تعمل لانتصار الوفد في البرلمان المقبل، كما كانت تعبر أيضاً عن حماسة الجماهير الشعبية، إذ جرى في 18/أيلول - سبتمبر/1923 استقبال حاشد لسعد زغلول بعد إطلاق سراحه في الإسكندرية، وحيّته الجماهير بحماسة.

كانت حسابات سعد زغلول صحيحة، فقد تمكن الوفد في انتخابات 27/أيلول - سبتمبر/1923 و21/كانون الثاني - يناير/1924 أن يحقق نصراً هائلاً، إذ نال 188 مقعداً من بين 215 من مقاعد البرلمان، وفي 28/كانون الثاني - يناير/1924 شكّل سعد زغلول أول وزارة وفدية، وللمرة الأولى يتولى الحكم فيها مجموعة قيادية برجوازية من حركة التحرر. وفي ذلك يعود الفضل إلى الدعم الشجاع للجماهير الشعبية للحكومة المنتخبة، والآن يطرح الموقف هذا سؤال: هل سيشكل الوفد جبهة متحدة...؟ إذ تحت هذه الشروط فقط بإمكانه الصمود أمام خصوم مصر

الداخليين والخارجيين، وفي تأمين المواقع السياسية التي تم استلامها، وتحقيق البرنامج الانتخابي.

ولم يستخدم الوفد بشكل عام هذه الفرصة التاريخية الكبرى ..! نعم، لقد شغل أعضاء الحزب ومناصروه العديد من المناصب الحكومية المهمة، وتم إصدار العديد من القوانين في بناء صناعة وطنية، وكذلك في مجال التربية والتعليم وأيضاً من خلال قوانين الانتخابات بتاريخ 26/أيار - مايو/1924 التي استخدمت بصورة غير مباشرة في الانتخابات المباشرة والتي ضاعفت من أهمية وثقل فئات الفلاحين المتوسطيين والفئات العليا التي كانت الداعم الرئيسي السياسي والاجتماعي لسعد زغلول.

ولكن المطالب ذات الأثر العميق لجماهير الشغيلة(بعد ترضيتهم لبعض مصالحهم المادية)، فتلك رفضت حكومة الوفد تحقيقها. وقد اتبع الوفديون أسلوبين حيال الحركة العمالية: فمن جهة أقدم الشرطة على احتلال العديد من المصانع التي حدث فيها الإضراب في شباط - فبراير وآذار- مارس/1924، وقمعت الإضرابات بدون رحمة كما ألغيت كونفدرالية العمال المصريين، وكذلك الحزب الشيوعي المصري الذي كان يأمل عبثاً أن يبادر سعد زغلول إلى إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي.

وفي عملية بوليسية استمرت من 27/أيلول - سبتمبر/ وحتى 6/ تشرين الأول - أكتوبر/1924 اعتُقل حسني العرابي وأنطون مارون، وأربعة شيوعيين آخرين، وحُكم عليهم بالسجن لمدة 3 سنوات، وعلى خمسة آخرين بالأعمال الشاقة لمدة ستة أشهر. وقد توفي أنطون مارون في السجن على أثر إضراب عن الطعام. ومن جهة أخرى حاولت حكومة الوفد بفعاليات مرتبكة، تقوية نفوذها في الحركة العمالية، وفي 15/آذار- مارس/1925، تشكلت بقيادة عبد الرحمن فهمي " عصبة العمال المصريين العامة" وكان رئيس الشرف لهذه المنظمة هو الملك فؤاد. وكانت محتوى سياسة العمال الوفدية تعرضها مجلة "العامل " وتلخصها كما يلي:" ينبغي على العمال أن يتجمعوا تحت راية وقيادة الوفد والسعي للإصلاح من خلال وسائل شرعية".(16) وتمكن الوفديون من خلال توسيع الأيديولوجية الإصلاحية للاتحاد التجاري Trade Unionism من جعل الشخصية الطبقية للعديد من النقابات موضع تساؤل وإضعاف الحركة العمالية المصرية بدرجة مهمة.

وبنفس الوقت أصبح خطاب الحكومة وأحاديث سعد زغلول والآخرين من قادة الوفد أكثر اعتدالاً تجاه الرجعية الإقطاعية الملكية. وكان فؤاد الأول يكن كراهية عميقة لحركة التحرر وللجماهير الشعبية، ويسعى إلى استخدام الأحزاب والدستور وحتى البرلمان كواجهة ديمقراطية للتستر على ما يهدف إليه من إقامة لنظام دولة مطلقة.

وكان البلاط الملكي الأداة الحليفة لهذه السياسة، قد غدا بالاتفاق مع السلطة الاستعمارية مركزاً حقيقياً للسلطة في مصر, وفي ذلك فقد أسدى السياسيون الفاسدون خدمات مهمة للبلاط منهم: زيوار باشا رئيس الديوان الملكي، حسن نزهت باشا، حسن أنيس باشا، صلاح بك عنان، وهؤلاء كانوا عملاء لفؤاد يعملون في التحضيرات لعملية الانتخابات من أجل ضمان فوز مرشحي البلاط، فبدأ الملك بمغازلة سعد زغلول للحيلولة دون مضي الوفد في تحقيق برنامجه الراديكالي الذي تقدم به للانتخابات لا سيما من خلال احتلال العناصر الوفدية للمراكز الهامة في جهاز الدولة. ويقول الملك فؤاد الأول للقوميسار البريطاني كلارك كير Klark Keer "إن سعد زغلول كالمرأة، تستطيع أن تكسبه بابتسامة أو بإهدائه وردة ".(17)

وتؤكد التقارير السرية البريطانية الواردة من القاهرة، أن سعد زغلول كان يستسلم للدسائس الماكرة للملك من أجل تأمين موقع سلطته الفعلية. ولم تنتهج قيادة الوفد منهج الحركة الكمالية في تركيا، حيث كان ينبغي أن يرتبط النضال ضد التدخل الخارجي بصورة لا تنفصل عن الصراع ضد نظام الحكم الفاسد.

وحتى صلات الوفد مع السلطة الاستعمارية كانت على النقيض من نبرته الراديكالية في فترة الانتخابات. وكان سعد زغلول في المفاوضات التي قادها في 25/ أيلول ـ سبتمبر وحتى 3/ تشرين الأول ـ أكتوبر/1ذ924 مع حكومة ماكدونالد MacDonald العمالية البريطانية في لندن حول التحفظات البريطانية في إعلان الاستقلال والذي كان قد صدر بتاريخ 28/شباط ـ فبراير/1922، طالب بسحب القوات البريطانية والمستشارين الإنكليز من جهاز الدولة، ورفع كافة إجراءات السيطرة البريطانية على الحكومة المصرية وتنازل الحكومة البريطانية عن حماية الأجانب والأقليات في مصر، وكذلك عن قناة السويس. ولكن المسألة السودانية بقيت دون مساس. وقد برهن فشل مفاوضات لندن أن حكومة العمال البريطانية غير مستعدة، بأن تتنازل الإمبريالية البريطانية عن القواعد الاستراتيجية الاستعمارية لمصر.

وبعد عودة زغلول من لندن اشتدت المعارضة الداخلية أيضاً ضد الخطوات العملية للسياسة الخارجية للوفد، وأعلن العديد من الشخصيات الوطنية استقالاتهم من الحزب، وهم ممثلو فئات البرجوازية الصغيرة في الجناح اليساري للوفد، ثم شكلوا لأنفسهم منظمة مستقلة وطالب العديد من نواب الوفد بإجراءات حاسمة وموقف ثابت من الاستقلال التام لمصر وإزاحة السيادة البريطانية من السودان. وقد عاد سعد زغلول في تشرين الثاني نوفمبر/1924 إلى القوة والجرأة في خطاباته من أجل الحفاظ على النفوذ الجماهيري وحصر المعارضة في حلقة ضيقة(وكانت عملية التمايز قد بدأت)ودحرها، إلى الجرأة في خطاباته وطالب في مذكرة إلى الحكومة البريطانية، بإجلاء الضباط الإنكليز من الجيش المصري, وكان رد فعل السلطة الاستعمارية في تسمية لي ستيك Lee Stack الحاكم البريطاني العام في السودان الذي كان قد قمع الحركة الوطنية السودانية، كقائد لكافة القوات البريطانية في مصر.

وفي هذا الظرف الذي احتدمت فيه العلاقات المصرية البريطانية من جديد، سقط لي ستيك بتاريخ 19/تشرين الثاني ـ نوفمبر/1929 في القاهرة قتيلاً على إثر عملية قام بها طالب متطرف. وقد اتخذ الإمبرياليون البريطانيون من هذا الحادث على الفور مناسبة لإسقاط وزارة الوفد الجموحة، وبطلب من حكومة المحافظين حيث كانت في تلك الأثناء قد حلت محل الحكومة العمالية في بريطانيا، أبلغ القوميسار البريطاني الأعلى اللنبي رئيس الوزراء المصري الإنذار النهائي Ultimatum، ولم يكتف بطلب تقديم الاعتذار لاغتيال لي ستاك، ودفع مبلغ غرامة قدرها 600 ألف جنيه استرليني، ولكن أيضاً بسحب كافة القوات المصرية من السودان، ومنع التظاهرات الشعبية، وإعادة الصلاحيات الكاملة للمستشارين الإنكليز في جهاز الدولة المصرية والموافقة على استخدام غير محدد لمياه نهر النيل لأغراض السلطات البريطانية في السودان.

ومن أجل أن تضفي بريطانيا المزيد من الضغوط على إنذارها، فقد عززت من قوة جيش الاحتلال، وبنفس الوقت أكد القوميسار البريطاني الأعلى دعمه الكامل إلى الملك فؤاد في إزاحة سعد زغلول، وتشكيل مجلس وزراء معادي للوفدين وأعلن البرلمان المصري عن استعداده لترضية حكومة بريطانيا العظمى، ولكنه لم يقبل بأي مطالب تتعارض مع مصالح الشعب المصري، قامت حينئذ القوات البريطانية باحتلال دائرة الجمارك المصرية في الإسكندرية. كما ظهرت السفن الحربية البريطانية على السواحل، وجردت القوات المصرية في السودان من أسلحتها.

وجددت هذه الفعاليات ملف عدوان الإمبريالية البريطانية في مصر، كما أنها أطلقت عاصفة من الاحتجاجات في أوساط الرأي العام الديمقراطي، لاسيما في الحركة العمالية الدولية. وتشكلت في الكثير من البلدان جمعيات " ارفعوا أيديكم عن مصر"، وأعلنت حركة التضامن الدولية في نداء: " إن حكومة المحافظين البريطانية قد بدأت أعمالها بغزو مصر وسرقتها ونهبها مستندة إلى ضجة اغتيال الجنرال لي ستيك، ومنها اتخذت حكومة المحافظين محاولة حاسمة جدية في تصفية استقلال مصر البائس. أيها العمال الإنكليز، اضربوا على الأيدي المجرمة من اللوردات ليرفعوا أيديهم عن مصر، واجعلوا من الخطط اللصوصية النهابة لحكومة بالدوين، كونرون، تشمبرلين، هباءاً منثوراً. أرغموا زعماءكم في أن يعملوا بفاعلية من أجل حماية استقلال مصر، كونوا جبهة متحدة مع عمال وفلاحي مصر، لا تدعوا أنفسكم لليأس والخوار، ولا تجعلوا لشجاعتكم وإقدامكم أن يهبطان، إن القوى التقدمية في العالم ستقدم لكم مساعدتها ".(18)

وفي 24/ تشرين الثاني ـ نوفمبر/1924 استسلمت وزارة سعد زغلول أمام التهديدات الإمبريالية وقدمت استقالتها، وبذلك انتهت مرحلة من مراحل حركة التحرر المصرية، والتي سجلت فيها للمرة الأولى وزارة تقودها البرجوازية الوطنية في سدة السلطة وهزيمتها، ولم يحاول الوفد أن يقود السلطة بالاعتماد على الشعب وأن يفرض نفسه، وقد كتب القوميسار البريطاني الأعلى في 13/ كانون الأول ـ ديسمبر/1924، أن حكومة سعد زغلول كانت قد أعطت الأوامر إلى المدرسين والمحافظين أن يحولوا دون قيام تظاهرات احتجاجية بما في ذلك استخدام القوة."(19)

سادساً : المؤامرات الرجعية ضد حركة التحرر

طرأ خلال استقالة الحكومة الوفدية، تغير على توازن القوى بين الحركة الوطنية والقوى المتحالفة من الرجعية الداخلية والخارجية. وكان الملك فؤاد قد أرغم على التراجع عن ممارسة السلطة مباشرة في مرحلة التحولات الثورية، كما أنه كان مرغماً على الاكتفاء بالوزراء الذين لم يجرؤوا على إظهار انتمائهم إلى معسكر حاشية الملك. لكن الوقت قد حان الآن لاستخدام القوة والعنف بصورة تامة، طالما أن الملك على اتفاق مع الحكومة البريطانية وتوجيه ضربة إلى حركة التحرر الوطنية وقيادتها الوفدية.

وتضمّ التقارير السرية للقوميسار البريطاني الأعلى في القاهرة إلى وزارة الخارجية البريطانية، تضم وثائق المؤامرة الخفية بين السلطة الاستعمارية والملك ضد النضال الاستقلالي للشعب المصري، وعلى هذا الأساس فإن الاتجاهات الأساسية لهذه المؤامرة كانت كما يلي:(20)

بعد استقالة سعد زغلول، شكّل زيوار باشا رئيس الديوان الملكي وممثل الرجعية، مجلس الوزراء الجديد بموجب تفاهم بين الملك وبريطانيا العظمى. وفور استلامه هذا النصب ضمن له اللورد اللنبي الدعم، وباشر وبقسوة اتخاذ إجراءات قمعية ضد المعارضة الوطنية، ووافق لأغراض خداع الجماهير الشعبية " على مظاهرات شكلية متباعدة ضد السياسة البريطانية " ومثلت فعاليات الوزارة الجديدة علناً "حرب مباشرة وصريحة مع الوفد".

وقد وعد اللورد اللنبي الملك فؤاد بهذه الكلمات:" إن زغلول هو عدو لمصر، وكل وسيلة لضربه تعد مقدسة وتستحق الدعم التام" من بريطانيا العظمى. وكان الأعضاء الجدد في مجلس الوزراء(بما فيهم أعضاء سابقون في الحزب الليبرالي الدستوري)قد تم اختيارهم بعد أن أبدوا استعدادهم وقبولهم على أساس " استخدام السلطة الحكومية لكسر نفوذ الوفد"، " لا اتفاقيات تعقد مع سعد زغلول" و " الوقوف بقوة إلى جانب الملك" ولتطبيق هذا المنهج بدون رحمة، ففي 9/كانون الأول ـ ديسمبر/1924، استلم مالك الأراضي الكبير والمصرفي إسماعيل صدقي باشا وزارة الداخلية، وتم التراجع عن الكثير من الألعاب الديمقراطية المزعومة، فقد استهدف البرلمان أولاً، إذ سن قانون انتخابات رجعي، والذي اعتُبر خرقاً كبيراً لدستور 1928، حُرم بموجبه 60% من الناخبين من حقوقهم الانتخابية، كما قمعت حركة الأجور لعمال الإسكندرية باستخدام القوى العسكرية والجندرمة، وجرت موجة جديدة من الاعتقالات في دمياط ضد أعضاء في الحزب الشيوعي المصري، وقياديين من الوفد منهم: عبد الرحمن فهمي، محمد فهمي النقراشي، مكرم عبيد، شفيق منصور، وتعطيل الصحافة الوطنية، ومنها الصحيفة الماركسية "الحساب" وإبعاد العناصر المتعاطفة مع الوفد. وعدا ذلك نفذت حكومة زيوار بدون تردد شروط الإنذار البريطاني على المحافظات" من أجل تهشيم قواهم ومراقبتهم". أطلقت هذه الإجراءات ليس المرارة العميقة بين الضباط المصريين فحسب، بل إنها عززت من العملية التي كانت الدوائر الاستعمارية تعمل على عرقلتها وإعاقتها ألا وهي: نقل جرثومة العمل الوطني إلى الجيش. فكتبت دائرة الاستخبارات البريطانية إلى لندن: " إن عدم الارتياح في الجيش هي واحدة من العوامل الجدية، وإنها قوية من خلال الدعاية الوفدية ونفوذها، وتظهر قليلاً من الاحترام والولاء حيال الملك".

وكانت جميع هذه الإجراءات ضد الحركة الوطنية التحررية قد بدت غير كافية للملك فؤاد من أجل إعاقة انتصار الوفد في انتخابات 22/آذار ـ مارس/1925، لذلك أعطى منصب رئيس الوزراء لحسن نزهت باشا، وهو من خدم وحاشية البلاط، وفاقد للضمير ومتعطش للسلطة،

وكلفه بمهمة تنظيم حزب جديد من القوى الرجعية من بين صفوف أرستقراطية الريف والبرجوازية والكومبرادورية وكبار الموظفين ضمن شروط الولاء والإخلاص للملك من أجل استبعاد فوز الوفد في المعركة الانتخابية، وتأسيس الحزب الذي أطلق عليه اسم "حزب الاتحاد". وأعقب ذلك في 10/ كانون الثاني - يناير/1925 حضور 300 من الشخصيات، من بينهم أثرى ملاكي الأرض في مصر: محمد بدراني، أسعد باشا. وقد أصبح يحيى إبراهيم باشا رئيساً وهو من أكثر المقربين للملك، ودفع عبد الحليم البلالي وهو أكثر أعضاء الوفد تأثيراً ونفوذاً في القاهرة، الذي أخذ على عاتقه مهمة دفع العناصر المحافظة إلى خيانة سعد زغلول والانضمام إلى حزب الاتحاد.

ولكن نجاح هذه الحركة الماكرة الخبيثة كان بسيطاً، وكان موسى باشا، وفؤاد باشا من بين قادة الوفد المعروفين الذين لم يخضعوا لعملية الشراء هذه، كما أن عملية انتقال تلك العناصر لم تؤد إلى حدوث الانشقاق المنشود في صفوف الوفد. وكانت ميزانية البلاط قد خصصت "لحزب الملك" كما أطلقت عليها الجماهير ساخرة، أكثر الوسائل ثراء لتأسيس قواعد لهم في المحافظات، ولأغراض الدعاية، بينما كانت صحيفة الاتحاد والحرية تثيران الفزع بين أوساط الفئات العليا في البلاد من شبح الشيوعية، ومن أجل تجميعهم تحت راية الملك. وكانت صحيفة "الشعب المصري" بدعايتها المخالفة للمنطق "للملك الشعبي" فؤاد تحاول أن تصل إلى الجماهير. وقد أنبأ اللورد اللنبي حكومته أن مكتب نزهت باشا قد أصبح في هذه الأسابيع "المقر العام شبه الرسمي" للقوى الرجعية.

وكانت جهود هذا التحالف غير المقدس بين العرش وسلطات للاستعمار من أجل إلحاق ضربة بحزب الوفد في انتخابات 12/آذار- مارس/1925، فاشلة، إذ نال الوفد في مجلس النواب 116 مقعداً، بينما نالت سائر الأحزاب الأخرى بمجموعها 87 مقعداً. وعندما عقد البرلمان جلسته الأولى في 23/آذار- مارس/1925 انتُخب سعد زغلول بأغلبية كبيرة لرئاسته، بالإضافة إلى اثنين من نواب الوفد لمنصب نائب الرئيس، وآنذاك أقدم الملك فؤاد بإذن من القوميسار البريطاني الأعلى في استغلال دنيء لسلطاته في حل البرلمان، وعهد إلى زيوار باشا بتشكيل وزارة جديدة، وهو الذي وبحسب رأي اللنبي: "أن قلة الأموال لديه قد جعلت منه لعبة في حاشية الملك" و " هو الذي يستشير في كل خطوة يقدم عليها" كان يقبل بدون إبداء أي رأي معارض أو مقاومة ما أملاه عليه نزهت باشا في مجلس الوزراء الجديد "للرجعية المتحدة" الذي ضم إلى جانب الليبرالي الدستوري إسماعيل صدقي باشا وعبد العزيز فهمي، وأيضاً قادة الحزب الاتحادي ممثلاً ليحيى إبراهيم باشا وعلي ماهر.

" لقد جرحنا سعد زغلول، ولكننا لم نقتله بعد" هكذا شرح الملك فؤاد الأول الموقف إلى القوميسار البريطاني الجديد نيفيل هندرسون Nevill Henderson وهو يعرض الأوضاع السياسية الداخلية لتمتين الصلة والتحالف بين الاستعمار والنظام الملكي والإقطاع " لابد من قتل سعد زغلول معنوياً" هذا التوجيه الصادر من عدو خطر للشعب، مثل توجهاً جديداً ونظاماً ديكتاتورياً ضد القوى الوطنية. وعندما قام أكثر من 3 آلاف عامل في المحلة الكبرى بإضراب سياسي بقيادة لجنة الوفد غير المجازة، تعرضوا لهجوم شنته عليهم قوات الشرطة البريطانية والقوات العسكرية واعتقلتهم. كما اعتقل الأعضاء الجدد في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري بتاريخ 31/ أيار- مايو/1925، وحكم على البعض منهم بعد محاكمة صورية، بالسجن، وإبعاد القسم الآخر كبداية تأسيسية لهذه الفعاليات الإرهابية (فعاليات الشرطة والقمع)، فقد ورد في تقرير لمدير الأمن العام في وزارة الداخلية "أن الشيوعية قد انتشرت في مصر في العديد من المؤسسات الصناعية". وأصابت موجة إرهاب الشرطة الوفد أيضاً وكذلك الحزب

الوطني، وكان القانون الذي شرع بتاريخ 28/ تشرين الأول أكتوبر/1925 قد جعل حق حل الأحزاب السياسية أو إجازتها في يد الملك، ثم تم تأجيل الانتخابات إلى أجل غير محدد.

جعلت هذه السياسة الرجعية من الديكتاتورية الملكية أمراً لا يطاق احتماله، و بدأت القوى الوطنية التي كانت طوال عام في دفاع عن نفسها، تعيد تنظيم صفوفها وتنتقل إلى الهجوم. وكانت العوامل التالية والتي هي من مصلحة القوى الرجعية، هي التي كانت وراء هذا التأخر:

- اتخذ الحزب الوطني الحر الذي ينحدر أفضل كوادره ونشطاءه من فئات الانتلجنسيا، وبصورة رئيسية في المدن. ومن البرجوازية الصغيرة المتمركزة في القاهرة والإسكندرية، اتخذ مساراً جديداً في إعادة تنظيم صفوفه. وقرر الحزب في اجتماع حاشد حضره ما يقرب من 12 ألف من أعضائه، خوض النضال تحت القيادة التي تم انتخابها عام 1923 برئاسة محمد حافظ رمضان، لنيل الاستقلال السياسي التام ومن أجل نظام ديمقراطي ليبرالي. وكان من بين الأعضاء الخمسة والعشرون في قيادة الحزب: على كامل(شقيق مصطفى كامل)وأيضاً الشيخ عبد العزيز شاويس الذي عاش مع محمد فريد سنوات طويلة في المهجر(ألمانيا) حيث كان يطالب من هناك(دون أن تتحقق مطالبه) باعتراف رسمي بحق مصر في الاستقلال السياسي.(21)
- ومن أجل استباق نية الملك في حماية نظامه وحزب الاتحاد القائم على حراب الاستعمار، فقد سحب الحزب الليبرالي الدستوري وزراءه من الحكومة. وقد قدر وزير الخارجية البريطانية نيفي هندرسون الوضع قائلاً: "لم يكن الخلاف بين الحزبين من مصلحة بريطانيا العظمى، لقد ركزت كل قواي في الحفاظ على الائتلاف الحالي القائم، أو بالأحرى استمرار وجوده، وإن الليبراليين كما كانوا من قبل يعتبرون أن أفول سعد زغلول السياسي هو هدفهم الرئيسي".
- في 13/ تشرين الثاني ـ نوفمبر/1925، وهو اليوم السنوي لتأسيس الوفد المصري، انعقد في نادي الوفد بعد صراع طويل مع الشرطة اجتماع اللجنة التنفيذية للوفد، والحزب الوطني، والحزب الليبرالي الدستوري بهدف تحقيق شكل عريض من العمل المشترك ضد الديكتاتورية الملكية. وطالب هذا المؤتمر الوطني الهزيل الذي يمثل مختلف المصالح الاجتماعية وهو ائتلاف محدود، في 19/شباط ـ فبراير/1926 بانتخابات سريعة.
- وفي 21/ تشرين الثاني ـ نوفمبر/1925، قام 134 نائباً، و56 من الشيوخ من الأحزاب الثلاثة بتوجيه نداء إلى الصحفيين وإلى مصدر صحيفة الأخبار أمين الرافعي بنشر إعلان يدعو فيه إلى عقد جلسة لكلا المجلسين(النواب والشيوخ)، وهنا فقد أمر زيوار باشا بدخول الشرطة إلى بناية البرلمان وأقسامها الإدارية. وعندما عقدت الاجتماعات ضد هذا الإجراء الذي ينطوي على اغتصاب للدستور في فندق كونتيننتال، أدى النواب القسم في أن لا يهدؤوا حتى يزال النظام الديكتاتوري، ويعاد الاحتلال للحقوق الدستورية.
- في أواسط كانون الأول ـ ديسمبر/ وصلت مرارة الشعب ضد النظام المكروه الذي يمارس تسلطه من خلال جهاز الدولة في المدن وفي القرى بواسطة العمد(جمع عمدة)القساة. وفي المحافظات لا سيما في المنوفية فقد كانوا يمتنعون عن إقامة التحضيرات بعد صدور القانون الانتخابي الرجعي في 28/كانون الأول ـ ديسمبر/1925 وذلك لضمان أن ينال حزب الملك الأغلبية المطلقة. وفي نفس الوقت تكاثفت تظاهرات الطلبة ضد الحكومة كان ينظمها ويقودها لجان الطلبة التي تشكلت في عموم أرجاء البلاد.

وخشية أن تؤدي موجات الاحتجاج الجماهيرية مرة أخرى إلى إطلاق ظروف ثورة، فقد أرسلت الحكومة البريطانية القومسيار الأعلى الجديد لويد Lioyd حاملاً التعليمات إلى القاهرة، في تحديد سلطة القصر من خلال إبعاد الشخصية الفاسدة العميلة حسن نزهت باشا، وسحب قانون الانتخابات الرجعي. ومن خلال إعادة قيادة البرلمان إلى الليبراليين الدستوريين الذين كانوا بموجب كلمات لويد نفسه:" كانوا متلهفين إلى ممارسة السلطة"، وإنهاء تعاونهم مع سعد زغلول والعودة إلى الائتلاف المكون من السلطة الاستعمارية، والملك، والحزب الاتحادي. وحققت الانتخابات التي جرت في 22/ أيار - مايو/1926 للوفد نتائج كبيرة، إذ فاز بها 144 وفدياً و28 ليبرالياً ودستورياً و6 من الحزب الوطني، 7 من حزب الاتحاد، و17 من العناصر المتعاطفة مع الوفد.

وعندما اجتمع النواب في بناية البرلمان، فكما حدث في أيلول - سبتمبر/1923، فقد حصل الوفد على الأغلبية المطلقة، وكان كافة قادة الحزب الاتحادي قد فشلوا في الانتخابات. وفي مواجهة الرجعية الجارفة، جددت القوى الوطنية الثقة بالوفد. حيث ينبغي كمهمة عاجلة تعبئة عموم المجتمع وكافة قوى البلاد مقابل العدو الخارجي والداخلي لحركة التحرر. وكانت الظروف ملائمة إذ كانت السلطة الاستعمارية، قد فقدت درجة معينة من خياراتها في موقفها التفاوضي خلال الإضراب العام البطولي للطبقة العاملة البريطانية صيف عام 1926.

ومرة أخرى لم يستطع الوفد أن يتعامل بحق مع اللحظة التاريخية مع مطالبه، فانحنى سعد زغلول أمام أول مماطلة ابتدائية، وضغوط الحكومة البريطانية، فتنازل عن حق تشكيل الحكومة مكتفياً بدور رئيس مجلس النواب، كما أنه وعد رئيس مجلس الوزراء الذي أصبح من حصة الحزب الليبرالي الدستوري بقيادة عدلي يكن باشا(من حزيران - يونيو/1926، وحتى نيسان - أبريل/1927)، بتقديم الدعم الكامل، وكذلك وزارة ثروت باشا(نيسان - أبريل/1927 حتى آذار - مارس / 1928. وشكل الجناح المحافظ في الحزب وزراء الوفد الحكومي، وكانوا مختارين بعناية من قبل القوميسار البريطاني الأعلى. فعلى سبيل المثال، فإن اللورد لويد قال بصدد مصطفى النحاس الذي كان مرشحاً ليكون خلفاً لسعد زغلول: أنه لا ينسى له موقفه الراديكالي المعادي للاستعمار في 1923– 1924، لذلك لم يمنحه موافقته على الاشتراك في الحكومة قائلاً:" إنني أقرر، بأني سأقف في جميع الظروف والأحوال إلى جانب إبعاده" وقرر تسمية فتح الله بركات، صهر سعد زغلول، وذلك بقصد تحقيق السيطرة والتأثير على سعد زغلول لصالح الإنكليز.

وكان اللورد لويد يدير الدسائس في كواليس المسرح السياسي أسفر عن تشكيل حكومة جديدة، وعن توجهاتها السياسية. وكان من الواضح أن الائتلاف مع الليبراليين الدستوريين الذين كانوا مستعدين لإقامة اتفاق مع قيادة الوفد وإن مواقع الجناح المحافظ داخل الحزب، قد تعززت. وفي محادثاته مع القوميسار البريطاني الأعلى، وقد أكد القائد الوفدي: " أننا سوف لن نتسامح مستقبلاً مع ضجيج التظاهرات في الشارع" وكذلك " ومن جانبه، فكل ما يقع ضمن سلطته قد فكر به لإقامة علاقات جيدة مع حكومة صاحبة الجلالة(الحومة البريطانية) وأيضاً حيال فؤاد الأول، أكد سعد زغلول في مقابلة تمت يوم 5/ حزيران - يونيو أن الوفد سيكون من الآن فصاعداً أكثر اعتدالاً في المسائل الدستورية". ولكن ذلك لم يبدد مخاوف الإمبريالية البريطانية التي استمرت كالسابق من تعاملها مع "أب الأمة" الذي عاد وحاز على ثقة الناخبين بدرجة عالية، لذلك كانت الحكومة البريطانية قد قررت استخدام حتى القوة العسكرية (كما يؤكد اللورد لويد ذلك" لإعاقة قيام زغلول بتشكيل حكومة جديدة برئاسته.

وكان الاستسلام الثاني لقيادة الوفد أمام تهديد ووعيد السلطة الاستعمارية، قد أدى إلى أزمة في حركة التحرر المصرية لا سيما في فقدان القدرة على توجيه للجماهير، وإلى تقليص ضغطها على السلطة الاستعمارية. ومنذ إعلان الاستقلال في 1922 حدثت الأزمة الكامنة التي أطلق عليها أزمة الجيش بعد انسحابه المذل من السودان. وفي أيار- مايو/1927 وصلت الحالة إلى درجة الانفجار، ليتضخم الصراع مع العدو الرئيسي مرة أخرى.

كانت طلبات الوفد والحزب الوطني والسياسيين من الليبراليين الدستوريين الذين كانوا ميالين للتعاون مع الاتجاهات المحافظة في الوفد، تهدف إلى إزاحة القيادة البريطانية العليا عن الجيش المصري، وإبعاد المفتش البريطاني العام من القوات المصرية ومن اللجنة العسكرية للبرلمان المصري، وإلى رفع قوة وقدرة القوات المسلحة المصرية وتسليحها بأسلحة حديثة ولا سيما بالرشاشات سريعة الطلقات، وتأسيس سلاح جو مصري وسحب كافة الضباط الإنكليز من المناصب القيادية في الوحدات المصرية وإنهاء السيطرة غير المحدودة للسلطة الاستعمارية على الجيش المصري، الذي كان مناقضاً لإعلان الاستقلال في 26/شباط - فبراير/1922 وكذلك لدستور 1923.

وتركزت الهجمات ضد السياسة العسكرية البريطانية في مصر، بمجلس النواب والصحافة وبالدرجة الأولى في صحيفة الحزب الوطني "الأخبار" وفي صحيفة الأهرام الخاضعة لسيطرة الوفد وصحيفة البلاغ. وقد كتبت الأهرام بتاريخ 26/ أيار - مايو/1927 " أن جيشاً تحت قيادة أجنبية، هو جيش من العبيد، والإنكليز يتحدثون حول الدفاع عن مصر، ولكنهم في الواقع يستخدمون الجنود والمصريين وثروات البلاد من أجل تحقيق أهدافهم السياسية التسلطية، ومن لا يدعم هذه السياسة يعامل كخائن". لقد كان واضحاً: أن القوى الراديكالية للقيادات البرجوازية في حركة التحرر تكثف من تحالفها وجهودها من أجل أن تكسب القوات المسلحة المصرية إلى جانبها في النضال التحرري المعادي للاستعمار.

وكان المسؤولون الإنكليز في حالة استنفار، إذ ما كان مطروحاً للنقاش يمس بصورة مباشرة الأداة الحاسمة في ضمان سياسة التسلط والقوة الإمبريالية البريطانية. وكان الفهم والإدراك يبدو واضحاً في المذكرات عن الوضع وعن مستقبل الأمور العسكرية في مصر والتي جرى العمل فيها بسرعة وارتباك وبخطى تكتيكية في مقر إقامة القوميسار الأعلى ودائرة الشؤون الخارجية. وبصفة عامة فقد سمحت الحكومة البريطانية لنفسها بأن تقودها الشعارات. وكان لابد من منع تسلل الروح الوطنية والقومية إلى القوات المصرية تحت كافة الظروف، والحفاظ على السيطرة البريطانية عليه. وكتعبير عن هذا الموقف كانت هناك المذكرة التي تحمل تاريخ 19/ أيار - مايو/1927 والمعنونة إلى رئيس الوزراء ثروت باشا ضمنتها الحكومة البريطانية انطباعاتها عن مهمة السردار البريطاني في القوات المسلحة المصرية، في السيطرة على عملية اختيار الضباط المصريين وكذلك عن حيثيات الطلب لاحتلال المناصب المهمة في وزارة الحربية بواسطة الضباط الإنكليز، وممارسة إعطاء الأوامر في دوائر محدودة. وأخيراً فإن رفع حجم القوات المصرية من 10500 إلى 12 ألف رجل، وتأسيس سرب جوي قد تأجل إلى وقت آخر. ولم يجرؤ تحت ضغط الرأي العام، مجلس الوزراء المحافظ برئاسة ثروت باشا، المستعد لعقد صفقات توفيقية على الموافقة، على الرغم من سياسة "البوارج الحربية" (كانت بريطانيا في غضون ذلك قد أرسلت ثلاث سفن حربية إلى ميناء الإسكندرية وبورسعيد)، وبقي الوضع حول هذه المسألة كما كان.

وفي وسط الصراعات حول قضية الجيش أصيبت حركة التحرر المصرية بخسارة كبيرة، ففي 23/آب - أغسطس/1927 توفي سعد زغلول المؤسس والقائد لأقوى حزب مصري. ولطالما

كانت الإمبريالية البريطانية قد عجزت من أن تنال من شخصية سعد زغلول، وكثيراً ما حاولت أن تسكت هذا المحامي للحركة الوطنية، لذلك فقد كانت شعبيته في تصاعد مستمر. وأدت وفاته في السنوات اللاحقة إلى بروز الخلافات في المصالح الاجتماعية والسياسية، تلك التي كان سعد زغلول يسعى إلى جمع صفوفها، و انتخبت لجنة الوفد المركزية في 19/ أيلول ـ سبتمبر/1927 مصطفى النحاس رئيساً جديداً للحزب. وفي 18/تشرين الثاني ـ نوفمبر لمنصب رئيس الوزراء.

وقد أثرت التغيرات في القيادات العليا على سياسة الوفد بصورة جذرية، وعندما أقدم ثروت باشا في نهاية العام ومن وراء ظهر البرلمان على توقيع اتفاقية مع الحكومة البريطانية، لم تغير بصورة جذرية من تبعية مصر للاستعمار، لكن الأكثرية الوفدية في البرلمان تمكنت من إسقاطه وحكومته.

وفي 17/ آذار ـ مارس/1928 شكل مصطفى النحاس حكومته الائتلافية ذات الأكثرية الوفدية. وفي استلامه مسؤولية الحكم كخلف لسعد زغلول لم يكن ذلك(كما حاولت الصحافة الوفدية إيهام أنصاره) رغم أنف الإنكليز والقصر. وكانت حكومة المحافظين البريطانية، قد وضعت مخططاً لتدمير الرجل الجديد في قيادة الوفد، بل وبحسب أقوال القوميسار البريطاني الأعلى دفعه إلى "الإفلاس السريع "، إذ كان قد كتب عام 1924 قائلاً" أن هناك تسعة شهور كافية لدفع سعد زغلول إلى مواقع الدفاع، وجعله غير محبوب شعبياً" وقد جاء في مذكرة لوزارة الخارجية" أنه من المحتمل جداً أن النحاس سيعاني من نفس الأقدار، إذا خلطنا أوراقنا بعناية وتجبنا الأخطاء" إن تخمينات فاقدي الضمير والفاسدين وحسابات الصقور في لندن تشير آفاقها إلى صحة التقديرات وأن مصطفى النحاس قد استعجل في أتباعه سياسة معادية للاستعمار، ولكنه كان ساكناً حيال السلطة الاستعمارية للقوميسار البريطاني الأعلى، وكان مثله مثل الملك فؤاد الأول مقتنعاً بالولاء له. ولكنه عندما قام أخيراً بمحاولة وضع المصالح والأهداف الوفدية في مشروع قانون حول النظام الداخلي والسماح لحرية الاجتماعات، أقدم الملك فؤاد الأول على حل الوزارة بعد إنذار من بريطانيا بتاريخ 25/حزيران ـ يونيو/1928.

ولم تترك الوزارة الوفدية أثراً في التركيبات الاجتماعية والسياسية، بل أن الوفد مارس سياسة سيطرة داخل حركة التحرر ولكنه(وكما قدرت وثيقة الميثاق الوطني والقومي للثورة المصرية): " فقد خسرت كافة القوى الثورية"(22) وأن باشوات الوفد ولأنانيات السلطة " تركوا الشعب من أجل أن ينالوا حظوة القصر، وداسوا على قيم الشعب ولم يدركوا أنهم بذلك يبتعدون عن منابع قوتهم طواعية".(22)

ثم توقف الاستعداد للوفاق الذي كان يتصاعد لدى الوفد خشية من فعاليات ثورية للجماهير الشعبية، ومن الضغط المتصاعد للأجنحة البرجوازية الكبيرة والامتيازات الاقتصادية البسيطة التي وفرتها السلطات الاستعمارية للبرجوازية المصرية. وبعد تأسيس بنك مصر كأول استثمار وطني للقطاع المالي1920، وبدء العديد من المتعاملين مع الرأسمال الأجنبي من الرأسماليين المصريين يستثمرون أموالهم فيه لاسيما حملة الأسهم الرئيسيين مثل أحمد عبود وإسماعيل صدقي، علي يحيى، محمد فرغلي، أحمد زيوار. وبتقديم المساعدة للحكومة بتأسيسهم 12 شركة تجارية صناعية وشركات نقل عام 1927 وطرحها للاستخدام.

وعدا ذلك فقد عملت على إصدار قانون"قانون الشركات المساهمة"، كما توصلت تقديم إعانات أجنبية إلى الرأسمال المصري لإنشاء شركات جديدة تساهم 25% منها، وتحت سيادة الشركات الأجنبية(كان مجموع الرأسمال المصري في الاقتصاد الوطني المصري يتألف من 96، 24 مليون جنيه في جميع المجالات الاقتصادية، وكانت نسبة الرأسمال الأجنبي عام 1933 تبلغ

81، 37 مليون جنيه أو ما يقارب 84، 5% من الرأسمال المصري) فاشتدت تبعية الاقتصاد الاستعماري المتخلف من خلال تشريع هذا القانون.

وفي التوجه لتشكيل فئة كومبرادورية من القطاع المالي والصناعي، التي كانت أياديها في كافة المجالات، بمساعدة الأدوات الاقتصادية/السياسية لها، واحتل البنك المصري مكانة احتكارية، اكتسب قوته من خلال كبار ملاكي الأرض من الإقطاعيين الذين أبدوا اهتماما متزايداً للصناعة الوليدة، وكانوا في ذلك حلفاء للرأسمال الأجنبي الاحتكاري، وقد أرغموا على مواقف توفيقية، أو بالأحرى كانوا مستعدين لها.

وبعد هذه اللعبة الشيطانية مع الليبرالية المصرية التي أضرت كثيراً بحركة التحرر الوطنية، التي أدت إلى تجريد الوفد من قواه بصورة واضحة، فإن الحكومة في لندن لم تستمع إلى نصيحة الرجعي المتطرف الجنرال فهمي باشا باللجوء إلى إجراءات الحكومة الشديدة، ولكن الإنكليز بدعم حاشية البلاط باشروا بإرهاب علني صريح. وعلى الرغم من أن حزب الأحرار كان يمتلك فقط 30 مقعداً من بين 214 من مقاعد البرلمان، فقد كلف فؤاد الأول رئيس الحزب محمد محمود بتشكيل الوزارة ولتسهيل الأمر له، فقد حل البرلمان لأجل غير مسمى، وإلغاء حرية الصحافة والاجتماعات والضغط على النقابات، وإبعاد المتعاطفين مع الحركة الوطنية على كافة الأصعدة، طرد الطلبة الوطنيين من الجامعات، جعل الحكومة المصرية تصدق على اتفاقية مياه النيل التي بموجبها تكتسب بريطانيا حقوق في نهب الثروات الطبيعية السودانية.

وقد ردت القوى الثورية للحركة الوطنية المصرية على"النظام ذو القبضة الحديدية" كما ينبغي لشجاعة الشعب أن تكون، ففي تموز - يوليو/1928 بنضال متاريس في: طنطا، القاهرة، الإسكندرية. وفي 15/ آذار- مارس/1929 قامت مظاهرات احتجاجية ذات مغزى عميق أمام قصر عابدين. وبعد أن أصدرت قيادة الوفد طلبات الشعب في وثيقة دعت إلى "الهدوء والاعتماد والثقة بالقادة"، وبذلك انهار نضال الجماهير. وقد لاحظ القوميسار البريطاني الأعلى بفرح: " إن الوفد غير قادر على قيادة الانتفاضة "، وكان الوفد يقوم من وراء الكواليس بأدوار مغطاة من قبل القوميسار البريطاني ضد العرش أفزعت محمد محمود، وكان النحاس باشا يأمل العودة إلى منصب رئيس الوزراء، بيد أن القوى المؤتلفة: الإقطاعية والبرجوازية، كانت تخشى الوفد لخطوات ثورية قد يقوم بها، وتخشى تعبئته للجماهير الشعبية واستعدادها النضالي من خلال التفاعلات الاجتماعية للأزمة الاقتصادية العالمية وآثارها السريعة على مصر.

سابعاً : فعاليات ثورية جديدة

امتدت الأزمة العامة للاقتصاد الرأسمالي وشملت مصر. ففي عام 1929 كانت قد بلغت مصر فعلاً، وألحقت بها أبلغ الأضرار وباعتبار أن الحياة الاقتصادية هي أحادية الجانب، تتمثل في زراعة القطن الذي يمثل 80 إلى 90% من الصادرات، ويعبر ذلك بصورة مباشرة عن التبعية للسوق الرأسمالية العالمية، وأيضاً الضعف الشديد في القدرة على المناورة. وكانت صادرات القطن(ورافق ذلك هبوط عنيف في الأسعار من 26 ريال لكل قنطار، إلى 10 ريال لكل قنطار عام 1929 إلى 1933)قد تضاءلت في غضون هذه الحقبة إلى أكثر من 60% وتصاعد مخزون القطن إلى أربعة أضعاف، مما أدى إلى تقلص المساحة المزروعة بالقطن إلى النصف وانخفضت قيمة الإنتاج الزراعي من 100 مليون جنيه عام 1929 إلى 25 مليون عام 1933 وهو ما أدى إلى نقص موجود الذهب الذي امتصته الديون الأجنبية، كما أن ميزان المدفوعات قد غدا سلبياً.

وفي مقدمة الذين مستهم هذه التطورات هم فقراء الريف بالدرجة الأولى من الفلاحين الذين لا يمتلكون الأرض والشغيلة. وقد عادت وتكررت كما في السنوات التي سبقت ثورة عرابي، الحملات العسكرية لاستحصال الضرائب من القرى لتسديد طلبات الدائنين المستعمرين.
وقد بلغت ممتلكات مالكي الأرض الكبار والشخصيات الدينية العليا والأسرة الحاكمة والجمعيات الأجنبية عام 1930 أكثر من نصف الأراضي الصالحة للزراعة، وقد استغلت هذه الفئات الأزمة الاقتصادية من أجل ترسيخ سلطانها في القرى المصرية، وفي تراجع قيمة إيجار الأرض فقد كان هناك الآلاف من الفلاحين الذين عانوا الفقر واستلموا في أواسط عام 1931 إعانات وقروض من البنك الزراعي الذي أسسته الحكومة ولكن مع ضمان أرباحهم كاملة غير منقوصة.

وتحت وطأة الاعتقاد في إمكانية التخلص من الجوع والبؤس هاجر في سنوات الأزمة الفلاحون البائسون من الريف إلى المدينة، وقد تسببت هذه الجماهير في توسيع جيش العاطلين عن العمل. كما أصابت أزمة أسعار وتصريف القطن في السوق الرأسمالية العالمية بصفة خاصة الصناعة المصرية، وقد تمثلت ظواهر هذا التطور في انهيار العديد من المؤسسات الصغيرة والكبيرة، وما يرتبط بذلك من تسريح للكثير من العمال، وكذلك من خلال التعريفة الجمركية الجديدة لعام 1930، التي رفعت ضريبة الجمرك للواردات من 8 إلى 15%، ولم يكن ممكناً إيقاف هذه العملية. ومن جهة أخرى اعتمدت الحكومة على قروض جديدة من مجموعة بنك مصر لتأمين طلبات الفئات الجديدة للبرجوازية العليا في حماية استثماراتهم وأعمالهم. وبينما كانت أسعار المواد الغذائية الرئيسية في هذه السنوات تتقدم، تقلصت رواتب العاملين بنسبة الثلث، كما تصاعدت أرقام البطالة بينهم حتى بلغت رقماً قياسياً قدر 300 ألف عامل.

وقد أدت الأزمة الاقتصادية في مصر إلى اشتداد كافة التناقضات في المجتمع لا سيما التحالف غير المقدس بين الاستعمار والرأسمال الأجنبي والقوى الداخلية الرجعية المرتبطة بها وبين الأغلبية العظمى من الشعب. وهكذا كانت مصر تعيش ظروف عشية ثورة جديدة، وتحركت السلطات الاستعمارية كرد فعل على تجذر راديكالي لمشاعر الشعب وفق الوصفة القديمة(الخبز بالسكر مع السوط) إذ وجهت الحكومة العمالية برئاسة مكدونالد MacDonald في كانون الثاني - يناير/1930 القومسيار البريطاني الجديد بيرسي لورين Percy Loriane بوصايا صريحة: تهدئة الجماهير، والسماح للنحاس بإقامة حكومته الثانية. ولكن عندما رفض قائد الوفد الذي كان قد حال دون اندلاع نيران الثورة من أن تلتهب، الشروط التي تؤدي إلى ترسيخ

السيادة البريطانية في مصر، بل وتضيف الشرعية إليه عبر اتفاقيات جديدة، فقد تم استبداله بالمصرفي مالك الأراضي الثري إسماعيل صدقي باشا الذي ينحدر من أصول تركية، ويتمتع بعلاقات متينة مع الرأسمال الاحتكاري البريطاني، وسرعان ما تفاهم صدقي باشا وعلى الفور مع بريطانيا العظمى ومع الملك في تشكيل نظام إرهابي صريح، والانتقال من النظام البرلماني إلى التسلط الديكتاتوري، وبدأت ذات اللعبة القديمة تدور من جديد.

فقد جرى حل البرلمان ومنعت الصحف الوطنية من الصدور، ووضع دستور رجعي جديد وتوسيع لحقوق الفئات الزراعية، وكذلك تشريع قانون انتخابي رجعي جديد. وبهذه الأساليب الظالمة بالإضافة إلى تأسيس (حزب) يضم كبار ملاك الأرض وأصحاب رؤوس الأموال سُمي بحزب الشعب، استلم صدقي باشا مهمة جديدة بأن يسحب القواعد الشعبية للوفد. وكان يضع نفسه بأساليب صريحة من خلال إجراءاته في موقع معاداة الشعب ويطرح نفسه كنظام خاضع للاستعمار. وكان المضي نحو الإرهاب هي السياسة الاستعمارية التي انتهجوها بدون أي تردد، بل أن الإرهاب كظاهرة عملت على تعميق الأزمة في النظام الاستعماري.

أما الشعب المضطهد الذي تعرض للخيانة، فقد نهض من جديد بوجه القادة المسلوخين عنه وضد الإرهاب، وأظهر الشعب قوته وبأسه في تظاهرات جماهيرية ومسيرات للجياع، وإضرابات. ومن خلال الفعاليات الثورية ونضال متاريس في شوارع المدن، وبرهن حقاً أنه قوة غير قابلة للتحطم ...! ، وأهم ما ورد فيها أنها جعلت الأعين تتجه من جديد إلى مصر، وكان المتظاهرون من العمال والطلاب والكسبة يتحدون نيران قوى الأمن في المنصورة والسويس والقاهرة والإسكندرية حيث جرى في 15/تموز - يوليو/1930 إضراب عام لمدة ساعتين صعدت بذلك من الفعاليات السياسية الرائعة للطبقة العاملة. وتمكنت القوى الوطنية في بورسعيد والسويس من تجاوز القوانين التجارية، كما أنها شكلت إدارات ومارست السلطة. وللمرة الأولى برز في هذا النضال إلى جانب شعار الاستقلال السياسي التام، الدعوة إلى إسقاط النظام الملكي كما اتسع في الأرياف شعار " الأرض لمن يفلحها ".

وقد أرسلت الإمبريالية البريطانية أساطيلها الحربية في البحر المتوسط فور اندلاع الفعاليات النضالية إلى الموانئ المصرية، وأعلن صدقي باشا عن الأماكن التي شملتها أحكام الطوارئ، وامتلأت السجون بالمعتقلين من الوطنيين، وسجل أكثر من 100 قتيل على رصيد الدماء من ضحايا الرجعية.
واستغلت قيادة الوفد المرارة التي تشعر بها الجماهير ووضعوا أنفسهم على قمة النضال الذي اندلع بصورة عفوية، وأطلقوا النداءات خاصة في 21 و22/تموز- يوليو التي تدعو إلى الهدوء والنظام، عندما كانت جماهير الفقراء تزحف من الأرياف إلى المدن للتظاهر من أجل أن تتحد مع المشاركين في الانتفاضة. وفي تقرير سري لأجهزة الأمن المصرية بتاريخ 17/ آذار - مارس/1931 يرد ما يلي: " إن العمال لم يعودوا يتبعون قيادة الوفد بدون شروط، إن للوفد أنصاراً كثيرين، لكنه بدأ يفقد الكثير من هيبته".(24)

وبنفس المعنى كان تقييم القوميسار لورين في تقريره السنوي العام 1931، فقد قدّر أن الجماهير لم تتأثر إلا قليلاً بشعارات الوفد مقابل تصاعد المطالب الاجتماعية.

والتهبت نيران النضال من جديد خلال الانتخابات التي قاطعها الوفد والتي جرت في 14 وحتى 18/أيار - مايو/1931، والتي لم يساهم فيها سوى 4-6 % من الناخبين، وقد حصلت في القاهرة وبورسعيد وبعض المدن في وادي النيل مواجهات عنيفة مع قوى الشرطة. وكان هناك 21 قتيلاً في بولاق فقط التي هي ضاحية عمالية لمدينة القاهرة، بينهم 13 عاملاً على رصيف الشحن

حيث كانت ساحة المواجهة. وهاجم الفلاحون في القرى المراكز الانتخابية، وترك 400 عمدة وظيفته احتجاجاً على سياسة السلطة الجائرة.

ومن مظاهر احتدام الأوضاع المتأزمة المنظورة برزت في الفعاليات المتفجرة لإضراب العمال، وفي الاتجاهات والمحاولات لتأسيس النقابات والتأثير السياسي والأيديولوجي للبرجوازية على الحركة العمالية. لذلك ففي الأعوام 1931 و1932 سارع ليس فقط قادة الوفد مثل عزيز مرهم وحسني الشينتناوي فحسب، بل وكذلك عضو الحزب الليبرالي الدستوري داود راتب و الأمير عباس حليم الذي حاول تأسيس حزب العمال الاجتماعي الإصلاحي من أجل تشديد سيطرة البرجوازية على الحركة العمالية.

وقد بلغ نضال الجماهير ذروته مرة أخرى، ففي عام 1935 عندما واصل رئيس الوزراء توفيق نسيم الذي كان هو الآخر ألعوبة بيد القوميسار البريطاني سياسة القمع بدون رحمة، سادت في مصر السفلى في تشرين الثاني - نوفمبر/1945 أجواء ومناخ يشبه مناخ الحرب الأهلية. ففي حالات فردية ذهب العمال إلى المصانع لاحتلالها. وفي القاهرة هاجم المنتفضون القنصل البريطاني العام، وكان بين المتظاهرين طالباً يبلغ من العمر 16 سنة يدعى **جمال عبد الناصر**، أصيب بجرح في هذا النضال فحمل في نفسه جذوة نيران الثورة. وكان الجناح الثوري الديمقراطي في حركة التحرر الوطنية يركز في المطالبة على الإزالة التامة للخضوع الاستعماري وعلى الأشكال الاجتماعية الجوهرية، وإزاحة الديكتاتورية من خلال انتخابات جديدة على أساس دستور عام 1923.

وتحت تأثير هذا الهياج الثوري الذي كان يهدد هذه المرة وبشكل جدي، أزيح الوفد عن قمة حركة التحرر وأكد النحاس الذي كان قد كرس ورسخ مكانته بعد المؤتمر الأول لحزب الوفد في كانون الثاني - يناير/1935 موقعه القيادي ضد هجمات قوى اليمين واليسار الوفدية. وفي 13/تشرين الثاني - نوفمبر / 1935 نادى النحاس الشعب من أجل النضال ضد الحكومة الرجعية وإلى إعادة العمل بدستور 1923، وكان القوميسار البريطاني الجديد ميلز لامبسون Miles Lampson قد أنذر وزارة الخارجية البريطانية بقوله " إن ضغط القوى اليسارية على النحاس قد أصبح قوياً بدرجة خطيرة "(25).

وحاول مساعدو الملك وحاشيته من إعاقة الخطر الداهم، فهاجم الملك فؤاد الأول المطالب الشعبية بتأسيس الجبهة الوطنية التي كتب الطلاب لائحتها بدمائهم من أجل إرغام النحاس على التسوية والمساهمة في حكومة ائتلافية مع أكثرية ذات ولاء للملك. وفي محاكاة لما ذكره الديماغوجي القيصر وليام الثاني، أكد فؤاد الأول " أنا كملك لا أعرف الأحزاب، ولا الاتحادات، أنا أعرف فقط مصر والمصريين، وكل المصريين بالنسبة لي سواسية"(26)

سقطت هذه المؤامرة هي الأخرى مثل محاولات إسماعيل صدقي من خلال تجدد قيادته لحزب الشعب وإعادة تنظيم القوى اليمينية. ولخص السير لامبرسون في 13/كانون الأول - ديسمبر/1935 الموقف بقوله:" إن عودة الوفد إلى السلطة أصبح أمراً لا يمكن تفاديه "(27)، وعندما أعيد العمل بدستور 1923، وشكل النحاس في 10/ أيار- مايو/1936 وزارته الثالثة.

ثامناً : مصر عشية الحرب العالمية الثانية

استلم الوفد السلطة في ظل ظروف سياسية خارجية وداخلية متوترة. وبينما كانت الجماهير الشعبية قد تقبلت بعض الإجراءات الحاسمة من النحاس لتحقيق الوعود الوطنية والاجتماعية المنتظرة، كانت حاشية القصر تبحث عن الدعم من الأحزاب العميلة لها لإسقاط حكومة الوفد في فرصة سانحة. وعلى صعيد السياسة الخارجية فقد رأت قيادة الوفد مخاطر مواجهة في الهجوم الفاشي الإيطالي على إثيوبيا، وتمركز القوات الإيطالية على الحدود الجنوبية السودان، وفي برقة الليبية. وفي نفس الوقت كان" دعم العدوان الإيطالي ضد إثيوبيا والتدخل المسلح المشترك في إسبانيا، وتطور الدور السياسي لألمانيا وتأثيراتها في الشرق الأوسط"(28)، كما كانت تدور في القاهرة الأحاديث عن التهديد بغزو فاشستي إيطالي.

وكان الوفد يسعى لتحقيق النفوذ السياسي بقيادات متعطشة إلى الوظائف الحكومية، مع أنهم كانوا مطالبين حيال قوى لحركة التحرر الوطنية، وأيضاً حيال الملك بمواجهة التهديدات الفاشية. وكان النحاس بوصفه ممثلاً للأوساط الليبرالية للبرجوازية المصرية وملاكي الأرض، على استعداد لعقد اتفاقية جديدة مع بريطانيا العظمى. وكانت السياسة البريطانية تسعى بدورها لعقد اتفاقية جديدة، وبربط ذلك مع الإجراءات العسكرية(المتمركزة في البحر المتوسط "أساطيل في الإسكندرية" وتقوية سلاح الطيران الملكي والقوات البريطانية البرية في مصر)، فقد بدا ذلك مفيداً بصفة خاصة بسبب الموقع الاستراتيجي لمصر لقربها من القارات الثلاث في قمة المثلث الاستراتيجي: الكاب ـ القاهرة ـ بومبي، وأهمية هذا الموقع سواء حيال تهديدات المحور الفاشي، أو لتأمين الهواجس من الحركة الوطنية التحررية للشعب المصري. وكانت النتائج توفيقية الطابع على مدار العشرين سنة من الاتفاقيات الموقعة في 26/ آب ـ أغسطس/1936، بين السلطات الاستعمارية والحكومة المصرية ممثلة بالائتلاف الذي يقوده الوفد من البرجوازية المصرية.

ويمكن اختصار مسيرة التصديق على الاتفاقيات العديدة التي تتحدث عن الإنهاء الشكلي لاحتلال مصر كما يلي: تؤيد بريطانيا إدخال مصر إلى عصبة الأمم، وسحب الضباط الإنكليز العاملين في قيادة الوحدات المصرية والمستشارين في جهاز الدولة، وإنهاء حالة الاستسلام(القانونية) وكذلك إنهاء مهام القوميسار الأعلى وتعيين سفير بريطاني، مقابل أن يوفر الجانب المصري لبريطانيا العظمى إمكانية تمركز قوات مسلحة برية ـ جوية ـ بحرية بريطانية في الإسكندرية وقطاع قناة السويس. كما يلتزم الجانب المصري بموجب الخطط البريطانية بتوفير شبكة مواصلات استراتيجية، وعدا ذلك فقد أمنت الحكومة البريطانية من خلال إرسال بعثة عسكرية وإرساليات السلاح، السيطرة على الجيش المصري والشرطة، وكذلك على الاستخبارات. كما كانت المسيطر الحقيقي على الأوضاع في السودان بحيث كانت توفر لها إمكانية السيطرة في حالة الحرب، أو في حالات التوتر الدولي على كامل الأراضي المصرية الإقليمية والانطلاق منها كقواعد للحركة.

هل كان فرسان قيادة الوفد قد فهموا حقاً أن النحاس وبعد عودته من مفاوضات الاتفاقية سيكون " بطل الاستقلال" و "محرر مصر" أو "رسل السلام والوحدة"، و"فارس الدستور" وأن يحتفلوا بذلك كنصر ...؟

نحن لا نعتقد أن الأمر كذلك. نعم إن الاتفاقية أكدت انضمام مصر إلى عصبة الأمم في 26/ أيار ـ مايو / 1936 ورفع الاستسلام في اتفاقية مونترو Montreux في 8/أيار ـ مايو/1937،

ووفرت شروطاً أفضل لمواصلة النضال من أجل تحرر تام من السيطرة الاستعمارية الإمبريالية. كما من المؤكد أن القبضة قد ارتخت ولكن السلسلة الاستعمارية لم تقطع بعد والمعاهدة لم تتحدث عن المصالح الوطنية للشعب المصري، كما أن مصر تنازلت عن حقوق سيادية مهمة إذ بقيت المرافق السياسية والاقتصادية، والسياسة الخارجية المصرية والمواقع الرئيسية في البلاد بقيت بأيدي الإمبريالية البريطانية. كما بلغت قيمة الأسهم التي بقيت بأيدي الإنكليز كممتلكات عام 1939(88) مليون باون إسترليني. ووفق وصف الميثاق القومي للثورة المصرية:" أن ديباجة هذه الاتفاقية تثبت أن مصر قد أصبحت مستقلة، بينما تسلب فقرات هذه الاتفاقية بشروطها الاستقلال كل قيمته".(29)

أدت اتفاقية 1936، إلى اشتداد عملية التبلور السياسية بصورة عالية في المجتمع المصري. وكان الوفد يعيش أزمة سياسية عميقة، ولم يغادرها إلى أن منع هذا الحزب من العمل السياسي بعد أن استلم الضباط الأحرار السلطة عام 1952، فمن جهة جانب من القيادات اليمينية المتمثلة بأحمد ماهر، ومحمود فهمي النقراشي، اللذان كانت لهما صلاتهما الوثيقة مع بنك مصر والرأسمال الصناعي، كما كانت هناك من جانب آخر ميول واتجاهات فاشستية، وهؤلاء الذين أصبحوا لاحقاً الحزب المعادي للولايات المتحدة الأمريكية، غادروا الوفد وأسسوا عام 1937 (وفد السعد). ومن نتائج هذا الانشقاق الثاني تغير هيكلية البنية الاجتماعية لقيادة الوفد، بحيث سيطر على الحزب (من الآن فصاعداً)الجناح المتحالف مع الاحتكارات البريطانية والبرجوازية المصرية، والعناصر الفاسدة المعادية للإصلاح من كبار ملاكي الأرض، وعلى رأسهم السكرتير العام اللاحق فؤاد سراج الدين، أرغموا الحزب(الوفد) على التخلي عن تقاليده التقدمية وقادوه نهائياً إلى جناح يميني لحركة التحرر إلى جانب الرجعية.

و الأزمة السياسية لم تشمل فقط قيادات الوفد، بل ومواقع الحزب بأكمله وألحقت به أضرار كبيرة، وباتفاقية عام 1936 التي أقدم عليها، قضي على الوفد نهائياً في نظر الجماهير فلم يعد في وضع يمكنه من الاحتفاظ بجماهيره لا سيما بين فئات البرجوازية الصغيرة، وخسر قواعده الجماهيرية إلى غير رجعة.

وتقف الآن حركة التحرر المصرية مقابل السلطة الاستعمارية والرجعية الداخلية بدون قيادة. ولم تكن القوى الثورية الديمقراطية المتحالفة مع الوفد والشيوعيين المصريين في وضع يمكنهم فيه أن يكونوا من عناصره الحاسمة والفاعلة. وفي هذه الظروف حاولت العناصر اليمينية المتطرفة، واستعارت أو اقتبست من الفاشية الإيطالية والنازية الألمانية الكثير من الديماغوجية الاجتماعية، وكذلك حاول الراديكاليون القوميون استغلال الوضع المضطرب للشعب المحبط الناجم عن معاهدة 1937، والذي يدعو إلى اليأس والقلق على الوجود بالنسبة للفقراء والجماهير الفلاحية المتفاعلة في التيارات السياسية(مسيسة)، وكذلك الخيبة التي لا حدود لها لكافة القوى الوطنية ولا سيما الطبقة العاملة والطلبة(الثانويات والجامعات).

ومثل تلك التيارات اليمينية المتطرفة، كان هناك: "جمعية الأخوان المسلمون"(30)، حركة مصر الفتاة التي أعلنت عن نفسها كحركة ذات إيديولوجية فاشية بلا حدود. وكانت هذه المنظمة قد تأسست عام 1933 مباشرة بعد استلام السلطة من قبل الفاشية في ألمانيا على يد أحمد حسين وفتحي رضوان، واعتمد الجزء الأساسي من الأيديولوجية اليمينية المتطرفة لهذه المجموعة، على آراء هتلر وكتابه "كفاحي". كما جعلت مصطلحات مثل "التعاونيات الشعبية" و"الدم والأرض" والتصوف، ونظرية القائد والنخبة، والتمجيد، وهي مصطلحات تمثل العداء لكل الديمقراطيات، وانطلاقاً من الأفكار العنصرية لهذه المنظمة، وجه قائد الحزب أحمد حسين نداءه إلى الأمة بهذا الشكل:" شعب مصر ..! أيها الشعب الأمجد على الأرض، الأعظم، إن

ساعة نهوضك قد حلت، ينبغي أن يكون صوتنا عالياً وصرختنا تنبعث من أعماق قلوبنا، إن إيماننا ساخن يهز الجبال، إن شعارنا يجب أن يكون: مصر... مصر قبل كل شيء ".(31)

وحضر أحمد حسين مع نائبه مؤتمر الحزب النازي في ألمانيا/نورنبرغ عام 1936، ولم يقتبس من الفاشية الألمانية والإيطالية العناصر الأساسية في الأيديولوجية فحسب، بل والمبادئ التنظيمية. وكان قد كون عام 1935 مجموعة قتالية ضاربة(القمصان الخضر) الذين كانوا يتحركون ضد خصومهم السياسيين بأساليب إرهابية. ومنذ عام 1936 اشتدت فعاليات الحركة الفاشية في مصر. وكانت الاشتباكات المسلحة أمراً يومياً بين القمصان الخضر وشباب الوفد الذين تشكلوا رسمياً عام 1936 بقيادة محمد بلال وزهير صبري(القمصان الزرق).

ولكن ذلك لم يوافق الأحداث التاريخية، حيث لا يمكن اعتبار نشاط الاتجاهات الفاشية سوى رد فعل مضاد للوفاق الوطني الذي مثله الوفد مع سلطة الاستعمار البريطاني، وعدا ذلك فإن للأمر علاقته الوثيقة في استعدادات القوى الفاشية(إيطاليا وألمانيا)للحرب العالمية الثانية.

كان احتلال العالم جزء من خطط الحملة العسكرية لقوى المحور الفاشية على الشرق الأوسط، وهي تقع في جملة أهدافها الاستراتيجية بسبب الأهمية الاقتصادية والبشرية لهذه المنطقة، ولضرب مواقع النفوذ البريطانية والفرنسية المتنافسة، إخضاع شعوب الشرق الأوسط للسلطة الاستعمارية الألمانية والإيطالية، وجعل بلدانهم قواعد لانطلاق العدوان على شعوب أخرى. وكانت مصر واحدة من تلك النقاط الاستراتيجية التي استحوذت على اهتمام الفاشيين العدوانيين لأسباب تكتيكية، لا سيما بالنسبة لموسوليني الشريك والحليف في الصراع القائم على تقسيم جديد للعالم. فقد تنازلت ألمانيا لحليفتها إيطاليا في الحلف المحوري شيئاً مهماً في تصوراتها التوسعية في مخطط التقسيم الجديد، وذلك بتركها مصر"الكعكة المصرية". وفي عشية الحرب العالمية الثانية، كانت قوات المحور من خلال تركيز لقواها الاقتصادية والسياسية والدعائية وقد وصلت بتوسعها إلى درجة نفوذ خطيرة ومهددة في مصر.

كان جهاز الدعاية للإمبريالية الإيطالية يطرح بلا كلل موسوليني ديماغوجياً "كحامي لحمى الإسلام"، وكانت الماكنة الإعلامية تتمتع بمساعدة ما يشبه مستعمرة إيطالية في مصر تتألف من 60 ألف إيطالي يمارسون نشاطات العملاء. وكانت العناصر الفاشية لهذه المستعمرة قد شكلت منظمة "القمصان السود" تعمل سراً، وكانت هذه العناصر مدربة عسكرياً ومجهزة بالأسلحة. ومثلت الوكالة المصرية الشرقية d, Egypte et Orient قلب مركز الدعاية الفاشية وكانت بقيادة أوغو دادون Ugo Dadone ولها صلاتها مع الصحفيين المؤثرين في مصر ويوزعون المنشورات والمقالات ذات الأفكار الفاشية بصورة سافرة. وكان التعليم هو المجال الرئيسي للنشاط وفعاليات الفاشية، وتصاعد رقم المدارس الإيطالية في مصر عام 1937 إلى 64 مدرسة تضم أكثر من 10 آلاف طالب مقابل 39 مدرسة بريطانية تضم 5 آلاف طالب.

وفي نفس الوقت أظهرت الحقائق بأن السياسة الألمانية هي الأخرى(على الرغم من اتفاقية الهدوء والسكينة مع إيطاليا) عبرت عن اشتداد طموحاتها التوسعية في مصر، وقبل كل شيء من خلال تجهيزات السلاح إلى الجيش المصري، ومن اندفاعها في التصدير وإقامة الصلات مع الحاشية المصرية ومع المفتش العام للقوات المصرية.

وكانت الفرصة مناسبة للسياسيين المصريين المعروفين وذلك من خلال بناء شبكة من العملاء، وإرسال أبطال النازية(بعضهم كسواح)، وفي ذلك كانت لهم الفرص في الصراع مع الدوائر البريطانية والفرنسية التي كانت تمارس نشاطات مماثلة، ولك أيضاً(وهذا ما يقع في الجولة

الثانية أو في دائرة الاهتمام الثانية) حلفائهم الإيطاليين. وينذر ميلز لامبسون حكومته قائلاً: "وبدون شك، فإن الألمان بدؤوا بإظهار اهتماماتهم بمصر، سواء في المجال الاقتصادي أو العسكري وهناك إيضاح واحد على هذه الفعاليات المتنامية. وألمانيا طامعة بعد بناء محور برلين - روما، ويجب أن نتأكد من ذلك: أي دور يمكن أن تلعبه هذه المنطقة في حرب مقبلة".(32)

واصطدمت الأيديولوجية والسياسة الشرقية البريطانية في مصر بالأيديولوجية الفاشية بسبب التعاطف العميق الذي كان البيت الملكي وعملاؤه السياسيون يكنه للتوجهات الإيطالية. وكان الملك فؤاد الأول الذي قد تلقى تعليمه الأول في إيطاليا، يعمل على تعزيز صلاته في هذه السنوات مع القصر الملكي الإيطالي، وكان قد سعى أيضاً ليحصل حزب "مصر الفتاة"، من خلال الوساطة التي قام بها رئيس الوزراء زيوار باشا وعلى ماهر بتأسيس الصلات مع "بنك دريسدن"(بنك ألماني معروف - المترجم) وفي الحصول على مساعدات مالية مهمة، وكذلك في تسهيل أعمال الدعاية الأيديولوجية الفاشية في الصحافة(كما في صحيفة البلاغ) وأيضاً في محاولات الأمير عباس حليم بتغذية النقابات بالأفكار الفاشية، أملاً في إيقاف عملية الصراع الطبقي.

وتناقض تقديرات المستشرقة الإيطالية المشهورة فرانسيسكو غابريلي Francesco Gabrieli الصواب والحقائق التاريخية بقولها " أن فؤاد الأول على الرغم من نفوره من شكل الحكومة الدستورية فهو يبدي التفهم، ويبذل الجهود من أجل التطور الاجتماعي والاقتصادي للبلاد".(33) إذ كانت مساحة الأراضي الزراعية فقط التي يمتلكها فؤاد الأول تبلغ 159 ألف فدان، كان يستلم منها عائداً يقدر 750 ألف جنيه مصري، وهو لم يكن معادياً لحركة التحرر المصرية(كما يذكر الأرشيف البريطاني) بل كان يبدو جموحاً بين الحين والآخر. وبصفة عامة فهو كان مطيعاً للسلطات الاستعمارية، بل وأيضاً خصم معجب بالفاشية وبأيديولوجيتها الرجعية، وأن تصرفاته الأتوقراطية مجاملة ولطيفة، وقد كان والد فؤاد الأول(المتوفى عام 1936) أكثر وضوحاً بولعه بالأيديولوجية النازية، وكان هتلر وموسوليني من الشخصيات التي يكن لها الإعجاب. وكان الخادم الإيطالي أنطونيو بوللي من أقرب المقربين له ومستشاره السياسي كما كان والد زوجته، يوسف باشا ذوالفقار، السفير المصري في طهران، له علاقاته المباشرة مع الفاشيين الألمان. ومن خلال فعالياتهم الإرهابية(مصر الفتاة) وفعاليات العملاء الفاشيين(وتقدر أحد المصادر المصرية عدد العملاء الألمان بحوالي 300 عنصر) بدأت العناصر الرجعية القريبة من الفاشية عشية الحرب العالمية الثانية، تلعب دوراً يتصف بالأهمية في السياسة المصرية.

وتحملت القوى الثورية الديمقراطية والماركسية لحركة التحرر المصرية الثقل الرئيسي في النضال ضد الخطر الفاشي، وبالتالي فقد تأسست في مطلع أعوام الثلاثينات منظمة "جمعية النضال ضد اللاسامية" وتواجدت في القاهرة والإسكندرية، وهي منظمة تناضل ضد الاتجاهات السياسية والأيديولوجية الفاشية الناشطة في مصر. وقد فضح الاشتراكي المصري عصام الدين حنفي ناصيف ونبّه بكتاباته إلى خطط الفاشية الدولية للسيطرة على العالم، كما شكل أنصار السلام المصريين قاعدة تنظيمية، ونشط متطوعين في النضال والمقاومة ضد الفاشية في إسبانيا.

وفي نهاية أعوام الثلاثينات تأسس (النادي الديمقراطي) من قوى عديدة لعبت دوراً مهماً بعد الحرب العالمية الثانية في تنظيم جديد للحركة العمالية الثورية المصرية، كمركز للنضال ضد الفاشية. وقد ردت القوى التقدمية لحركة التحرر المصرية والمثقفين الذين برزوا من بين

صفوف الطبقة العاملة في تلك السنوات على النشاط المحتدم للاحتكارات الرأسمالية الدولية من أجل السيطرة على مصر بشعار " تأسيس جبهة نضال عريضة ضد الخطر الفاشي والاحتلال البريطاني".

وفي ذات الوقت كان المعسكر الثوري الديمقراطي لحركة التحرر يتسع من خلال تنظيم مجموعة من الضباط الوطنيين في الجيش المصري. وكانت بريطانيا قد ارتأت عام 1936، وأيدتها في ذلك حكومة الوفد وضغط الحركة الوطنية كنتيجة لتصاعد الحاجة إلى الضباط، فعملت على تخفيف شروط القبول في الأكاديمية العسكرية من خلال الشباب من المدن الصغيرة، ومن الفئات المتوسطة وفئات الفلاحين. وكانت الأزمة الاقتصادية المستمرة سبباً في أن يتقدم في السنوات 1939 وحتى 1945 أكثر من 2000 من خريجي المدارس الثانوية والجامعات، وكذلك من مختلف فئات الأعمال بطلبات الدخول إلى الجيش.

وعلى الرغم من أن التقاليد الوطنية في الجيش المصري لم تنطفئ أبداً، فقد نهضت الآن ولأول مرة منذ ثورة عرابي كتلة متنامية من الضباط الوطنيين. ومن خلال هذا التسلل للقوى البرجوازية، تعرضت المواقع الإقطاعية إلى ضعف حاسم من فئات صغار الضباط والوسط في غضون سنوات قليلة.

وكان التناقض الرئيسي في المجتمع المصري قد نشب بين السلطة الاستعمارية والإقطاع المحلي الرجعي من جهة، والقوى الناهضة في حركة التحرر الوطنية والثورية من جهة أخرى. والآن يتكرر حدوث مثل هذا الموقف في صفوف القوات المسلحة، حيث يقف الضباط الإقطاعيون الموالون للإمبريالية، وضباط من البرجوازية الوطنية. وفيما كانت غالبية الرتب الكبيرة من المنتسبين إلى النظام الملكي الإقطاعي، جاء معظم ضباط المدارس الذين دخلوا الجيش بعد عام 1936 من مواقع نضال الحركة الوطنية التحررية متأثرين بالعديد من التيارات الأيديولوجية، ويشدد من ذلك النواة والجوهر الكامنة فيهم المعادية للملكية كاتجاه أساسي لنضال حركة التحرر. ومن هذه الأوساط للضباط الشبان الوطنيين الذين انضموا في بداية عام 1938 إلى الأكاديمية العسكرية في العباسية، ومن ثم عملوا في معسكر منقباد، منهم **الملازم جمال عبد الناصر** الذي كان دوره في إزاحة السلطة الاستعمارية وفي التجديد الثوري للمجتمع والذي شكل لاحقاً المنظمة العسكرية السرية "الضباط الأحرار".

ولكن الوقت لم يكن قد نضج بعد للتغير الثوري، والصراعات الداخلية بين المؤتلفين قد ساهمت في إضعاف شعبية الوفد التي كانت قد هبطت بدرجة ملحوظة. ومع التصويت على اتفاقية 1939، أدى الوفد ما مستحق عليه للإمبريالية البريطانية، وهكذا قد أصبح الآن في وضع الاستجابة لضغط الملك فاروق من أجل حل حكومة الوفد في 30/ كانون الأول - ديسمبر/1937، كان فاروق قد ازدرى النحاس بقوله " أنه ديماغوجي، مصري ينحدر من أصل فلاحي".(34)

وبذلك أرغم النحاس على الاستقالة ثم حل البرلمان، وكلف زعيم الحزب الليبرالي الدستوري محمد محمود باشا بمهمة تشكيل الحكومة، وأعقبه في نيسان - أبريل/1939 في الحكم الشخصية المناسبة للملك والفاشية على ماهر. وفي انتخابات 1938، استلم الوفد إيصال تحوله إلى الرجعية، فلم يبلغ البرلمان مع النحاس إلا 12 شخصاً فقط، وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية وجدت حركة التحرر نفسها وجهاً لوجه أمام إرهاب السلطة الاستعمارية والقوى الرجعية للمجتمع المصري.

إجمالي الفصل الثاني

يؤشر التاريخ المصري لكلا العقدين اللذين تليا ثورة أكتوبر تسجيل تصاعد اتسم بالعمق والاتساع في النضال المعادي للاستعمار في العالم العربي، وأحرزت تقدماً ملحوظاً في تطور كلا الطبقتين الحديثتين.

وكان النضال المعادي للاستعمار في مصر يتطور إلى حركة جماهيرية أصيلة كانت تعتمد قبل كل شيء على الطبقة العاملة الصاعدة، وعلى الفلاحين الفقراء، وعلى الطلبة، وتأخذ طابعاً وطنياً عاماً وبوسائل وأدوات ثورية في تكتيكات كانت قيادة الوفد قد وضعتها على الرف وتخلت عنها، فانتزعت حقوقها في 1922 و1936 من الإمبريالية البريطانية التي كانت الأساس السياسي الجوهري للسلطة الاستعمارية في مصر.

وكان الوفد يضم وجهين للبرجوازية الوطنية: على الوجه الأول حركة تعبر عن الحاجات الاقتصادية من أجل تحقيق دولتها، ومن الجانب الآخر كانت تمثل حركة اجتماعية محافظة تقف عائقاً حيال تواصل فعاليات سياسية دائمية لجماهير الشغيلة، وجهود شخصياتها التمثيلية، والوصاية الأيديولوجية من خلال قهرها للقوى الطبقية للبرجوازية والإقطاع.

وقد استطاعت قوى التحرر المصرية من مهاجمة آلية السلطة السياسية البريطانية بشكل مؤثر وملموس، ولم تستطع الطبيعة الاستعمارية أن تجعل من اقتصاد مصر بلداً تابعاً للمتربول الاستعماري. ولكن الاقتصاد المصري المعرض للنهب من خلال رؤوس الأموال الأجنبية والطبقات المتصلة بها من المجتمع المصري، بقي رغم التخلف الصناعي يتطور هيكلياً بشكل أحادي الجانب، ويلبي بمقاييس قوية حاجات الاحتكارات الرأسمالية العالمية. وكانت الآثار الاجتماعية للنهب والاستغلال كان واضحاً وتمثل بنقص تغذية فئات الشغيلة في المدن والريف، والأمراض المعدية وارتفاع غير طبيعي لوفيات الأطفال واتساع الأوبئة. وفي نهاية هذه المرحلة التي قادها حزب الوفد لمصالح البرجوازية الكبرى، والملاكون الكبار، أظهر الاقتدار في قيادة النضال المعادي للاستعمار، مع ملامح ثورية ولكنهم فقدوا نفوذهم الجماهيري نهائياً، وبدأت قوى اجتماعية جديدة تستعد لمهمات المرحلة القادمة.

هوامش الفصل الثاني

(1) Public Record Office, London (in folgenden:PRO London) Nr. 3714, Egypt 1919
(2) Ebenda.
(3) Ebenda.
(4) Ebenda.
(5) Ebenda.
(6) Rathmann, L. : Araber stehenauf, Berlin 1960, S.99
(7) PRO, London, Ebenda.
(8) Ebenda.
(9) Ebenda.
(10) Ebenda: 1920, Nr. 4978
(11) Ebenda.
(12) Charta der vereinigten Arabischen Republik, Kairo 1963, S.24
(13) Ebenda : S.37
(14) Said, R.: History of the Socialist Movment in Egypt (1900-1925) Diss. Leipzig 1969
(15) Charta der Vereinigten Arabischen Republik, a.a.o, S.38
(16) Said, R. as: a.a. S.423
(17) PRO London, a.a.o., 1924 Nr.10022
(18) International Presse – Korrespondenz Wien jg 1924, S. 2261
(19) PRO, London, a.a.o., Nr.10022
(20) الإشارة إلى المصادر المستخدمة في هذا المقطع هي التقارير السرية للقوميسار البريطاني الأعلى في القاهرة ـ المترجم
PRO, London, a.a.o., 1921, Nr.: 11582/83 (1927) , Nr.: 12357-59,(1928) Nr. :13118-22
(21) Rathmann, L: Ägypter im Exil (1914-18) im Asien Vergangenheit und Gegenwart, Berlin 1974
(22) Charta der Vereinigten Arabischen Republik, a.a.o., S.25
(23) Ebenda,S.27
(24) PRO, London, a.a.o.,1931 Nr.:15403
(25) Ebenda, 1936, Nr. 20151
(26) Abd al Hamid al Mashadi: in Swabiq, Kairo, S. 46
(27) PRO London, a.a.o. 151
(28) Tillman, H: Deutschlands Arbeiter Politikum zweitenweltkrieg, Berlin 1965, S.50
(29) Chartre der Vereinigten Arabischen Republik, a.a.o., S. 25
(30) لأجل المقارنة، لاحظ الفصل السادس من الجزء الرابع
(31) as –Sarha, Kairo, 21-10-1933. الصرخة
(33) Gabrieli, F. : Die Arabische Revolution, Köln 1962, S. 97
(34) PRO, London, a.a.o., Nr. 22006

الفصل الثالث

الانتفاضة المعادية للاستعمار في السودان

1. الحكومة الاستعمارية البريطانية ونظام السيادة الغير مباشرة.
2. تكون الحركة الوطنية السودانية.
3. السياسة الاستعمارية البريطانية وانتعاش جديد للمقاومة ضد الاستعمار.

أولاً: النظام الاستعماري البريطاني ونظام "السيادة غير المباشرة"

وجدت أزمة النظام الاستعماري كتعبير عن التبدل في ميزان القوى الدولي بعد ثورة أكتوبر في روسيا، والتأثيرات الاجتماعية/الاقتصادية/السياسية للحرب العالمية الأولى، وجدت انعكاساتها في السودان أيضاً في انتعاش سريع قادته قوى اجتماعية جديدة في النضال المعادي للاستعمار. ومنذ أن كان الحكم الثنائي Kondominium الأنكلو/مصري قد تأسس في السودان عام 1899، كانت هناك الانتفاضات المحلية التي تندلع دائماً وبصورة عفوية من القبائل السودانية ضد الاستعباد الاستعماري، مثلت العلامة المميزة للمرحلة الماضية. والآن فإن راية النضال ضد الاستعباد الأجنبي قد رفعت في وادي النيل من القوى البرجوازية الناشئة والمثقفين، والتي وإن كانت تأثيراتها وفاعليتها الجماهيرية ما تزال في حدود معينة، بيد أن الأهداف التي أعلنت عنها والمطالب التي طرحتها ينبغي أن ينظر إليها وفق الأساليب العملية للاستعمار البريطاني بأنها كانت مقدمة في نضالها من أجل تحقيق الاستقلال الوطني لعموم الشعب السوداني.

وبعد حلول القرن الجديد(القرن العشرين) بدأت الإمبريالية البريطانية ببناء نظام استعماري مباشر في السودان، وفي ذلك حملت كافة نفقات نظام الإدارة الاستعمارية للمنطقة الواقعة على النيل الأبيض والأزرق على الخزانة المصرية، وكانت السلطتان: التنفيذية والتشريعية بيد الحاكم البريطاني العام في السودان، وهو في نفس الوقت القائد العام للقوات البريطانية والمصرية، وكذلك الوحدات القليلة السودانية التي كانت قيادتها من الضباط المصريين. وكان هناك كنظام أعلى، ما يسمى في ذلك الوقت "حكومة السودان" التي كانت هي الأخرى بإمرة موظفين إنكليز، وكان الموظفون الإنكليز يحتلون مراتب الوظائف العليا والوسطى في جهاز الإدارة المركزية في الخرطوم مع وجود بعض الموظفين المصريين في الوظائف الصغرى. أما المواطنون السودانيون فكانوا بعيدين عن العمل في وظائف الإدارة، أو كضباط القوات المسلحة حتى الحرب العالمية الأولى.

ولم يبدأ الإنكليز بتدريب وتكوين موظفين من المواطنين السودانيين إلا عندما أرغموا على توسيع جهاز القمع الحكومي حيال تصاعد نضال الشعب السوداني ضد الاستعمار، ولا سيما بسبب أن سلطات الاستعمار البريطاني لم تكن تثق بتكوين فئة من الموظفين والضباط في القوات المسلحة، وكان أبناء شيوخ القبائل وأفراد القبائل الزنجية ينالون الموافقة على الانضمام إلى كلية غوردون Gordon College التي تأسست عام 1905 في الخرطوم، وكذلك إلى المدرسة العسكرية التي تأسست عام 1905 أيضاً، أو الدراسة في جامعة الأزهر، أو الجامعة الأمريكية في بيروت وفي المعاهد الدراسية الأوربية.

وبدأت الإمبريالية البريطانية في مطلع القرن الجديد بإخضاع السودان إلى النهب في مجال الثروات الطبيعية والمنتجات الزراعية. وفي السنوات الأولى للقرن العشرين كان النهب الاستعماري يتركز بصورة جوهرية على المنتجات التقليدية مثل الصمغ العربي والماشية والجلود وعاج الفيل والسمسم. ولكن بعد المحاولات التي بدأتها الشركة البريطانية Sudan Plantations Syndicate التي تأسست عام 1905، بدأت تجارب في زراعة قطن طويل التيلة مصري وأمريكي في مناطق زيداب تعطي نتائج جيدة. كما وافق البرلمان البريطاني عام 1913 بمنح قرض قيمته 3مليون باون لاستخدامه في استزراع القطن بكثافة في السودان. ومنحت الحكومة البريطانية الشركة الإنكليزية سنديكات Syndicate حق الاستثمار في منطقة الجزيرة بين النيلين الأبيض والأزرق في اتفاقية للاستغلال والنهب المشترك.

وكان عام 1921 قد شهد بدء العمل في سد سينار الذي انتهى العمل فيه بعد أربعة سنوات. وجعل نظام الري بالسقي والرش، الاقتصاد السوداني اقتصادا زراعياً متعلقاً بزراعة القطن بصفة نهائية. وتوسعت بذلك المساحات المزروعة بالذهب الأبيض من 13 ألف هكتار 1907 إلى 176 ألف هكتار عام 1930، وكانت الاحتكارات البريطانية قد أمنت الأراضي اللازمة لذلك قبل ذلك بوقت طويل من خلال المرسوم الصادر عام 1905 الذي تنظم به حق الأرض، وفي ذلك فإن كل قطعة أرض لا يمكن إثبات ملكيتها من خلال وثيقة تملك، كانت تخضع للمصادرة وتوضع تحت تصرف"حكومة السودان"، وعدا ذلك فإن الكثير من مالكي الأراضي السودانيين فقدوا أفضل أراضيهم من خلال إرغامهم على توقيع عقود إيجار لأراضيهم لمدة تزيد على 40 عاماً وفق سعر سنوي لا يتجاوز 10 قروش لكل فدان، كما استولت الاحتكارات البريطانية على مصادر المياه الثمينة(الآبار والقنوات) ومحطات ضخ المياه.

وأدخل تعبيد (تزفيت) العديد من الشوارع والمدقات في الصحراء ومد السكك الحديدية، وبناء ميناء بور سودان(منذ عام 1908)، ومن خلال ربطها بالطرق المعبدة والسكك الحديدية مع الخرطوم(1909) وكذلك مع مناطق زرع القطن في الجزيرة، أدخل السودان إلى السوق الرأسمالية العالمية. وظل التطور الصناعي ضمن الدور الذي أرادته له بريطانيا العظمى كقاعدة للمواد الخام وسوقاً للسلع البريطانية. وفي تأسيس معامل استخلاص القطن(محالج)وتحضيره والأعمال المكملة في الإنتاج الزراعي.

وتضاعفت تجارة التصدير والاستيراد في غضون السنوات القليلة الماضية، وكان للشركات البريطانية الدور والموقع الأهم والرئيسي. وتحت ضغط ونفوذ الإنتاج الصناعي الأوربي الزهيد، بدأت بالمقابل مراكز مثل الخرطوم وأم درمان وبربر ودنكلا وسواكن التي كانت بؤر للإنتاج الحرفي اليدوي بالضمور والانحلال.

وبموجب التجارب الاستعمارية للإمبريالية البريطانية، فإنها سعت في السودان أيضاً من أجل كسب القوى التقليدية لمرحلة ما قبل الرأسمالية السائدة في تلك المرحلة، ليس فقط من أجل قمع الجماهير واستغلالها وصد وإيقاف فعاليات الانتفاضات التي كانت غالباً ذات صبغة دينية ومرتبطة بفكرة ظهور المهدي، والتي كانت تقوم بها القبائل السودانية، بل وأيضاً من أجل تكوين عناصر معادية للنفوذ المصري بالدرجة الأولى. وقد احتاج الأمر إلى عقدين من السنوات قبل أن تصل السياسة البريطانية إلى هذا الهدف. وهذه الأوضاع الاقتصادية التي قفزت خلال الحرب في المحافظات السودانية الشمالية والعروض البريطانية المغرية قد جعلت الكثيرين يساهمون في زراعة القطن مثل أرستقراطية الإقطاع وشيوخ القبائل والشخصيات الدينية، بل وكل من له صلات قوية مع موظفي الإدارة الاستعمارية. كانت هذه العناصر بالإضافة إلى قادة الطوائف الإسلامية في السودان(عبد الرحمن المهدي، وهو نجل للمهدي في مقدمة الأنصار، والميرغني هو كبير الختمية) كانوا قد تركوا التنافس فيما بينهم ووقفوا إلى جانب الاستعمار البريطاني.

وقد توصلت الجهود البريطانية إلى ذروة نجاحاتها في مد وشمول الفئات الاستغلالية التقليدية في النظام الاستعماري البريطاني والذي كان فيما يسمى السيطرة غير المباشرة عام 1922 حيث أقام قرابة 300 من قادة القبائل بتلك الوسيلة وظائف ومهام إدارية محدودة، وعملت السلطة الاستعمارية من خلال هذه السياسة على إيقاف تدهور وانهيار نظام القبائل منذ انتفاضة المهدي وإعادته والحفاظ عليه.

وكان استهدافاً كهذا(إحياء وإنهاض نظام القبائل) يدعم أيضاً سياسة التقسيم التي كانت تعمل لها الإمبريالية البريطانية في السودان: الانقسامات العرقية(الأثنية) بين المواطنين العرب في الشمال والزنوج في المحافظات الجنوبية، وكذلك بين المواطنين المسيحيين الذين كانوا يقفون دائماً إلى جانب المسؤولين الإنكليز، وكانت هناك بعثات تبشيرية: كاثوليكية على الأغلب في جنوب السودان تعمق من التفرقة الدينية. وقد اتخذت الإجراءات التي من شأنها تعميق الهوة بين الشمال والجنوب، ولم يكن هذا آخر ما فعله الاستعمار البريطاني، فقد كان القصد من إعطاء أهمية للقبائل، هو خلق قوة مواجهة لتلك القوى التي كانت تحل تدريجياً من خلال علاقات الإنتاج الرأسمالية في السودان والذي بدأ بعد الحرب العالمية الأولى يخوض نضالاً تحررياً معادياً للاستعمار ومتأثراً بالنضال التحرري للشعب المصري، وبدأ بالنهوض ضد السيادة الاستعمارية.

ثانياً : تأسيس الحركة الوطنية السودانية

كانت القوى الوطنية السودانية التي تكن الكراهية العميقة للسيادة الاستعمارية ونفوراً من التحالف مع العناصر الرأسمالية الفتية. تتألف على الأغلب من فئات المثقفين السودانيين التي لما تزل بعد ضعيفة، قد بدأت بتكوين مطالبها ودعاياتها ثم بدأت تتجمع عام 1918 في نادي الخريجين بأم درمان بقيادة حسين شريف أحمد عثمان القاضي، سيد أحمد الفيل، الدردري أحمد إسماعيل.(1)

ومن أجل توسيع فرص البناء والتكوين، دخلت هذه الشخصيات ميدان الثقافة الذي كان عناصره وممثلوه متأثرين بالنضال المعادي للاستعمار في مصر وكانوا قد أظهروا فاعلية سياسية كبيرة. ثم سرعان ما قاد الراديكاليون الحركة مما أدى إلى تعمقها وإلى انشقاقها. وقد اصطف جزء من أعضائها مع حسين شريف الناطق الرسمي الذي كانت أهدافه تتلخص بشمول السودانيين في نظام الإدارة وحصولهم على الوظائف المهمة. وقد أدت مناداته تلك إلى انتهاج سياسة مؤيدة للإنكليز، وليجد نفسه في تحالف مع قوى الإقطاع والأرستقراطية. وهكذا فقد شن حسين شريف كرئيس لتحرير صحيفة "حضارة السودان" الممولة من قبل زعامات دينية، التي سمح الإنكليز بصدورها عام 1920 كأول صحيفة هجومه الحاد ضد أعضاء نادي الخريجين الذين كانوا قد تصدوا للنضال ضد الاستعمار، ودعوا إلى العمل والنضال المشترك للشعب السوداني والمصري.

وأسس عام 1919 الأعضاء الراديكاليون في النادي: عبيد الحاج الأمين، توفيق صالح جبرائيل، محي الدين جمال أبو سيف، إبراهيم بدري، سليمان كيشا، من أجل السعي لتحقيق أهدافهم جمعية الاتحاد السوداني في أم درمان، وبسبب المنع البريطاني لكل فعالية سياسية منظمة تزيد عن خمسة أعضاء(2)، أصبحت المنظمة السياسية السودانية الأولى. وكانت سياستها تعبر عن مصالح الشعب السوداني، وجدت صداها بالدرجة الأساسية بين طلبة المؤسستين التعليميتين في البلاد "كلية غوردون" و " المدرسة العسكرية" في الخرطوم، وبين الخريجين وصغار الموظفين والتلاميذ الذين شكلوا أعضاء الاتحاد والذين كانوا في اجتماعاتهم السرية يمثلون رفض السيادة الاستعمارية والتضامن مع مصر كوسيلة دعائية لنيل الاستقلال لكلا القطرين. وأصدرت الجمعية أدبيات عن التطور الثقافي في مصر، وأدانت في نشرات عام 1920 منظمة (حضارة السودان) وتعاونها مع السلطات البريطانية.(3) وشددت من فعالياتها مطلع عام 1921 عندما أرسلت بعثة ميلنر Milner Kommission اثنان من أعضائها إلى الخرطوم.

وبانضمام علي عبد اللطيف (وهو ضابط ينحدر من أصل عبيد) لإحدى القبائل السودانية الجنوبية وتدعى دينكا، اكتسبت الحركة الوطنية السودانية نوعية نضالية جديدة. وكان عبد اللطيف قد نادى بخطبه علنية عام 1919 جميع السودانيين إلى النضال المشترك مع الشعب المصري ضد السيادة الأجنبية البريطانية(4) ولكن ذلك أصدر بياناً أكثر وضوحاً(مكتوب خطياً)عام 1921، باسم "مطالب الأمة السودانية" التي انتقد فيها الأساليب الاستعمارية في منطقة الجزيرة وطالب الحكومة بزيادة عدد المدارس وإنهاء احتكار السكر.(5) ثم أصبح اعتقاله باعثاً على توسع الحركة ولاسيما من خلال صلاته بضباط الجيش والشرطة السودانيين، وكذلك بين عناصر القبائل. وقد وجدت القوى الوطنية السودانية بعلي عبد اللطيف القائد المعترف به باعتباره أحد أبناء القبائل السودانية، كما جسد في شخصه بنفس الوقت وحدة البلاد، وأصبح رمزاً للنضال ضد المساعي الانفصالية البريطانية في جنوب السودان.

وكان التصديق على الدستور الاستعماري للسودان الذي أعلن في 28/شباط ـ فبراير/1922، والذي أمن الاستقلال الشكلي لمصر سبباً كافياً لجمعية الاتحاد السوداني وللمواطنين المنظمين في صفوفها لأن يكثفوا من نشاطهم داخل وخارج هذه المنظمة. ومن خلال المطالب الراديكالية للحركة المعادية للاستعمار، وجعلها قائمة على قاعدة عريضة والعمل على مواجهة مفتوحة مع الإمبريالية البريطانية، التي على الرغم من منبتها الاجتماعي وبسبب مفاهيمها السياسية الأساسية، فقد بحثوا عن الدعم ووجدوه لدى الكثير من الضباط المصريين وكذلك لدى الموظفين المدنيين في الخرطوم والمحافظات الأخرى.

وقد حيا الوطنيون السودانيون بحماسة انتصار الوفد في الانتخابات لعام 1924، حيث كانوا يعلقون الآمال الكبيرة على انتصار حركة التحرر المصرية، وعلى تأثيراتها الممتدة إلى السودان.

وكانت جماعة الممثلين التقدميين لمثقفي البرجوازية السودانية بقيادة على عبد اللطيف (بعد إطلاق سراحه في نيسان ـ أبريل/1923 وطرده من القوات المسلحة)، كانت تدين بشكل حازم السيادة الاستعمارية البريطانية. بل أنها بدأت وبعد الانشقاق الذي حصل في جمعية الاتحاد السوداني بتأسيس منظمة سرية تدعى "اللواء الأبيض" في الخرطوم وأم درمان. ثم تمكنت اللجنة المركزية التنفيذية للمنظمة بعد أسابيع قليلة من تأسيسها في شهر أيار ـ مايو/1924، تمكنت من مد فروعها إلى بور سودان، ووادي مدني، العبيد، فاشير شندي، وكذلك إلى جبال النوبة، وكانت اللجنة المركزية بقيادة: علي عبد اللطيف، صالح عبد القادر، عبيد الحاج الأمين، حسان صالح، غسان شريف، وكانوا جميعاً يعملون كموظفين في دوائر البريد.(6)

وكانت منظمة اللواء الأبيض تهدف في عملها السياسي إلى التوسع في توجهاتهم الاجتماعية صوب فئات جديدة من السكان كالمعلمين، الحرفيين، التجار، العاملين في الاقتصاد الزراعي والعمال. وبدؤوا في عطبرة بتكوين حركة نقابية وفي ذلك حصلوا على مساعدة من الحزب الشيوعي المصري الفتي، وكذلك من عمال أوربيين كانوا قد استوطنوا السودان، كما حاولت المنظمة أن تنال الدعم والنفوذ من القبائل، وكانوا قد كرسوا تأييدهم لنضال الشعب المصري بإرسالهم وفداً يمثلهم إلى افتتاح البرلمان المصري صيف عام 1924، ولكن موظفي الإدارة البريطانية قامت بإيقاف كلا المندوبين الموفدين: محمد المهدي الخليفة، وزين العابدين عبد التام، بتاريخ 14/حزيران ـ يونيو في منطقة وادي حلفا، ومنعا من مواصلة سفرتهما إلى القاهرة.

وعندما شاع نبأ هذا الفعل الطغياني سارت بعدها بأيام قليلة التظاهرات في الخرطوم للمرة الأولى بمناسبة عودة المندوبين الخليفة وعبد التام، ثم في وادي حلفا، ومظاهرات أخرى في أم درمان. وقد أدى عدم الارتياح العميق الذي ساد صفوف سكان المدن وحقدهم على السيادة الأجنبية البريطانية إلى تصاعد الاحتجاج بسرعة إلى درجة الاشتعال. وفي الأسابيع التي تلت 24/حزيران ـ يونيه، اتسع الفعل الجماهيري إلى موجة من العداء للاستعمار سرعان ما شملت المحافظات تحت شعار(وحدة وادي النيل)، وكان شعار اللواء الأبيض: النيل باللون الأحمر ومصغر للعلم المصري، وبحروف عربية كتبت على الأرضية البيضاء " إلى الأمام ". وكان المتظاهرون يحتجون ضد الأساليب الاستعمارية البريطانية، ويدعون إلى الوحدة مع مصر.

وأمر الحاكم البريطاني بقمع التظاهرات التي ساهم بها حوالي 20 ألف شخص واعتقال قادتهم، وكذلك كان الحال مع الانتفاضة البطولية لطلبة المدرسة العسكرية(مدرسة تخريج الضباط) ذات الواحد والخمسين طالباً في الخرطوم بتاريخ 9/ آب ـ أغسطس/1924 التي جرت بعد اعتقال

علي عبد اللطيف في الرابع من آب/ أغسطس، وأدى إلى اشتعال نيران النضال مجدداً، لكن لتقابلها نيران القوات البريطانية المتفوقة.

واستخدمت الوحدات البريطانية المتمركزة في المحافظات الأسلحة النارية يوم 9/ آب - أغسطس، ففي عطبرة حيث قامت التظاهرات الشعبية(على أثر عصيان إحدى الكتائب المصرية) والتي ساهم فيها للمرة الأولى عمال سودانيون، فتحت النار على التظاهرة وكذلك كان الأمر في بورسودان وشندي وملكا في النصف الثاني من آب - أغسطس وأيلول - سبتمبر/1924.

ثم شهدت حركة النضال المعادية للإنكليز ذروتها مرة أخرى عام 1924، بعد اغتيال الحاكم البريطاني العام للسودان لي ستاك Lee Stack (مر ذكر ذلك في المبحث السابق ـ المترجم) في 19/ تشرين الثاني ـ نوفمبر في القاهرة، وصدور الإنذار البريطاني النهائي إلى حكومة الوفد من أجل الهدف الاستعماري في إزاحة الحكم المشترك الأنكلو / مصري، وفصل السودان عن مصر وتأسيس الحكم البريطاني في البلاد. وبهذه المناسبة طلبت بريطانيا معونة القوات المصرية في الخرطوم والمحافظات بسبب التضامن الذي أبدته الوحدات السودانية للفعاليات الشعبية المطالبة بالاستقلال.

وكان تأثير الثورة التي حدثت في السجن المركزي للخرطوم / الشمالي ضعيفاً على قرارات السلطة الاستعمارية البريطانية، التي قام بها الطلبة الستون في مدرسة الضباط العسكرية، والسجناء السياسيون الذين استخدموا الأوضاع المتوترة في الخرطوم حيث احتلوا بناء السجن لعدة أيام. وعندما أخمدت الانتفاضة بسبب قلة العتاد كانت الحركة التي قادها اللواء الأبيض قد أخمدت تماماً.

وكانت الفعاليات الثورية لعام 1924 التي تكونت من خلالها للمرة الأولى الحركة العمالية السودانية من خلال إضراب عمال السكك الحديدية في كانون الثاني/ يناير، والمساهمة في التظاهرات المعادية للاستعمار البريطاني الذي قادوا حملة إرهاب ضدها. ويذكر المؤرخون البريطانيون والبرجوازيون بصفة عامة أن الحركة الثورية قد نشأت نتيجة لمحاولة علي عبد اللطيف مع رؤسائه الإنكليز.(7) أو باعتبارها من نتائج الشأن المصري ومتعلقاته.(8) من أجل إلغاء صفة الحركة الذاتية عنها، ولكنها في الواقع كانت تعبيراً عن نضج الشعوب المستعمرة التي بشجاعتها واستعدادها للتضحية، أوقعت النظام الاستعماري في أزمة في السودان أيضاً.

ثالثاً : السياسة الاستعمارية البريطانية وانتعاش جديد للمقاومة ضد الاستعمار

كانت السياسة البريطانية في السودان بعد إحداث 1924 قد اتسمت بهذه الملاحظات:
قامت السلطات الاستعمارية البريطانية بعد انسحاب القوات المصرية من السودان باتخاذ كافة الإجراءات والوسائل لاجتثاث نفوذ المصريين في أعالي مجرى النيل بصفة عامة. فقد سرحوا الموظفين المصريين، وفي ذلك كانوا يميزون بين شمال السودان وجنوبه، ثم أبعدت كافة العناصر في أجهزة الإدارة التي اشتركت أو تعاطفت في الأحداث الثورية، كما أوقفت العمل بتدريب الموظفين السودانيين، وأغلقت المدرسة العسكرية أبوابها في الخرطوم، وقطع العمل بإرسال السودانيين إلى الخارج للتعليم.

وفي إجراءات أخرى عمدت السلطات البريطانية إلى تشكيل وحدات أطلقت عليها قوة دفاع السودان Sudan Defence Fotces من بين تلك الوحدات التي لم تساهم في نضالات عام 1924 وكانت قياداتها تتألف من الضباط الإنكليز.

وكانت عملية إصلاح وتجديد لنظام القبائل قد جرى تعزيزه بواسطة إجراءات جديدة للنظام الذي جرى العمل به عام 1922(السيادة غير المباشرة) الذي واصلوا العمل بموجبه. ومن خلال تنظيم سلطة الشيوخ الصادرة عام 1927 و1928، استلم عمد القرى(جمع عمدة) التأكيدات من الإدارة البريطانية، بأنهم مسؤولين أمام حكام المحافظات الإنكليز، ومنحوا صلاحيات جديدة ووظائف شرطة جديدة، وذلك من أجل خلق فئات تابعة لها مؤلفة من العاملين في الإدارة، كما عمدت "حكومة السودان" إلى تحسين ظروف التعليم لأبناء قادة القبائل، وسهلت انضمامهم إلى الأعمال الإدارية، وإلى أن تتقاسم الأرستقراطية الإقطاعية وقادة الطوائف الدينية البلاد بأشراف الإدارة الاستعمارية البريطانية ضمن العملية الاجتماعية/الاقتصادية، وكذلك من خلال تخصيص الأرض من صندوق حكومة السودان وتحول العديد منها إلى زراعة القطن في مزارع كبيرة.

وفي عام 1929 كان عبد الرحمن المهدي قد تمكن من توسيع ملكيته من الأراضي وإيصالها إلى 15 ألف فدان، وأن يضيف إليها 7 آلاف فدان أخرى عام 1939، وأصبح بفضل الأموال التي يمتلكها بمشاركته للعديد من الشركات الأجنبية مالكاً للاستثمار التجاري" السيد عبد المهدي " ومالكاً لمعمل سمنت بورتلاند ومعمل اللحوم.(9)

وقد اتبعت الإدارة البريطانية ومنذ بدء سيادتها في السودان سياسة مميزة حيال المحافظات السودانية الجنوبية والتي اتخذت أبعاداً جديدة. ووجدت هذه السياسة نقطة تبلورها في إتباع ما يسمى(بالمناطق المغلقة) والتي بموجبها شملت محافظات أعالي النيل الاستوائية وكذلك المناطق الغربية والجنوبية، دارفور كردفان.

وكانت الإجراءات المبنية على أساس هذه المبادئ العنصرية تشير بوضوح إلى تعمق الاختلافات العرقية والدينية واللغوية بين الجنوب والشمال في السودان وإلى الإبقاء على الاختلافات في العلاقات القبلية في جنوب السودان عن فعاليات المواطنين العرب في الشمال المعادية للاستعمار البريطاني. وكان الأمر البريطاني الصادر عام 1928 حول التجارة يقضي بمنع نشاط الجلابة gallaba، وهم التجار العرب العاملين في التجارة بجنوب السودان. كما كان الموظفون البريطانيون يعمدون وبشكل منظم إلى إلغاء كل ما له علاقة وصلة باللغة العربية والأسماء العربية والإشارات(الإعلانات ـ التاشير)في مناطق جنوب السودان.

ومن أجل تقوية زراعة القطن، يسرت الحكومة البريطانية عام 1924 القروض بحجم 13 مليون جنيه مصري، وكانت الشركتان البريطانيتان" شركة مزارع السودان " Sudan Plantations Syndicat وشركتها الشقيقة " شركة قطن كسلا " Cassala Cotton Company ، تستثمران الأرض بزراعة القطن في مناطق دلتا الجاش ودلتا خور براك، وكذلك مناطق منجلا وفي جبال النوبة. وفي عام 1924 تم مد السكك الحديدية حتى كسلا/ وإيصالها حتى مناطق العبيد عام 1929.

وكان الإنذار الذي وجهته بريطانيا في تشرين الثاني - نوفمبر/ 1929 منسجماً مع مصالح الصناعات البريطانية، في إرغام الحكومة المصرية الموافقة على إرواء مساحات غير محدودة، بعد أن كانت تلك محددة بنظام ري 300 ألف فدان، وكان ذلك لا يعني للحكومة البريطانية تضحية كبيرة للإعلان عن تقسيم مياه نهر النيل الذي كانت ترغب فيه الحكومة المصرية، وكنتيجة للاستمرار برفع الضرائب المباشرة وغير المباشرة إلى أكثر من الضعف في الأعوام 1923 حتى عام 1945، انصبّت كميات هائلة من المداخيل إلى السلطات المحلية الاستعمارية البريطانية أو للرجعية المحلية من جيوب الشعب. وإلى جانب ذلك كانت هناك أرباح للسلطات البريطانية من الضرائب غير المباشرة بما يقارب 20 مليون جنيه مصري.

وشمل النهب الاقتصادي المتزايد للاقتصاد السوداني المصحوب بانخفاض شديد في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية، وأدى إلى تجديد الصعوبات في الوضع الاقتصادي للجماهير الشعبية التي كانت تحت سلطة نظام استعماري لا يرحم، فيما كان لهيب نيران الحركة الوطنية يتسع. وقد احتاج الأمر إلى سنوات عديدة من أجل أن تعيد الحركة الوطنية تنظيم صفوفها بعد الهزيمة الدموية لمظاهرات عام 1924، التي حكم فيها على الكثيرين من المشاركين بالسجن سنوات طويلة وإبعادهم إلى جنوب السودان.

وأول إعادة اشتعال وهبوب لتيار النضال المعادي للاستعمار تمثل في إضراب طلبة كلية غوردون بتاريخ 24/تشرين الثاني - نوفمبر/1931، وقد رفع المضربون احتجاجهم ضد تخفيض رواتب خريجي المدرسة من 8 جنيه مصري إلى خمسة ونصف شهرياً، بينما كانت رواتب الموظفين البريطانيين ومنتسبي الأرستقراطية القبلية قد بقيت كما هي بدون تغير.

وكان لمثقفي البرجوازية الفتية مشاعرهم وتعبيراتهم الوطنية في صحف: النهضة التي تأسست عام 1930، وصحيفة الفجر 1935، وصحيفة النيل 1935، في إدانة مواقف بريطانيا بطرد 70 ألف سوداني من مناطق الجبل الأخضر إلى الحدود السودانية - الليبية من قبل الفاشية الإيطالية(كما فعل رئيس تحرير صحيفة الفجر، عرفات محمد عبد الله العضو السابق في اللواء الأبيض وممثلهم في القاهرة) والذي أصيب بخيبة أمل من موقف حزب الوفد المصري وبدأ بالدعاية لشعار السودان للسودانيين بدلاً من: وحدة وادي النيل.

وبقيت التعبيرات السياسية لمثقفي البرجوازية تحت سيطرة قاسية للإدارة البريطانية وموظفيها يشوبها الوجل، ومتفاوتة في أحاديثهم، ولكن ذلك تغير مع عقد الاتفاقيات الأنكلو - مصرية في 26/آب - أغسطس/ 1936 الذي أعاد في الواقع الحكم الثنائي البريطاني - المصري، وأعاد تجديد الدستور الاستعماري للسودان، وإن خيبة الأمل حول هذه الاتفاقية ونتائجها، وحدت الآراء ورفعت من أعداد المنظمين إلى العمل الوطني لا سيما في صفوف المثقفين الذين كانوا يطالبون لأنفسهم وللسودان بتوسيع فرص التطور وتحسين شروط الحياة بحقوق أكثر.

وفي فعالياتهم لتحقيق هذا الهدف كانوا يجدون في الوضع الدولي تشجيعاً لهم، وكانت السياسة البريطانية تسعى من أجل تأمين المواقع لاستراتيجيتها الاستعمارية في الشرق الأوسط وأفريقيا حيال الخطر الفاشستي (الألماني / الإيطالي) الذي كان يهددها، وقادتها هذه الرؤية إلى سياسة توفيقية مع الحركة الوطنية التي كانت تجد الدعم في مطالبتها بالمزيد من الحقوق والامتيازات من الأرستقراطية الإقطاعية والقيادات الدينية الذين لم يستشاروا في عقد الاتفاقية المصرية ـ البريطانية، كما كان لرفض مصر تخصيص وظائف للسودانيين، مشجعاً للجناح المعادي لمصر في السودان.

وكانت الطلبات الوطنية تتلخص بتشكيل منظمة استشارية من حكومة السودان التي ينبغي أن تتألف بموجب مواصفات شريف يوسف الهندي من قادة جميع الطوائف(الأنصار) و (الختمية) وشيخ العلماء، وكذلك من 7 من ممثلي الخريجين.(10) وصيانة حقوق السودانيين في إطار الحكم الثنائي Kondominium البريطاني ـ المصري، كما اقترحت قيام تعاون مع مصر في تكتل ألفه أحمد خير وتأسيس برلمان سوداني.

ومع موافقة السلطات البريطانية الاستعمارية دخلت في شباط ـ فبراير/1938 كتلة من ممثلي الشبان المثقفين مؤلفة من إسماعيل الأزهري ومكي شيبايكة من خلال تأسيس المؤتمر العام للخرجين الذي أصبح بمرور الوقت الوعاء الذي يجمع القوى الوطنية في مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية.

وقد اتخذ المؤتمر في أولى جلساته منهاجاً، دستوراً أعلن فيه: " إن المنظمة تخدم مصالح واهتمامات كافة الخريجين".(11)، وأنها ترى أن الواجب الرئيسي في المطالبة هو تعليم الشعب وبناء المدارس ورفع المستوى المعاشي للسكان على الرغم من أن المؤتمر كان مؤلفاً من الخريجين فقط، وبدأت بقبول كافة الأشخاص الذين يتبعون مرحلة دراسية.

ومع أحداث التغير في أهدافه الاجتماعية صار المؤتمر يقبل في صفوفه الطلبة والتجار والحرفيين والعمال والأعمال الحرة، وموظفين كبار ومتوسطين.(12) وبدأت طبيعة مطالبه تتغير هي الأخرى وكذلك أهدافه. وفي نظامه المؤلف من 12 نقطة، أعلن المؤتمر المنعقد في 2/ نيسان ـ أبريل /1942 لفت أنظار الحاكم البريطاني العام في الدفاع وصيانة حق تقرير المصير الذاتي للشعب السوداني، وكانت فعاليات مؤتمر الخريجين وطلباتهم تلقى الدعم من القوى الوطنية للشعب السوداني، والتي شكلت المقدمة لما سيحدث بعد الحرب العالمية الثانية من انهيار للسلطات وسيادة الاستعمار البريطاني في السودان.

هوامش الفصل الثالث

(1) Dardiri, M. u. al: Mudakkirat, Khartum, 1961, S.11 مذكراتي

(2) Publik Record of Office, London : folgenden: PRO London, F.o. 371, No, 10905 of Political Agitation in the Sudan, S.6

(3) Muddathir, A. R., Imperialism and Nationalism in the Sudan, Oxford 1969, S.103

(4) PRO, London, a.a.o., S.3

(5) Dirar, S. D. : Tarih as Sudan al hadith, Khartum 1964, S. 246

(6) PRO London, a.a.o., Appendix 7, S.27

(7) Holt, P. M. : Modern History of the Sudan, London 1961, S. 130

(8) PRO, London, a.a.o., S.21

(9) Neues Deutschland vom 3.5.1956

(10) Muddathir, A. R.: a.a.o., S. 21

(11) Henderson, K. D.D. : The Making of the Modern Sudan. , London 1952, S. 541

(12) Novjsaja istorij arabskich Stran , (1977 -1966) Moskau 1968, S.443

الفصل الرابع
النضال التحرري المعادي للاستعمار
في
سورية و لبنان

1. من أجل سوريا مستقلة
2. السنوات الأولى للانتداب 1920 - 1925.
3. تقسيم سوريا.
4. جهاز الإدارة الفرنسية، موقف القوى الطبقية من السلطة.
5. حركة الاستقلال في السنوات الأولى للانتداب
6. حرب التحرير السورية العظمى 1925-1927.
7. النضال من أجل الدستور.

أولاً: من أجل سوريا مستقلة

يضم تاريخ حركة الاستقلال العربية المعادية للاستعمار العديد من الفصول، وأحد هذه الفصول أهمية والتي تعبر عن هذا النضال هو ما كتبته شعوب سوريا ولبنان.

كان الاستعمار الفرنسي يستعد ويتهيأ لفترة طويلة قبل أن تنشب الحرب العالمية الأولى، ومن خلال سياسة هادفة وزحف اقتصادي وثقافي لاستلام السلطة في أقطار المشرق العربي، وبدأ بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية بقطف ثمار تلك السياسة. وكانت حركة الاستقلال السورية ـ اللبنانية في نضالها ذي التضحيات الكبيرة ضد الطغيان الإقطاعي التركي وضد الاستعمار الأوربي قد جمعت تجارب ثمينة، واجهت بها السلطة الاستعمارية الفرنسية منذ البداية. وأصبحت سوريا ولبنان كما كانتا قبل الحرب العالمية الأولى واحدة من أهم مسارح حركة التحرر العربية.

ولم تكن الحرب قد انتهت بعد عندما دخل فيصل في 1/تشرين الأول ـ أكتوبر/1918، وهو الابن الأكبر لشريف الحجاز الأكبر مدينة دمشق على رأس قوات بريطانية ـ عربية، وفي 5/ تشرين الأول ـ أكتوبر/1918 وتم تأسيس الإدارة فيها. وكان علي باشا الركابي كرئيس لهذه الحكومة ممثلاً للأسرة الهاشمية مع القوى العاملة في حركة التحرر بدمشق خلال العمل السري في فترة الحرب، كما كان هناك ضباط ارتباط بريطانيون وفرنسيون، وقد فشلت محاولة فيصل التي كان قد بدأ بها الجنرال علي باشا الركابي بتأسيس إدارة عربية مماثلة في بيروت إذ لقيت معارضة من الجنرال اللنبي قائد القوات البريطانية العليا في الشرق الوسط. وتم لاحقاً في إطار اتفاق بريطاني ـ فرنسي كان قد عقد بتاريخ 30/أيلول ـ سبتمبر/1918، تسليم الجنرال اللنبي قي 22/ تشرين الأول ـ أكتوبر/1918 للمناطق الساحلية اللبنانية إلى السلطات الفرنسية. وبقيت هذه المحافظات مع ذلك كما هو حال المحافظات السورية الداخلية التي كانت تحت إدارة فيصل مثل دمشق، حمص، حماة، حلب، بإمرة قوات اللنبي.

وكانت مكانة فيصل في حركة الاستقلال متفاوتة منذ البدء، وكانت الحركة تلقى الدعم من القسم الأعظم للإقطاعيين المسلمين في جنوب ووسط سوريا، ومن القوى البرجوازية أيضاً لا سيما في دمشق. وكان فيصل يهدف في مساعيه إلى تأسيس دولة ملكية مستقلة بقيادة الأسرة الهاشمية. وكان تنامي تيار الحركة القومية البرجوازية ما برح يشتد في المدن، وكان ممثلو هذا التيار يهدفون إلى إقامة دولة سورية مستقلة، ويرون ذلك ممكناً تحقيقه نظراً للوعود البريطانية التي قدمت للشريف حسين منذ عام 1915(مراسلات مكماهون MacMahon) من أجل مواجهة التهديدات الفرنسية في احتلال البلاد. ولكن بريطانيا العظمى كانت هي الأخرى(كما أظهرت ذلك لاحقاً محادثات السلام في فرساي) برغم الخلافات في تقسيم الممتلكات السابقة للولايات العثمانية، فإنها كانت كفرنسا قد قررت تجاهل الاعتراف بدولة عربية مستقلة في الشرق الأوسط.

وأدى تجاهل المطالبة بالاستقلال الوطني، والتي كانت لجنة كنك كرين Cing Crane (1) قد أقرتها ولو شكلياً، إلى انتعاش ملموس لحركة التحرر فنهضت البرجوازية التجارية الدمشقية ويؤيدها في ذلك الطلاب والمعلمون والمحامون وأرباب الحرف اليدوية الفقراء، والضباط العرب السابقون في الجيش العثماني، وبدؤوا بالانضمام بصفة متزايدة إلى النضال للتحرر من

السيادة الأجنبية، وقد تجمعت كل هذه القوى التقدمية في وعاء تطور بتاريخ 5/ شباط ـ فبراير/1919، بتأسيس حزب الاستقلال العربي على غرار منظمة (الفتاة) المعادية للأتراك، والتي أحرزت فيها القوى البرجوازية داخل المنظمة الفوز الأول ضد العناصر الإقطاعية. وعندما تم لهم ذلك، دعوا إلى انعقاد المؤتمر السوري العام في 9/ أيار مايو/1919 في دمشق، وشكلت القوى البرجوازية غالبية المندوبين، وفوق ذلك، فقد عززوا مواقعهم من خلال الاجتماعات الجماهيرية العلنية التي سعوا فيها ومن خلالها إلى تعبئة جماهير المدن في النضال ضد الاستعمار.

وكظاهرة ملموسة لانتعاش الحركة الوطنية والقومية في سوريا، تلك التي تمثلت في النداء الذي أطلقه المؤتمر السوري العام بتاريخ 2/ تموز ـ يولية/1919 الذي طالب بالاستقلال الفوري لسوريا وأدان المخططات الصهيونية في فلسطين، وعبر أعضاء المؤتمر عن إرادتهم بقبول المساعدات التقنية والاقتصادية التي لم يقبلوا بها إلا بشرط واحد، هو أن لا تمس سيادة ووحدة البلاد.(2)

ثم أن مرحلة أخرى على طريق تعزيز الحركة الوطنية والقومية البرجوازية ظهرت بتأسيس لجنة الدفاع الوطني في خريف عام 1919 من خلال تأثير النفوذ الواسع لتجار دمشق. وأرادت هذه اللجنة أن تجعل سكان المدن بصفة خاصة مستعدين للدفاع عن البلاد، فنالت الدعم من العمال وفقراء المدن الحرفيين والملاكين الصغار والتجار.
ولكن حركة النضال ضد الاستعمار لم يوقف من فعاليات المؤتمر السوري أو المنظمات الأخرى الفاعلة في المدن. بل سارت بصورة متوازية لتشكيل القيادات البرجوازية لقوى التحرر التي كانت قد تشكلت منذ عام 1919 في العديد من المحافظات اللبنانية ومناطق العلويين منذ أن كانت تحت السيطرة البريطانية، بأشكال متعددة من المقاومة الشعبية ضد الاستعمار. وهكذا فقد كانت القوى الوطنية من الإقطاع تعمل في المحافظات الحدودية السورية ـ اللبنانية في عمليات فدائية(عصابات) ضد الوحدات الفرنسية، كما نهض العلويون وهم أتباع فئة إسلامية في شمال غرب سوريا بقيادة الشيخ العلي ضد القوات الاستعمارية الأوربية.

وقد أدى تجذر الحركة الوطنية والقومية السورية إلى حدوث اضطراب في كل من لندن وباريس، لذلك فإن المطالبة التي صدرت منهما بتاريخ 9/ أيلول ـ سبتمبر/1919 الموجهة إلى فيصل تطلب منه ليس إيقاف كافة الفعاليات المسلحة فقط، بل أن الحكومة البريطانية التي كانت قد استسلمت للأطماع الفرنسية والتزمت في 15/ أيلول ـ سبتمبر/1919 وسحبت قواتها من المناطق الساحلية اللبنانية والمناطق الخصبة في البقاع، أصبحت الآن تحت قيادة وأمر القوميسار الفرنسي الأعلى في بيروت، أما السيطرة العسكرية في المناطق السورية الأخرى، فقد كانت تحت سيطرة الإدارة العربية التابعة لفيصل. وكانت القرارات البريطانية والفرنسية تهدف إلى نزع السلاح من عموم البلاد السورية لإخضاعها بصفة تامة، وأدان المؤتمر الاحتلال الفرنسي للبنان ومناطق البقاع بوصفها خطوة أخرى على طريق احتلال سوريا.

وشددت حركة التحرر من فعالياتها المعادية للاستعمار ليس في دمشق وحدها، بل وفي باقي المدن السورية الكبيرة. فقد أوضح الإضراب الذي حدث في نهاية 1919 ومطلع عام 1920 من الفئات المسلمة الفقيرة في بيروت وفي مناطق أخرى من لبنان، بما لا يقبل الالتباس إرادة ورغبة السكان في التحرر من الاستعمار والاستقلال حتى في المناطق التي تحتلها فرنسا. وقدم قادة القوى التقدمية في البلاد الاحتجاج ضد ما يسمى باللجنة المركزية السورية التي أسستها القوى المارونية الموالية بصورة تامة للفرنسيين، والتي يمثلها البطريك حايك في باريس إلى مؤتمر السلام المنعقد في قصر فرساي.

وأدت الموافقة البريطانية على الاحتلال الفرنسي للبنان ومنطقة البقاع، إلى أضعاف كبير لموقع فيصل بوصفه تسليم الحقوق القومية والوطنية للاستعمار الفرنسي، ومحاولة الحفاظ على مصالح أسرته وأن ينال وفق اتفاق 6/كانون الثاني - يناير/1920 المحافظة على الإدارة العربية في دمشق. وقد قبل فيصل بالمستشارين الفرنسيين المدنيين والعسكريين في المناطق التي كانت تحت سيطرته، وعلى نظام الانتداب في لبنان، وعدا ذلك، فقد وعد بإيقاف فعاليات الفدائيين(العصابات) المقاومة في مناطق الحدود السورية - اللبنانية ومناطق العلويين.

وكانت حركة التحرر العربية (بعد الاتفاق مع فرنسا)، تنظر إلى ما يجري على أنه استسلام للاستعمار، وكان هناك استياء من سياسة فيصل اللامبدأية ينمو بين كافة فئات المواطنين تقريباً، وقد رفض حتى المؤتمر السوري أن يمنح تأييده للمعاهدة، وأعلن في 8 /آذار - مارس/1920، أن سوريا ملكية وأن فيصل ملكاً عليها. وفي إعلان أكد فيه أعضاء المؤتمر الذين أصدروا القرار بتأسيس ملكية ضد إرادة فيصل، وكان قصدهم هو إيصال الاستقلال الوطني ليشمل سورية بأكملها، " وأنه ممثل معترف به للشعب السوري في جميع أرجاء البلاد، والذي نتعامل نحن فيه مع إرادة الأمة، نعلن نحن الآن عن استقلال بلادنا ضمن الحدود الطبيعية على أساس السيادة البرلمانية".(3)

وكان رفض القوى الاستعمارية لقرارات المؤتمر السوري الصادرة بتاريخ 8/ آذار - مارس/ 1920 وكذلك قرار مؤتمر سان ريمو San Remo في 20/نيسان - أبريل/1920 بتجزئة المناطق العربية المشرقية كمناطق انتداب لبريطانيا العظمى وفرنسا، رفعت درجة التأزم السياسية في دمشق إلى درجة الغليان لذلك كان على رئيس الوزراء الركابي، وهو من أقرب المقربين إلى فيصل، تقديم استقالته في 9/ أيار - مايو/1920، واستحوذ على مواقع الصدارة في الوزارة الجديدة التي شكلها هاشم الأتاسي عناصر البرجوازية الوطنية والقومية.

أكدت هذه التطورات الأخيرة أن الحكومة الفرنسية كانت تعقد الآمال، بقدرتها التأثير في القوى التي كانت متأثرة بسياسة فيصل التوفيقية، ومن الآن فصاعداً فإن جميع الإجراءات التي يتخذها القوميسار الفرنسي الأعلى ستهدف إلى وضع فيصل تحت ضغط دبلوماسي لإرغامه على فتح صراع مع القوى الوطنية والقومية. وفعلاً طالب القوميسار الفرنسي الأعلى في بيروت جيرود Gouraud في 14/ تموز - يوليه/1920 في خطاب موجه إلى فيصل، بحل وزارة هاشم الأتاسي وتنفيذ هذا الطلب دون تردد أو تأخير، والاعتراف بالانتداب الفرنسي على كامل سوريا، ونزع سلاح القوات المسلحة السورية، وتداول العملة الفرنسية، وتسليم خط السكك الحديدية السورية إلى الجيش الفرنسي ومعاقبة كافة العناصر التي قادت النضال المعادي للاستعمار. وعندما أظهر فيصل التلكؤ في تنفيذ هذه المطالب إزاء مقاومة العناصر البرجوازية التقدمية، بدأ هجوم القوات الفرنسية الذي كان قد أعد له بعناية منذ فترة طويلة.

وكانت القوات السورية السيئة التسليح والتجهيز قد تمركزت بالقرب من منطقة ميسلون، على بعد بضعة كيلومترات من دمشق، معززة بثلاثة آلاف متطوع، مقابل 9 آلاف من جنود الاستعمار الفرنسي المجهزين بالأسلحة الحديثة بقيادة الجنرال غويبا Goybet. وفي يوم 22/ تموز - يوليو/ جرى قتال غير متكافئ بين الطرفين، سقط في ميدان المعركة أكثر من 800 من مقاتلي الحرية العرب، ومن بينهم وزير الحربية يوسف العظمة. وبعد يومين كان الفرنسيون يتقدمون إلى دمشق وكان فيصل قد غادر البلاد قبل ذلك، وبذلك تحقق للفرنسيين بسط نظام الانتداب على كامل سوريا.

ثانياً : السنوات الأولى للانتداب 1920 - 1925

خلق تأسيس السيادة الاستعمارية الفرنسية المقدمات لنهب اقتصادي شامل للبلاد، وقد أدى ذلك إلى تعميق مطرد للتناقضات الاجتماعية العامة، وإلى اشتداد استغلال الجماهير الشعبية من خلال الاحتكارات الأجنبية وإلى انهيار لقوى الإنتاج وأزمة في الزراعة والصناعة.

وكانت الزراعة من أهم المرافق الإنتاجية في سوريا ولبنان شأنها في ذلك شأن البلاد العربية الأخرى، وكان أكثر من 80% من السكان يعيش خارج المدن الكبيرة، فيما كانت الظروف الطبيعية توفر مقدمات مناسبة جداً لتطوير الإنتاج الزراعي جزئياً وتخترق الأنهار المتفرعة من نهر الفرات مناطق حلب وكذلك مناطق واحات واسعة في محيط مدينة دمشق(ربما يقصد المؤلفون غوطة دمشق الشهيرة ـ المترجم)، وكذلك مناطق واسعة من حوران والمحافظات الساحلية المطلة على البحر المتوسط حتى جبال لبنان وبعض المناطق على الحدود السورية ـ اللبنانية لا سيما منطقة البقاع. وكانت هذه المناطق تجعل من هذا القطر العربي منذ القدم أهراء(مستودع) حبوب للإمبراطورية الرومية, وكان سكان الأرياف السوريون ومن خلال إرث مرعب استغرق قروناً من الاضطهاد الوطني والقومي، قد هبطوا إلى مستوى عميق من البؤس، وهكذا عاش الفلاح السوري دون أن يشعر بقيمته الإنسانية إذ كان عليه واجب ثقيل بتقديمه الضرائب وحصة المالك الكبير، وكانت تكاليف إعالة أسرته أكبر مما يستطيع أن يقوم بأودهم فعلاً.

وقد ازدادت حالة الفلاحين سوءاً تحت السلطات الاستعمارية الفرنسية، وكانت كافة الإجراءات التي أصدرها القوميسار الأعلى في بيروت في هذا المجال في الواقع تخدم هذا الهدف، وهي تقوية المواقع الاقتصادية والسياسية لسادة الإقطاع، وكانت وسائل هذه السياسة متعددة وكان الإرهاب الاستعماري هو مصير أي فلاح يشاء الوقوف بوجه هذا الإرهاب الاستعماري والتهديد بالعقوبات الظالمة. وقد كان على فلاحي حوران بعد فشل الانتفاضة المعادية للفرنسيين عام 1920، دفع حوالي 166 ألف ليرة تركية إلى سلطات الانتداب ودفع الفوائد العالية التي كانوا يدفعونها للدائنين في دمشق لتسديد القروض من أجل الإيفاء بطلبات السلطات الفرنسية، ومما كان يوقعونهم بالمزيد من الديون لسنوات طويلة.

وقد خدم الانتقال الحاد من القوانين التركية الصادرة عام 1859/1859، توسع ملكيات كبار ملاكي الأراضي بالدرجة الأولى وعلى هذا الأساس فقد جرى تمليك قبائل كاملة لإقطاعي واحد سجلت باسمه، وقد بذل الموظفون الفرنسيون مساعي كبيرة في توزيع الأراضي الشاسعة التي كانت ملكاً للسلطان وملكاً للدولة فسلموها للإقطاعيين لا سيما في ضواحي دمشق وحلب، كما مكنوا وتسببوا أيضاً في نشوء ملكيات كبيرة وفي شراء الأراضي الواسعة من قبائل شبه رحل بأسعار واطئة، وبهذه الصورة فقد تمكنت عوائل العظم والشيشكلي والبرازي والكيلاني والبارودي في محافظة حماة من الاستحواذ وامتلاك كافة الأراضي الصالحة للزراعة والتابعة لسبعين قرية. وكان تأثير ذلك صعباً خاصة النهب الذي شرعته قوانين السلطة الاستعمارية الفرنسية لمصلحة كبار ملاكي الأراضي لا سيما في المناطق الزراعية وسط سوريا أرغمت الفلاحين على اللجوء للقروض التي تصل فوائدها إلى 400%، وهو ما أوقع الفلاحين في أوضاع وعلاقات ديون مستمرة لصالح الدائنين.

وقد بذل الفرنسيون عنايتهم بصفة خاصة بالمؤسسات الإسلامية بالاحتفاظ وتوسيع ممتلكات الأراضي(الوقف) وكانت منطقة كسروان واحدة من أكثر المناطق التي تعرضت إلى هذا النوع من التوسع.

وجميع هذه الإجراءات التي اتخذتها السلطات الفرنسية إما أنها سهلت أو أنها أدت بذاتها إلى أن تتحول(مع نهاية الحرب العالمية الثانية) ملكية أكثر من 75% من الأراضي الصالحة للزراعة وأراضي المراعي إلى كبار الإقطاعيين. أما الفلاحين من صغار الملكيات والأشكال المختلفة من الملكيات الجماعية للأراضي فقد اقتصر وجودها بصفة خاصة في المناطق الجبلية في حوران وجبال العلويين.

وكان الأكثرية الغالبة من الفلاحين العرب يعملون كمستأجرين عند كبار ملاكي الأراضي الذين كانوا يمتلكون على الأغلب الأدوات الزراعية والماشية أيضاً، وكانت الأجرة متفاوتة وتتعلق بالتفاصيل وبمفردات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وظروف الطقس. ولا يبق للفلاحين عادة أكثر من 30% من الحاصل من قطع أراضٍ تتراوح مساحتها من (1) إلى (5) هكتار، وكان بإمكان بعض الفلاحين أن يستغلوا ويتحرروا من الإقطاع ولا سيما في ضواحي مدينة دمشق.

وكان الدمار الذي لحق بالزراعة السورية / اللبنانية عاملاً معجلاً لتوسع الواردات الزراعية الأوربية والتنافس الشديد للمنتجات المحلية فعلى حساب زراعة المواد الغذائية الضرورية لحياة السكان، قامت السلطات الاستعمارية الفرنسية بتكثيف زراعة القطن وهي بذلك كانت تهدف لأن تجعل من سورية ولبنان(مصر الفرنسية)، ولكن بالمقابل هبط إنتاج والقمح من 728 ألف طن كمعدل سنوي في أعوام ما قبل الحرب إلى 345 ألف طن عام 1922.

وكان هناك تقصير في انتشار أنماط العمل الرأسمالي مما أدى إلى تراجع في الصناعات اليدوية السورية. وكانت المرافق الإنتاجية الجديدة تعمل بالطاقة الكهربائية كشركات إنتاج الأقمشة في حلب ودمشق، الأعمال القطنية في طرابلس، ومعامل الحرير الجديدة في حلب وكذلك معامل السمنت ومعامل التقطير لصنع السبيرتو، وفي العديد من المصانع المختلفة التي كان أقامتها البرجوازية السورية/ اللبنانية الجديدة، لكن دون أن تعيق أعمال الاستثمارات الفرنسية في البلاد.

ومن أهم هذه الفعاليات في هذا المجال: البنك السوري / اللبناني Banque de la Syrie et du Lieban الذي تأسس عام 1919 على أنقاض المصرف الإمبراطوري العثماني الملغي. وكان لهذا المصرف وحده الحق في إصدار عملة الانتداب للتداول. وقام البنك بتمويل تأسيس التراموای في دمشق وحلب، وتأسيس محطات توليد الكهرباء وكذلك بناء مرافق ميناء بيروت وطرابلس، هذا عدا عن كونه كان يحوز على امتياز للنقل بالسيارات من بيروت إلى بغداد، وكذلك في فتح الطرق للمواصلات العسكرية المهمة. وكان كلا المصرفين الزراعيين: المصرف الزراعي السوري Le Credit Agricole Syrien، ومصرف مكتب القروض الزراعية اللبنانية Office de Credit Agricole Liebanaisea، تحت سيطرة بنك سوريا ولبنان، وكان نفوذ سياسته المصرفية يمتد إلى دائرة التبغ Regie de Tabac، وكانت هذه الشركة تقوم بعمليات شراء وبيع المنتج من التبوغ في كافة مناطق الانتداب.

وبذلك فقد اكتملت الصورة بشمول السيطرة الاقتصادية الفرنسية التي لم تدع خارج سيطرتها سوى جزء بسيط من الأشكال الصناعية الوطنية، وأعاقت بسيطرتها التامة النمو السريع لقوى

الإنتاج، وجعلته غير ممكن عملياً. وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية كانت الصناعة الوطنية تقدر بنسبة 2% من كافة الاستثمارات الصناعية في أكثر من 100 مؤسسة. وكانت 10% فقط من هذه المؤسسات تضم بين 50 إلى 100 عامل، و45% من هذه المنشآت الصناعية لم تكن تضم أكثر من 10 أشخاص.

وبصفة عامة نادراً ما كانت العلاقات الاجتماعية للعمال تحيا حياة تليق بالبشر، إذ كانوا يتقاضون أجراً يومياً يتراوح بين 15 إلى 20 فرنك ليوم عمل يمتد من 12 إلى 16 سلعة، ولم يكن أجر النساء ليرتقي إلى أكثر من 3-6 فرنك، وللأطفال بين سن 7 إلى 13 عاماً يتراوح بين 3/1 فرنك، فيما لم يكن الحد الذي يكفي المعيشة أقل من 20 فرنك للشخص الواحد.

هذا بالإضافة إلى أن الشروط الصحية في مواقع العمل غير كافية تماماً، في غياب القوانين الاجتماعية عادة إضافة إلى البطالة التي تهدد العمال دائماً ولا سيما في أعوام الأزمة الاقتصادية العالمية حيث أحيل إلى البطالة 30 ألف، من بين 125 ألف من العاملين في الصناعة. وكان العمال وفقراء الريف من الفلاحين(الذين هم أفقر فئات الشعب) يرزحون تحت استغلال ونهب استعماري شديد، لذلك فقد كانوا أصحاب مصلحة في إزاحة السلطة الاستعمارية التي كانت السبب الرئيسي في شقائهم الاجتماعي والاقتصادي وفي تخلف البلاد.

ثالثاً : تقسيم سوريا

تمثلت السياسة الاستعمارية الفرنسية في سوريا بصفة جوهرية في تقسيم الانتداب إلى مناطق إدارة متعددة منفصلة، من أجل خلق إدارات تحول دون قيام حركة استقلال مناهضة للاستعمار وبذلك كانت فرنسا تسعى من خلال تكريسها للانشقاقات بين السكان على الأسس العرقية والدينية إلى خلق الحجج والمبررات لمكوثها الاستعماري، فقد طرحت بناء على ذلك في الإحصاء السكاني لعام 22/1921 الصورة التالية: في محافظات سورية المركزية(بدون جبال حوران، اللاذقية، اسكندرون) كان يعيش حوالي 814 ألف نسمة من العرب السنة والشيعة (وهم يمثلون 80% من مجموع سكان هذه المنطقة) بينما يشكل المسلمون في المناطق الساحلية اللبنانية البالغ عددهم 230 ألف نسمة 30% من مجموع السكان هناك. كما أن هناك 300 ألف من البدو في الصحراء السورية وهم أيضاً من المسلمون. وفي مناطق حوران وجنوب لبنان كان يقطن حوالي 90 ألف من الدروز. وفي منطقة اللاذقية هناك 183 ألف من العلويين، وهي طائفة إسلامية منعزلة والأكراد الذين يعيشون في شمال سوريا لا يمثلون سوى أقلية غير مهمة.

وفي لبنان كان هناك 230 ألف من المسيحيين الآخرين، كما انضمت إليهم أعداد كبيرة بعد الحرب العالمية الأولى من المسيحيين الأرمن المهاجرين، وكذلك من الشراكسة. وإلى جانب المسلمين والمسيحيين كان هناك 12 ألف يهودي يمثلون أقلية بسيطة غير مهمة. وفي الأسكندرون كان هناك 87 ألف تركي كأقلية متماسكة حيال 97 من السكان العرب المسلمين بينهم 30 ألف مسلم علوي.

وكان التركيب السكاني المتعدد القوميات والأديان مؤثراً بشكل كبير على سوريا تاريخياً منذ القدم، ولم تكن خالية من الأضرار الجوهرية(عندما تأسست حركة الاستقلال الوطنية في القرن التاسع عشر) لهذه القضية. وأن التأكيد على الحقوق الذاتية من خلال القيادات السياسية والاقتصادية للمجاميع العرقية أو الطائفية، كما أنها تاريخياً كانت عاملاً في إقامة الصلات ولا سيما بين تجار دمشق وحلب، وشكلت النقطة التي انطلق منها الفرنسيون نحو التقسيم.
وكان وجود العديد من الديانات والمجاميع العرقية وقواها التحررية في البلاد مناسبة من أجل السعي إلى توحيد الموقف المعادي للاستعمار، وكان لهؤلاء ممثليهم الثابتون في الحركة الوطنية السورية. ولا توجد هناك وثيقة مهمة لحركة الاستقلال السورية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، إلا وتضم في مقدمة مطالبها وأهدافها وحدة البلاد وتضع ذلك على رأس ومقدمة برامجها.

إن القرارات الحاسمة الصعبة في إطار سياسة التقسيم، كانت تتمثل في اقتطاع لبنان عن سوريا النواة، والمراسيم الصادرة بتاريخ 31/آب ـ أغسطس/1920 التي أوصى بها القوميسار الأعلى الفرنسي جيرو Gouraud بتأسيس ما يسمى " دولة لبنان الكبير " تشمل ليس المناطق الجبلية التي كانت تتمتع بحكم ذاتي فحسب، بل وأضيف إليها مدن بيروت وطرابلس، والمحافظات السورية الأخرى: بعلبك، البقاع، راشيا، حاصبيا. وقد عبر فصل لبنان عن سوريا عن أطماع القيادات الدينية والإقطاعية للبرجوازية المارونية، فقد بقيت الإجراءات الجوهرية الوحيدة للسياسة التقسيمية الفرنسية التي كانت للمستقبل. وإن الإعلان عن سياسة الاستقلال لدولة لبنان بعد إزاحة السيادة الاستعمارية في 31/كانون الأول ـ ديسمبر/1945 كان خاتمة هذا التطور.

كان تأسيس الدولة اللبنانية التي فصلت عن سوريا الخطوة الأهم، ولكنها لم تكن الوحيدة في إطار السياسة العملية الفرنسية التقسيمية، ففي 1/ أيلول ـ سبتمبر/1921 كانت قد أعلن عن دولة

دمشق ودولة حلب، وفي اليوم السابق كانت قد أعلنت كذلك دولة العلويين. ومن ضمن دولة دمشق كان سنجق الإسكندرون(المرسوم الصادر في 9/ آذار - مارس/1921. وفي 20/ تشرين الأول - أكتوبر/1921) وكذلك منطقة الدروز(المرسوم الصادر في 4/آذار - مارس/1921)، كان قد سمح لها بتشكيل أجهزتها الذاتية المستقلة.

وفي 28/ حزيران - يونيو/1922 أسس القوميسار الفرنسي الأعلى من خلال مرسوم أصدره (الفيدرالية السورية) شملت دولة حلب ودمشق ودولة العلويين. وحتى هذا الحل لم يبرهن على قدرته على الثبات وهكذا اتفقت دمشق وحلب في 5/ كانون الأول - ديسمبر/1924 على إقامة الدولة السورية الموحدة، وبقيت الدولة العلوية التي أقرت في المرسوم الصادر في 2-5/كانون الأول - ديسمبر/1936، انتظام المناطق العلوية في الدولة السورية، وكذلك انتظام مناطق حوران ذات الإدارة الخاصة.

وفي الاتفاقية الفرنسية - التركية الموقعة بتاريخ 23/حزيران - يونيو/1939 منحت فيه فرنسا جزء من الإسكندرونة إلى تركيا، بينما اتخذت سائر المناطق السورية الأخرى ضمن نظام الانتداب الفرنسي.

وكانت الإجراءات الانفصالية المتعددة التي اتخذها القوميسار الفرنسي الأعلى، فاشلة(باستثناء فصل لبنان والأسكندرون) بسبب المقاومة المستمرة لكافة فئات السكان تقريباً، فقد كانوا يضطرون إلى تغيرها وتعديلها ولكنهم في الأخير اضطروا إلى رفعها نهائياً.

رابعاً: جهاز الإدارة الفرنسية وموقف القوى الطبقية من الانتداب

لم تكن مهمات حركة موحدة معادية للاستعمار مواجهة مساعي الإدارة الاستعمارية الفرنسية حيال تقسيم البلاد فحسب، بل وكذلك مواجهة الجهاز القمعي الذي أريد له إخضاع كافة المناطق السورية/اللبنانية في حوض البحر المتوسط. وقد اتسمت ردود فعل حتى بعض الجهات المقربة من السياسة الفرنسية كالقيادات الروحية المارونية والتجار برفض السياسة الاستعمارية. فيما كانت ردود أفعال دائرة القوميسارية الفرنسية العليا تتسم بالمماطلة، وتجاهل الضغط المتصاعد للحركة الوطنية. وبنفس الوقت كانت دائرة القوميسار تعزز وتمتن صلاتها وعلاقاتها مع القوى المحلية التي تميل إلى الحلول التوفيقية مع السلطات الاستعمارية من فئات الإقطاع والبرجوازية.

وكان القوميسار الأعلى يمثل قمة نظام الإدارة الاستعمارية، ويتمتع بصلاحيات غير محدودة كمندوب للحكومة الفرنسية، ويخضع له جهاز من الموظفين الفرنسيين، وكذلك القوات المسلحة الفرنسية المتمركزة في مناطق الانتداب والشرطة. تسنده قوة القوانين التي شرعها لممارسة عمله، بالإضافة إلى نظام متعدد لضمان السيطرة الفرنسية كتلك التي كانت تمارسها القوميسارية العليا في بيروت التي تضمن تنفيذ القرارات والأوامر التي تصدرها. وكانت موافقة القوميسار ضرورية بما في ذلك الموافقة بتوظيف العرب في الإدارة الفرنسية، فيما كان القضاء بأيدي موظفي الإدارة الاستعمارية بصورة مطلقة. والمحاكم كان يشغلها الفرنسيون، أو أنها كانت بعهدة قانونيين محليين ولكنها تعمل بإدارة دوائر فرنسية.

وكان جهاز الإدارة المدنية الفرنسي يعتمد بدرجة بسيطة على القابليات العملية للموظفين من أبناء البلاد بما في ذلك ما يسمى (بحكومة سوريا ولبنان مع أنها كانت محدودة، إلا أنها كانت مدعومة من خلال القوات العسكرية الاستعمارية التي كانت ومنذ اندلاع الحرب الشعبية التحررية السورية الكبرى عام 1925 قد بلغت قوة تقدر بـ 30 ألف رجل. وعدا ذلك، فقد كانت هناك قوى محلية تحت سلطة القوميسار مؤلفة من عناصر محلية تتألف في غالبيتها من الأقليات الأرمنية والشركسية، وكان تأسيس قوات مسلحة وطنية أمراً يفزع نظام الانتداب ويصيبه بالهلع.

وكان نظام الإدارة المدنية والعسكرية الفرنسية قد أسس من خلال الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها جهازاً للتجسس، وكان موظفو هذه الخدمة السياسية والأمنية من ضباط الجيش يعملون كموظفين في الإدارة الاستعمارية، وكان من واجبات نظام السيطرة الأمني هذا، حراسة ومراقبة جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية في البلاد، وكان مكروهاً من السكان العرب بصفة خاصة.

وكانت الإقطاعية المارونية والفئات العليا من البرجوازية اللبنانية وأكثرية الأوساط البرجوازية الأكريليكية وفئة المثقفين الموارنة هي الفئات التي كانت تؤيد بشكل رئيسي نظام الانتداب الفرنسي، ويمثلون الداعم الرئيسي لموظفي الإدارة والانتداب(كما كان الحال قبل الحرب العالمية الأولى) مع أنهم كانوا يرفضون جزئياً السياسة الاستعمارية. وفي المحافظات الرئيسية في سوريا كان هناك الأرمن الذين فروا بعد الحرب العالمية الأولى من تركيا إلى سوريا كمهاجرين، وكذلك الشراكسة الذين كانوا قد جاؤوا إلى سوريا وأغلبهم منذ نهاية القرن التاسع عشر، وكانوا يمثلون الداعم للسلطات الاستعمارية وكذلك الأغلبية من الإقطاع السوري المسلم الذي كان واضحاً تعاونه مع السلطات الاستعمارية.

كانت قاعدة المعارضة الشعبية ضد الفرنسيين مؤلفة من الفلاحين المسلمين الذين كانت فاعلية مساهمتهم في النضال المعادي للاستعمار بسبب صعوبة أوضاعهم وتبعيتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى كبار ملاكي الأراضي وعدا ذلك، كان البدو الذين يعيشون بحرية في الصحراء السورية يُعتبرون العنصر الذي يمثل عدم الهدوء للسلطات الفرنسية الاستعمارية، وكذلك التخلف في الهياكل الاجتماعية كانت تزيد من صعوبات عملية التطور للطبقة العاملة السورية / اللبنانية وعلى الرغم من ذلك، فقد أظهرت نفسها في الأعوام الأولى من الانتداب، خاصة في قطاع عمال الموانئ المطلة على البحر المتوسط، وكذلك العاملون في ترامواي دمشق وعمال التبغ في حلب كمناضلين أشداء من أجل الاستقلال الوطني.

وفيما كان عود الحركة الوطنية يشتد يوماً بعد يوم، بعد تأسيس نظام الانتداب وبروز البرجوازية السورية الفتية لا سيما المثقفين، تلقت القوى البرجوازية انتكاسة إذ وقفت الإدارة الاستعمارية الفرنسية ضد مساعيهم للتحرر من قيودهم وخضوعهم للإقطاع، والقفز إلى قيادة البلاد سياسياً واقتصادياً.

وعلى عكس ما كان يدور في مصر عندما كانت القوى الإقطاعية وشبه الإقطاعية (على الأغلب)في القرن التاسع عشر تعزز قواعد السياسة الداخلية للسلطة الاستعمارية، كان جزء كبير من القيادات الإقطاعية في سوريا ولبنان في المناطق الحدودية السورية/ اللبنانية، وكذلك في مناطق الدروز والعلويين، يمثلون حركة التحرر من أجل الدفاع عن تماسكهم وسيادتهم لقرون مضت في مناطقهم حتى حيال السلطات الاستعمارية الفرنسية.

خامساً : حركة الاستقلال للسنين الأولى من الانتداب

كانت الكراهية والنفور العميق الذي واجهت به الغالبية العظمى من السكان للمحتلين الأجانب محسوساً وملموساً في جميع أرجاء البلاد. وتركزت أكثر الفعاليات المعادية للاستعمار مباشرة بعد الاحتلال من قبل القوات الفرنسية البلاد برمتها، بما في ذلك مناطق جبال العلويين وكذلك حوران. وقد كانت الانتفاضات منذ عام 1919 بقيادة الشيخ صالح العلي من اللاذقية ما تزال مستمرة. وفي خريف عام 1920 نهض الدروز بقيادة عائلة الأطرش ولم تستطع السلطات الاستعمارية من قمع الانتفاضة إلا بزج قوات عسكرية قوية، وبصفة أساسية بمشاركة السلاح الجوي. وقد نشطت وحدات مقاتلي الفدائيين(العصابات) في المناطق الوعرة المسالك، وشارك معهم في النضال عمال هاربون وطلبة، وألحقوا الخسائر بالقوات الاستعمارية.

وكانت القوى البرجوازية الوطنية قد بدأت تدريجياً بالنشاط في هذه المرحلة وفي التشكل والنهوض بعد سقوط الدولة التي كان يقودها فيصل، وكانت أهم فعالياتهم في خارج البلاد، إذ كان المثقفون السوريون قد أسسوا في آب ـ أغسطس/1921 بجنيف/سويسرا، المؤتمر السوري الفلسطيني الذي قرر إفراز لجنة عمل، والذي تقرر نقل مقره لاحقاً إلى القاهرة. وأعلن أعضاء المؤتمر أهدافهم ومطالبهم في بيان جرى نشره، وتتلخص بما يلي:

- تأسيس دولة سورية موحدة.
- ضمان عصبة الأمم لاستقلال الدولة السورية غير المحدد.
- مركزية الدولة الموحدة.
- حماية الأقليات القومية.

وبعد مرور سنة على تأسيس المؤتمر الوطني السوري الفلسطيني، سمى المؤتمر وفداً لإيصال مذكرة إلى المساهمين في مؤتمر لوزان لإدانة سياسة الإرهاب في سوريا ولبنان حيث " يرزح الشعب السوري/الفلسطيني تحت إجراءات طغيان وإرهاب على أساس أنها للمحافظة على النظام، أي أن ذلك يعني من أجل أن يتمكنوا من فرض نظام الانتداب... إن النظام الذي أخضعنا له والذي يسمى استقلالاً، هو في الواقع ليس أكثر من احتلال مغطّى من السادة الذين يمتصون رحيق الحياة".(4)

وكانت فعاليات المؤتمر الوطني السوري الفلسطيني تعبيراً عن نضال المقاومة ضد الاستعمار الذي كانت معالمه وفعالياته تتضح في المدن السورية منذ عام 1922، وشيئاً فشيئاً تمكن ممثلو البرجوازية الوطنية من إحراز نفوذ على مجمل وطبيعة الحركة الوطنية وشخصياتها. وتمثلت ذروة ذلك في التظاهرات التي قادتها الحركة الوطنية وشخصياتها بدمشق بتاريخ 1/ آذار ـ مارس/1922، والتي اشتركت فيها النسوة لأول مرة. تصدت فيها السلطات الفرنسية بقسوة ضد المتظاهرين، واعتقلوا العديد من الأشخاص من بينهم الدكتور عبد الرحمن الشابندر وزير الخارجية في حكومة فيصل وبالرغم من الإرهاب الاستعماري، فقد استمرت الاضطرابات ليس فقط في دمشق، بل أنها اندلعت في بيروت أيضاً وحماة وحمص وحلب وطرابلس. وقد حدث مراراً قتال في الشوارع بين المتظاهرين والشرطة بينما كان هناك قتلى وجرحى كما اعتقل المئات من المناضلين.

وكانت موجة الفعاليات المعادية للاستعمار تشمل دائماً أعداداً من المواطنيين المساهمين. وهكذا فقد طالب حاكم مدينة حماة في رسالة بتاريخ 18/حزيران ـ يونيو/1922 إلى القوميسار الأعلى الفرنسي بالاعتراف باستقلال ووحدة سوريا , وكان الموظفون الفرنسيون مرغمون على إطلاق

سراح موظفين معتقلين في مطلع صيف نفس العام. وفي خطاب مهم بتاريخ 6/تشرين الثاني ـ نوفمبر/1923 لعبد الرحمن الشابندر، أكد فيه حق سوريا غير القابل للمناقشة في الاستقلال. ومما قاله "أن كل أمة لها قدراتها ومزاياها التي لا تزول، والتي لا يمكن أن تقمع. وقد دافعت أيرلندا عن شخصيتها وعن وجودها رغم الاضطهاد الذي دام أربعمائة سنة. إن نفس الشيء ينطبق على الشعب العربي السوري والسوريين شعب عربي، له شخصيته الواضحة المعالم، وقناعاته الذاتية، وتقاليده الأخلاقية التي لا تستطيع قوة ولا عائق الوقوف دونها. و كل فرد يشعر الآن بمسؤولياته الكبيرة تجاه الشعب السوري. إنها حركة جديدة للنهوض قد بدأت والتي ستمنح العرب مكانتهم التاريخية ".(5)

وقد وجد انتعاش الحركة الوطنية تعبيره الملموس بتأسيس الحزب الوطني بتاريخ 9/ شباط ـ فبراير/1925 ومن بين 350 عضواً من أعضائه المؤسسين: عبد الرحمن الشابندر، وكذلك فارس الخوري رئيس محامي دمشق، والمحامي المعروف جميل مردم، وفوزي بك الغزي، وأحسان بك الشريف، ورئيس غرفة التجارة لطفي الحفار، وكذلك عناصر من أعضاء أسرة البكري الإقطاعية، ثم انتُخب عبد الرحمن الشهبندر رئيساً للحزب. وكان برنامج الحزب يضم المطالب التالية:

ـ سيادة سوريا.
ـ توحيد البلاد في حدودها الطبيعية.
ـ ضمان حرية الفرد والصحافة والاجتماعات.
ـ حماية الصناعة الوطنية.

وقد أعلن فارس بك الخوري بمناسبة إعلان هذه المطالب:" أن برنامج الحزب إذا لم يتحقق، فإن ذلك يعني أن سوريا قد فقدت الأمل الذي يزدهر الآن في قبور شهدائها الذين أعدموا والاشتياق الوطني لرؤية البلاد محررة ".(6)

وقد حصل التأثير الذي ما برح يشتد للحركة الوطنية من خلال فعاليات الحركة الوطنية السورية / اللبنانية على توسع اجتماعي مهم، التي واجهتها السلطات الاستعمارية الفرنسية بصورة مبكرة، ليس بالإرهاب والعنف الدموي فقط، بل وسعت أيضاً إلى أحداث بلبلة وتضليل أيديولوجي. ولكن مناورات سلطات الانتداب في العمل وفق هذه الأساليب في عرقلة ونمو واشتداد الحركة الوطنية فشلت.

وكان العمل السري في المدن اللبنانية قد ابتدأ منذ عام 1922 بانتظام، لأولى المجاميع الشيوعية وتأسست أولى النقابات كممثل للعمال، كما طرحت المقدمات السياسية لما تم في 28/ تشرين الأول ـ أكتوبر/1920 بتأسيس حزب الشعب اللبناني، الذي سمي لاحقاً بالحزب الشيوعي السوري/اللبناني. لقد تمكن عمال التبغ: فؤاد شمالي، بطرس خيمي، فريد توما، وكذلك الصحفي يوسف إبراهيم يزبك، من تشكيل النواة القيادية الأولى للحزب وناضلوا تحت شروط صعبة ضد إرهاب السيادة الاستعمارية من أجل تحسين الوضع الاجتماعي للطبقة العاملة السورية.

وكانت مقاومة الشعب السوري واللبناني المتصاعدة ضد الاستعمار تساهم في تصعيد الشعور بعدم الأمان للسلطات الاستعمارية. وفي 23/ نيسان ـ أبريل/1923 حل الجنرال ويغاند Weggand كقوميسار أعلى بدلاً من جيرو Gouraud والذي أراد من خلال استخدام العناصر ذات التوجه الفرنسي المتعاونة مع سلطة الانتداب الاستعمارية من الإقطاع والقوى البرجوازية كقواعد في السياسة الداخلية لسلطة الانتداب. كما فشل أيضاً الجنرال سريال Sarial الذي حل محل ويغاند في 1/ كانون الثاني ـ يناير/1925 فكان يحاول بدعاية غير واضحة المعالم ضد

شعارات الأكريكيليكيين أن ينال التعاطف من السكان المسلمين، وكانت الحركة الوطنية قد توصلت إلى درجة من النضج لا تنال منها ألعاب تكتيكية كهذه، وقد شعرت سلطات الاستعمار بذلك جيداً، وكان رد فعلهم عصبياً ووحشياً، ففي 20/تموز - يوليو/1925، وخلال تظاهرة في بيروت قتلت السلطات العسكرية الاستعمارية 8 أشخاص وجرحت 40 آخرين. ولكن مقاتلي الحرية (فدائيي العصابات) استمروا دون توقف بالقتال في أجزاء مختلفة من البلاد، وحكمت المحاكم الحربية الفرنسية على 11 من شيوخ البدو بالإعدام، وقد أغضبت هذه الأعمال الإرهابية كافة فئات السكان بالإجماع، ولم يكن الأمر بحاجة إلا إلى مناسبة لاشتعال الموقف ولأن يتطور إلى انتفاضة.

سادساً : حرب التحرير الشعبية السورية الكبرى 1925 - 1927

مثلت اللحظة التي انطلقت فيها الانتفاضة الشعبية السورية المسلحة ذروة الصراع الدائم المتزايد الحدة بين سلطات الانتداب الفرنسية وبين كافة الفئات الشعبية الدرزية. وعبثاً حاول الدروز المطالبة والتمسك بالاتفاقية التي عقدت مع القوميسار الفرنسي الأعلى بتاريخ 21/آذار ـ مارس/ 1921 والمتعلقة برغبتهم أن يتم تعين محافظة منطقة حوران من بين شيوخ الإقطاع من المنطقة نفسها. كما انصبّ احتجاجهم بصفة خاصة على أسلوب إدارة الجنرال جابري Gabrie الذي كان يتبع في عمله أساليب استعمارية(كلاسيكية)، وكان يوزع الأراضي بصورة إرغامية ويقوم بجباية ضرائب إضافية وتخريب عمل وحياة اعتاد الناس عليها لمئات السنين، بطريقة ظالمة وطغيانية وفي كسر الإرادة الحرة للدروز. وقد تسبب في تجاهل سلطات الاستعمار لمطالب الدروز، وتصبح منذ بدء عام 1925، فئات الإقطاع هي صاحبة الشأن ولها اليد العليا، في السعي إلى الإزاحة التامة للسيادة الفرنسية. وفي محادثات سرية مع قادة الحزب الوطني في نيسان ـ أبريل وفي أب ـ أغسطس/1925، اتفقوا بشكل رئيسي حول ضرورة نيل الاستقلال السياسي لكامل البلاد وبذلك وفروا المقدمات السياسية الحاسمة للانتفاضة.

وفي 18/ تموز ـ يوليو/1926 قاد الأطرش(سلطان باشا)، شيخ الدروز الفعاليات المسلحة ضد قوات الاحتلال الفرنسي في مناطق حوران بعد أن قامت سلطات الانتداب باعتقال العديد من عوائل الدروز لحرمان الانتفاضة المحتملة من قيادتها. وبعد احتلال بلدة صلخد في 20/ تموز ـ يوليو، والسويداء في 25 و26/ تموز ـ يولية/1925، تمكن المنتفضون من إبادة وحدة عسكرية فرنسية تضم 5 آلاف رجل كانوا محاصرين في بلدة السويداء.

و طالب الأطرش في بيان أعلنه الشعب السوري بالنهوض جميعاً بوجه المحتلين الفرنسيين في حرب شعبية وطنية تحت الشعارات التالي:
ـ الاستقلال والحرية لسوريا كلها.
ـ تأسيس حكومة شعبية، تأسيس دستور مرتبط ببرلمان وطني.
ـ انسحاب جيش الاحتلال وتأسيس جيش وطني.
ـ الحرية والمساواة لكافة أفراد الشعب.

وبنتيجة المحادثات بين الإقطاعيين الدروز والحزب الوطني السوري، تم الاتفاق على التنظيم العسكري تحت اسم "جيش الثورة الوطنية السوري " وأن يكون الأطرش على رأس القيادة العامة وتشكيل الحكومة السورية المؤقتة. وكانت النجاحات العسكرية اللامعة الأولى للدروز وفعاليات الفدائيين، مؤثرة جداً في كافة أرجاء البلاد، ولم تفلح فرنسا وقواتها الاحتفاظ بالمدن إلا بعد بذل جهود كبيرة. وكانت القوات التأديبية الفرنسية قد تعرضت إلى ضربات مميتة من الثوار، وفي 23/ آب ـ أغسطس توصلت للمرة الأولى الوحدات الأمامية للثوار إلى مدينة دمشق حيث توجد معسكرات جيوشهم وهاجمتها، وأصيبت السلطات الفرنسية بالذعر قامت بتوزيع المنشورات تطلق فيها التهديدات، كما حضرت نشاط الحزب الوطني، واعتقلت العديد من أعضائه القياديين، وشكلت لهذا الغرض محكمة فوق العادة وكانت أحكامها قطعية.

وتسبب الإرهاب الاستعماري القاسي بتأخير الانتفاضة داخل المدن، إذ أنها لم تكن في وضع يمكنها فيه أن تصد بسهولة الفعاليات المسلحة للمنتفضين الذين كانوا آلافاً من العمال والحرفيين والمستخدمين والطلاب. وحتى شهر تشرين الثاني ـ نوفمبر، كان عددهم يناهز الأربعة آلاف. وفي الخريف تمكنت وحدات من المقاتلين من حصار مدينة حلب، وفي 4/ تشرين الأول ـ

أكتوبر/1925 تمكنت السلطات الفرنسية وباستخدام الأسلحة الثقيلة من إحباط انتفاضة للمواطنين في حماة. كما قامت قوة فرنسية مؤلفة من 8 آلاف رجل بقيادة الجنرال غاملان Gamelin بهجوم قرب درعا في حوران، إلا أن هذه القوة أبيدت في هزيمة لم ينج منها إلا بضعة مئات من جنود الاستعمار. وقد استولى الدروز على الكثير من العتاد، وانتشرت الانتفاضة إلى كامل البلاد، وكتبت صحيفة لبنانية تقول: " ليس هناك هدوء في كافة أرجاء سوريا ".

وبعد تحقيق هذه النجاحات اتجهت أنظار الشعب بأسره إلى دمشق التي يقطنها 300 ألف نسمة، والتي تعد واحدة من المراكز الهامة في العالم العربي. واستمرت حالة الغليان في المدينة لأسابيع، أظهر فيها العمال والمشتغلون بالأجرة اليومية والحرفيون، طلاب ومثقفون، عن تعاطفهم العلني مع الانتفاضة، حتى لم يعد بإمكان القوات الاستعمارية ضبط هياج السكان. عندما قذفوا بالزيت على النار بعرضهم 30 جثة لقتلى من المقاومة السورية في شوارع المدينة بطريقة لا إنسانية وليس لها مثيل، كان رد شعب دمشق هو تصعيد الانتفاضة. وفي 18/تشرين الأول ـ أكتوبر/1925 زحفت قوات المقاتلين إلى حي الشاغور والميدان، ونهض الآلاف من السكان ووقفوا إلى جانب الثوار، مما اضطر المعسكرات الفرنسية إلى التراجع والاحتماء خلف حصون المدينة.

أصيبت الإدارة الاستعمارية الفرنسية بالذعر واستمر القصف طيلة يومين الذي أحال القسم الأكبر من المدينة، لا سيما الحي الأرمني إلى خرائب ورماد. وراحت العديد من الأبنية المشهورة بما في ذلك قصر الحاكم التركي العظم ضحية لقذائف وغضب الجيش الاستعماري، فيما سقط أعداد لا حصر لها من الجثث تغطي الشوارع والساحات، وكم كان مدهشاً أن يسلم الجامع الأموي من الأضرار. واستقدم المحتلون الفرنسيون على عجل التعزيزات إلى المدينة، وأرغموا الثوار على مغادرة دمشق. وفي بيان أعلنت فيه قيادة الجيش أكدت فيه:" أن الانتفاضة في دمشق قد سحقت، وخسائرنا غير مهمة، الهدوء يسود سوريا ".(7)

ولكن الإدارة الفرنسية شعرت بالخيبة فقد عمت فعاليات الثوار المسلحة جميع أرجاء البلاد ضد القوات الاستعمارية، ولم يتمكن الفرنسيون من إيقاف تقدم الثوار في تشرين الثاني ـ نوفمبر/1925 نحو بيروت إلا بصعوبة بالغة، ولكنهم لم يستطيعوا أن يحولوا دون سقوط حاصبيا وكوكبا. وفي نهاية عام 1925 كانت إرادة الشعب السوري واستعداده العالي للنضال ضد المحتلين ما يزال قوياً، والقسم الأكبر من المتكتلين وطنياً حول القائد الأطرش وأغلبهم من قادة القبائل(مدعومين من الجماهير الشعبية) كانوا ما يزالون على مطالبهم التي تقدموا بها صيف عام 1925.

ومن الأهمية بدرجة كبيرة نجاح الثوار المتمثل بالموقف الواضح لقادته حيال المشكلات الدينية. إذ لم تفلح سلطات الانتداب في إثارة الطائفية الدينية ضد بعضها البعض على الرغم من مساعيها الحثيثة في هذا المجال، ولعبت الطبقة العاملة السوريةـ اللبنانية دوراً مهماً، فهي لم تكتفِ فقط بمساهمتها بتعزيز موقف الفدائيين(رجال الانتفاضة) وقدراتهم العسكرية القتالية للحركة الوطنية من خلال تنظيم الإضرابات وفعاليات أخرى، وبذلك حجزت قسماً غير بسيط من القوات المسلحة الفرنسية في قمع الانتفاضة.

لقد نال الشعب السوري في نضاله من أجل الاستقلال دعماً غير محدود من القوى التقدمية الفرنسية. إذ أدان الحزب الشيوعي الفرنسي الحرب الاستعمارية في سوريا. وطالبوا الجنود الفرنسيين في نشرات وزعوها بالكف عن القتال، وكان ممثلو الحزب الشيوعي الفرنسي

يدافعون في البرلمان عن حق الشعب السوري/اللبناني في تقرير مصيره الوطني، وبعد مرور أيام على اندلاع الانتفاضة في 28/ آب ـ أغسطس/1925 أعلن مكتب اللجنة التنفيذية للنقابات الدولية عن التضامن منع النضال التحرري للشعب السوري.

ومن الأهمية البالغة في فاعلية العمليات العسكرية للانتفاضة السورية، تتمثل في الكفاح التحرري لقبائل الريف في المغرب ضد السيادة الاستعمارية الفرنسية ـ الإسبانية. وبهذه المناسبة فقد أعلن الأطرش:" نحن نعلم أن الفرنسيين قد أرغموا على إبقاء جيش قوي في المغرب، إذ يسود باريس جو من عدم الارتياح والاضطراب حول الحرب الاستعمارية، وأنه من الصعوبة إرسال قوات أوربية إلى سوريا، حيث يخسرون كل شيء وليس لديهم ما يربحونه (8)."

ورغم الأوضاع المتوترة عسكرياً في مراكش، حاولت الحكومة الفرنسية وبشكل محموم أن تقذف بقوات تعزيزية في سوريا، وأن تنال دعم بريطانيا في الصراع من أجل بقاء وجودها واستمرار سيادتها على سوريا/لبنان. وقد أعلنت الحكومة في لندن وهي في ذلك تعبر عن جزعها وخشيتها من احتمال سريان الانتفاضة إلى فلسطين وإلى شرق الأردن، فقامت بتعزيز القوات البريطانية على الحدود السورية / اللبنانية في مسعى لإيقاف عمليات المساعدة وتجهيز العتاد إلى ثوار سوريا.

وكان الجنرال ساريل الذي كان مكروهاً من الشعب السوري قد ترك عمله في كانون أول ـ ديسمبر/1925 كقوميسار أعلى وحل محله هنري دي جوفينيل Henry Du Jouvenel الذي كان يعلق الآمال على لقاءاته ومحادثاته مع وجهاء وزعماء الإقطاع في الحركة الوطنية بإنهاء الانتفاضة المسلحة للشعب. وبدأت الجولة الأولى في باريس مع ممثلي اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني السوري ـ الفلسطيني والتي لم تؤدي إلى نتيجة، وهنا رفض دي جوفينيل المطالب السورية باستقلال وطني وعقد اتفاقية سورية ـ فرنسية.

وقد حاول دي جونيفيل بعد وصوله إلى بيروت، إيقاف الانتفاضة والعمليات النضالية من خلال إصدار عفو محدد وبالإضافة إلى ذلك، فقد اقترح إجراء انتخابات لإحداث مؤسسات محلية سورية، ولكن الأغلبية العظمى لم ينطلِ عليها تضليل القوميسار الفرنسي بما في ذلك تلك التي تسمى(حكومة سورية) التي شكلها الحاكم العسكري الفرنسي في دمشق إذ أكدت على الرفع الفوري لنظام الانتداب الذي كان المطلب الجوهري للانتفاضة.

ورفضت الأغلبية العظمى من شيوخ الدروز دون موارية إنهاء القتال والكفاح المسلح على الأساس الذي طرحه نظام الانتداب الاستعماري، وأيدوا البرنامج الذي كان الأطرش قد أعلنه في 8/ كانون الأول ـ ديسمبر/1925 والذي يهدف إلى استقلال ووحدة سوريا وتأسيس حكومة وطنية تحضى بدعم الثوار وتعويضهم عن الأضرار التي ألحقها الجيش الفرنسي بممتلكاتهم. وقد شكلت مطالب الأطرش هذه نواة بيان إلى الشعب السوري بتاريخ 26/شباط ـ فبراير/1926 أعلن في اجتماع شعبي كبير في قرية دوما(ضواحي مدينة دمشق).

كان فشل جهود دي جوفينيل في إنهاء العمليات المسلحة للثوار عن طريق التفاوض قد غدا واضحاً وكان رد فعل القوميسار الأعلى كسلفه ساريل ، بتصعيد الإرهاب الوحشي وتشديد قصف المدن والقرى العربية، وكانت المحاكم العسكرية الفرنسية تصدر أحكامها بأقصى العقوبات ومن بين من نالتهم العقوبات، العضو المؤسس للحزب اللبناني(حزب الشعب) وفؤاد شمالي ويوسف يزبك، وكذلك الوطني /القومي الدرزي ناصر الدين. وفي مطلع عام 1926

كانت القوة القتالية للشعب السوري ما تزال صامدة، وتسيطر قوات الثوار على الجزء الأعظم للبلاد ومن جهة أخرى، لم يكن الثوار يرغبون في تحرير المدن، إذ كانوا يعانون ضعف القدرات التنظيمية ـ السياسية، وكانت الطبقة العاملة قد بدأت بالتحرك، وكان غياب الموقف الموحد، وكذلك التنسيق في تحركات السكان الفقراء التي كانت تتم في المدن، مكنت السلطات الاستعمارية دائماً من قمع أي محاولة لدعم الانتفاضة المسلحة بتنظيم التظاهرات أو الإضراب في المدن.

استغلت القوات الاستعمارية فصل الشتاء في بناء مواقعها وتعزيز قواها وتجهيز قواتها، ثم بدأت بتاريخ 19/نيسان ـ أبريل/1926 بشن هجمات مركزة على بلدة السويداء، وتمكنت من احتلالها بتاريخ 27/نيسان ـ أبريل/1926، لكن قوات الثورة تمكنت من احتلال مدينة دمشق مرة أخرى في شهر أيار/مايو، وردت السلطات الاستعمارية على ذلك بقصف إجرامي، وبدأت قوات الثورة تضعف ببطء مع أن الدروز قرروا بعد فقدانهم مدينة صلخد المضي قدماً بالنضال، وكانت القوات الفرنسية في حالة هجوم على جميع الجبهات. ورضخ العديد من الإقطاعيين للسلطات الاستعمارية فيما كانت القيادات البرجوازية غير قادرة على المضي في فعالياتها إزاء الإرهاب الوحشي الذي قامت به السلطات الاستعمارية. وبعد نجاحات مؤقتة أحرزتها قوات الثورة بعد الحصاد نهاية صيف 1926، لا سيما في مناطق حمص وحماة، بدا وكأن قوات الثورة لم يعد بإمكانها إيقاف الهجوم الرئيسي للقوات الفرنسية، كما أن موجة الإضرابات نهاية عام 1926 ومطلع عام 1927، لم يكن بوسعها التأثير بصورة جوهرية على حركة الانتفاضة، وبذل سلطان الأطرش في نيسان ـ أبريل/1927 آخر محاولة يائسة لتنظيم الثورة قرب الحدود الأردنية، ولكنه أرغم في النهاية على اللجوء إلى نجد، وهكذا خمدت أقوى انتفاضة شعبية في المشرق العربي بعد الحرب العالمية الأولى بنيران جيوش فرنسية يبلغ تعدادها 100 ألف رجل.

سابعاً : الصراع من أجل الدستور

برهنت المقاومة البطولية للشعب السوري في الحرب التحريرية الكبرى(التي لم يتمكن الاستعمار الفرنسي من قمعها إلا باستخدامه الأسلحة الحربية الثقيلة)، وأظهرت أمام العالم بأسره الكراهية العميقة التي يكنها الشعب لمضطهديه المستعمرين. و بمشاركة الفئات العليا للإقطاع والبرجوازية في إدارة الانتداب (ولكن بدون أن تسلم الإمبريالية الفرنسية مواقعها القيادية وسيادتها على أمور البلاد) يمكن أن تؤدي إلى إحداث انشقاق في حركة المعارضة الوطنية للاحتلال وبالتالي إضعاف فاعليتها.

والأساس السياسي لهذه التغيرات التكتيكية في التصورات وفي التخطيط، هو أن الحكومة الفرنسية أرادت من خلاله إعداد دستور لكافة مناطق الانتداب بينما كانت هي ماضية بجعل المناطق الساحلية اللبنانية مناطق ارتكاز ثابته لسيادتها في بناء سلطة الانتداب. وبينما كانت الانتفاضة ما تزال قائمة في أيار/ مايو/1926، جعل القوميسار دي جونيفيل من (المجلس الاستشاري اللبناني) أعلى تنظيم إداري عربي في المنطقة ولم يكن الدستور الذي وافقت عليه الأكثرية المارونية واحتج عليه المسلمون، ينطوي إلا على تغيرات قليلة. ووضع هذا الدستور قيد التنفيذ في 23/أيار - مايو/1926، وبعد ذلك خضعت السلطات التشريعية والتنفيذية للقوميسار العالي لدى ما يسمى(الجمهورية اللبنانية) وكافة المؤسسات المحلية(رئاسة الجمهورية، مجلس النواب، الشيوخ، الوزراء) لنظام تقسيم طائفي قاسي، والكل يتبع لنظام الانتداب.

وفي المناطق المركزية السورية(المحافظات الوسطى) كانت مثل هذه الإجراءات تؤدي إلى اشتداد نفوذ الحركة الوطنية حتى بعد اندحار الانتفاضة الشعبية الكبرى. وعبثاً حاول وأجهد القوميسار دي جوفينيل نفسه في إقناع أعضاء الحزب الوطني الذين أطلق سراحهم في مطلع عام 1926 التعاون معه في نظام إدارة الانتداب. ولكن موقف البرجوازية الوطنية الثابت في معاداة الاستعمار، أرغم في نهاية المطاف القوميسار الفرنسي الأعلى الجديد بونسو Ponsot أن يوافق على إجراء انتخابات جديدة التي أقرها الدستور.

وبرغم كافة محاولات سلطة الانتداب التي عملت على التأثير في الانتخابات التي جرت في 20-24/ نيسان - أبريل لمصلحتها، فقد تمكنت(الكتلة الوطنية) المؤلفة من القوى الوطنية المعادية للاستعمار في تحقيق نجاح كبير. وفي 9/ حزيران - يونيو/1928 عقد البرلمان أولى اجتماعاته، وفيه عين هاشم الأتاسي الذي شغل منصب رئيس الوزراء في عهد المملكة السورية)الملك فيصل)، عين كرئيس جديد للوزارة. وفي 12/حزيران - يونيو/ 1928 تم تعين لجنة الدستور قامت في 2/ آب - أغسطس/1928 بتقديم مشروع للبرلمان، وكان ذلك على قاعدة مبدأ الاستقلال السياسي التام.

وقد أعقب ذلك صراع مرير بين القوميسار الفرنسي بونسو والبرلمان الذي طالب بإلغاء نظام الانتداب، لذلك قام بونسو بإلغاء البرلمان عدة مرات إلى أن حله نهائياً عام 1930، وفي نفس العام سن دستور جديد يلائم الانتداب.

وشهدت الفعاليات المعادية للاستعمار ولا سيما بين السكان الفقراء في المدن ذروة جديدة عندما قامت السلطات الاستعمارية بالتحضير والاستعداد لإجراء الانتخابات من أجل نجاح أغلبية الكتلة الوطنية. وأعلن القوميسار الجديد دو مارتيل du Martelالذي حل بتاريخ 12/ تشرين

الثاني ـ نوفمبر/1933 وتضمن إعلانه الذي نشره في 16/تشرين الثاني ـ نوفمبر/1933 نص معاهدة كانت الحكومة الفرنسية قد أعدتها: معاهدة فرنسية ـ سورية تنص جميع موادها وتؤكد جوهرياً على إبقاء وحفظ السلطة الاستعمارية، وقد أحرزت الكتلة الوطنية التي كان يقودها شكري القوتلي نصراً عظيماً عام 1936.

ولم تنجح الإمبريالية الفرنسية حتى مع تطبيق عقوبات انتقامية حادة في كسر مقاومة الشعب للانتداب، فقد ارتفع عدد المضربين للفترة من 1934/1933 من 45 ألف إلى عدة أضعاف، كما انتعشت الحركة الوطنية بصورة ملحوظة، ففي 20/ كانون الثاني ـ يناير/1936 صادق المشاركون في لقاء مفتوح في دمشق على تأسيس (تحالف وطني)، كان إلى جانب الكتلة الوطنية عدد كبير من التنظيمات المشاركة بما في ذلك الحزب الشيوعي السوري/ اللبناني على أساس هذه المطالب:
ـ وحدة واستقلال سوريا.
ـ النضال ضد الصهيونية.
ـ إتاحة الحريات الديمقراطية الاجتماعية غير المحدودة.

وكان رد فعل السلطات الاستعمارية على ذلك اعتقال الشخصيات القيادية للأحزاب والمنظمات الوطنية(9) كما قررت منع الاجتماعات والتظاهرات، ولكن ذلك لم يؤد إلى استقرار سلطتها. وفي 20/كانون الثاني ـ يناير/1936 أدى إضراب عام إلى هز السلطة الاستعمارية الفرنسية في دمشق وحلب وحمص وحماة، حيث توقف العمل وجرت معارك دامية بين المتظاهرين وقوات الانتداب. وقد حصل الشعب السوري مرة أخرى في نضاله على الدعم من كافة القوى التقدمية في فرنسا.

و عمل الفرنسيون لعدة أسابيع بيأس ضد حركة المقاومة المتنامية ضد الاستعمار. ولكن في بداية شهر آذار توجب عليهم الجلوس مع ممثلي وقيادات المنظمات الوطنية من أجل العمل على عقد اتفاقية سورية ـ فرنسية. وسافر الوفد السوري الذي كان يرأسه هاشم الأتاسي في نهاية آذار ـ مارس إلى باريس، وبينما كانت المحادثات دائرة في فرنسا، جرت الانتخابات البرلمانية في البلاد. وأصبح ممكناً بعد انتصار الجبهة في الانتخابات، تأسيس حكومة جبهة شعبية وقد غدا أمراً واقعاً، فأثر ذلك بشكل حاسم على تطور وسير المحادثات التي أدت في 9/ أيلول ـ سبتمبر/1936 إلى عقد اتفاقية سورية ـ فرنسية، التزمت فيها الحكومة الفرنسية بإنهاء سلطة الانتداب بعد ثلاث سنوات. وبعد التصديق على وثائق الاتفاقية في برلمان البلدين، أصبحت سوريا عضواً في عصبة الأمم. وكانت الاتفاقية تنص على مفعول يسري لمدة 25 عاماً. ورغم أن الاتفاقية كانت لمصلحة فرنسا في معظم فقراتها(ومنها السماح بمرابطة قوات فرنسية في سوريا، كما أنها نصت على العديد من المزايا الاقتصادية والثقافية/السياسية، إلا أنها مثلت نجاحاً مهماً لحركة التحرر السورية، وقد وقعت اتفاقية مماثلة في 13/ تشرين الثاني ـ نوفمبر/1936 بين الحكومة اللبنانية وفرنسا.

وفي 26/ كانون الأول ـ ديسمبر/1938 صادق البرلمان السوري في دمشق على الاتفاقية التي قال عنها رئيس الكتلة الوطنية شكري القوتلي" أنها اتفاقية لا تلبي كل أمانينا الوطنية، ولكنها تبدو وسيلة لفتح الطريق إلى الاستقلال التام إلى الاستقلال غير المحدود الذي ناضلنا من أجله عقدين من السنين".(10)

وبعد أن دبت الخلافات في حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا، امتنع النواب الفرنسيون في البرلمان عن التصويت على الاتفاقية وعادت سلطات الاستعمار، وجددت إرهابها في مناطق

الانتداب السورية / اللبنانية، وقادوا حملات عقابية ضد الشخصيات القيادية في الحركة الوطنية وأعلنوا الأحكام العرفية، ولكن المقاومة ضد الاستعمار لم تكن لتتحطم، فقد حلت موجة جديدة من الإضرابات والمظاهرات ضد سلطات الاستعمار وضد التوسع الفاشي شملت البلاد بأسرها. وفي آذار - مارس/1939 اجتمع في بيروت 150 ألف متظاهر ضد العدوان الإيطالي على ألبانيا. وعقد في العاصمة اللبنانية للفترة من السادس من أيار- مايو وحتى الثامن منه /1939 اجتماعاً للشخصيات القيادية للأحزاب والمنظمات السورية واللبنانية حذرت فيه من الخطر الفاشي، وهذه الأحداث أظهرت بكل وضوح: إن إرهاب الاستعمار لم يكن في وضع يمكنه من صد نضال الشعب السوري واللبناني من أجل الاستقلال.

إجمالي الفصل

طوال عقدين من الزمن ونظام الانتداب الفرنسي في سوريا ولبنان يمر في مرحلة صراع مرير مع السكان السوريين واللبنانيين من أجل الاستقلال الوطني، ويعاني من الإرهاب الحربي الدموي ومن مؤامرات قوى الإقطاع والبرجوازية المستعدة لعقد الصفقات التوفيقية، والتي كانت قد أعدت لمثل هذا الدور قبيل الحرب العالمية الأولى، وباشرت ذلك فور انهيار الدولة العثمانية من أجل وضع تلك المخططات موضع التنفيذ.

ولكن حركة المقاومة الوطنية لم تكن مستسلمة، والانتفاضة السورية الكبرى التي استمرت من عام 1925 حتى 1927 كانت عرضاً للقوة النضالية لقوى التحرر لهذا البلد العربي المشرقي. ومع أن الانتفاضة تعرضت إلى القمع من الجيش الفرنسي، ولكنها تعد من أفضل الثورات التقليدية لحركة التحرر العربية.

وبقيادة عناصر مهمة من الشيوعيين السوريين واللبنانيين، تطورت منذ بدء أعوام الثلاثينات، حركة نقابية يصح اعتبارها مثالاً للأقطار العربية الأخرى، والتي من خلال فعالياتها النضالية في سورية ولبنان اندمجت في هذه المرحلة من النضال في حركة التحرر الوطنية من أجل التحرر والتقدم الاجتماعي في وحدة غير قابلة للانفصام.

هوامش الفصل الرابع

(1) لجنة كنك كرين هي بعثة أمرت بتشكيلها عصبة الأمم في مطلع عام 1919 لفحص موقف السكان السوريين واللبنانيين والفلسطينيين حيال نوايا الاستعمار البريطاني ـ الفرنسي. وبعد امتناع حكومات بريطانيا وفرنسا لإرسال أعضائهم إلى هذه اللجنة، سافر مندوبين من الولايات المتحدة بقيادة سي ـ كينك، وسي، كرين إلى الشرق الأوسط. وأكدت تقارير البعثة أن مطلب غالبية العظمى للسكان في سوريا ولبنان وفلسطين هو الاستقلال الوطني، ولكن ذلك لم ينشر قط في عصبة الأمم. المؤلفون

(2) Kohn, H. : Geschichte der nationalen Bewegung in Orient, Berlin 1928, S. 230

(3) Der Neue Orient: bd. VII, Nr. 2m Berlin 1920, S. 58

(4) Ebenda, Nr.8, Berlin 1923, S.249

(5) Kohn, H. : Nationalismus und Imperialismus im Vorderen Orient, Frankfort/ Main, 1931, S. 256

(6) Ebenda, S. 263

(7) International Korresespondenz, Wien, Jg. 1925, S. 2308

(8) Luckij, V. : National k no – Osvoboditelk naja 1925 -1927 . vsirii in : Ocerkipoistorii starn, Moskau 1959, S. 159

(9) منذ بدء الثلاثينات، شكلت عدة أحزاب ذات توجهات معادية للاستعمار، وكذلك منظمات كان لبعضها توجه قومي متطرف، والتي استمرت تتمتع بالمكانة والموقع القيادي في الجبهة الوطنية والقومية في النضال من أجل الاستقلال وحتى اندلاع الحرب العالمية الثانية ولم تتأثر مكانتها. المؤلفون

(10) Schultz, Esteves, ch. : Syriens Freiheit Kampf, Leipzig 1939, S.101

الفصل الخامس

العراق في النضال ضد نظام الانتداب

1. في نهاية الحرب العالمية الأولى.
2. انتفاضة 1920.
3. العراق أصبح ملكياً.
4. مسألة الموصل.
5. رفع الانتداب.
6. حركة التحرر في أعوام الثلاثينات.
7. انقلاب عام 1936.
8. قبل الحرب العالمية الثانية.

أولاً: في نهاية الحرب العالمية الأولى.

عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى كانت ولايات بغداد والبصرة والموصل التي كونت لاحقاً العراق، الولايات الأكثر تخلفاً في الإمبراطورية العثمانية. وكانت الصناعة تقف في أدنى مراحل تطورها، وهناك بعض الورش والمصانع الصغيرة لا سيما تلك التي تعمل في مجال الخامات الزراعية، وكان اقتصاد البلاد عبارة عن أشكال وأنماط مرحلة ما قبل الرأسمالية، وكان حوالي15% من بين ما يقارب 3 ملايين نسمة من سكان البلاد، ما يزالون في مرحلة البداوة والأغلبية العظمى من السكان كانت تعمل في الزراعة وفي اقتصاد المواد الطبيعية وكانت علاقات سلعة/نقود ما تزال قائمة، وكانت حالة قوى الإنتاج تعاني من الانحطاط(المحراث ـ الأدوات البدائية في الزراعة)، وتحدد بالتالي طبيعة ومستوى الإنتاجية في العمل، في وقت لم يكن الجزء المستغل من الأراضي سوى قدر بسيط حوالي 500 ألف هكتار من مجموع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والتي تقدر 12،5 مليون هكتار.

وكانت تدور تدريجياً وببطء في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين(لا سيما بين القبائل المتوطنة في وسط وشمال العراق)، عملية انحلال العلاقات القبلية البطريركية إلى علاقات تبعية إقطاعية وشبه إقطاعية، التي تطورت بعد نهاية الحرب العالمية الأولى إلى علاقات أكثر تقدماً.

وكانت الإمبريالية البريطانية قد عقدت العزم منذ بدء المعارك في الشرق الأوسط في مساعيها على أن تضم بلاد ما بين النهرين كمستعمرة جديدة إلى إمبراطوريتها. وعندما أعلن القائد العام للقوات البريطانية ستانلي مود Stanley Moued خلال تقدمه نحو بغداد في 11/آذار ـ مارس/1917 مخادعاً، أن القوات البريطانية هي ليست فاتحة ولا عدو بل إنها قد جاءت كصديقة ومحررة. ولكن قدر البلاد كان قد حسم منذ فترة طويلة، إذ أن اتفاقية سايكس بيكو Sykes- Picot التي يعود تاريخها إلى عام 1916 كانت قد نصت على أن تكون ولاية بغداد والبصرة بعد نهاية الحرب تحت السيادة البريطانية العليا، بينما تعود ولاية الموصل إلى منطقة النفوذ الفرنسية. ولم يكن الشعب العراقي على علم بهذه التقسيمات، بل أنهم اطّلعوا على بيان الجنرال مود وعلى الإعلان البريطاني ـ الفرنسي، عن "مهمة التحرير" للقوات البريطانية والفرنسية في الشرق الأوسط الصادرة بتاريخ 7/كانون الثاني ـ يناير/1918، وعلى برنامج الرئيس الأمريكي ويلسون ذي النقاط الأربعة عشر، وكانوا يأملون أن ينالوا حريتهم واستقلالهم بعد مئات السنين من الاستعباد.

ولكن خيبة الأمل لم تكن لتنتظر طويلاً، ففي 16/ تشرين الثاني ـ نوفمبر/1918 صدر بيان عن السلطات الاستعمارية المحتلة، أكد بوضوح بأن الشعب العراقي لم يزل غير مقتدر على أعباء الاستقلال، وأن الحكومة البريطانية تريد أن تستلم دور المرشد، وحددت الوثيقة في نفس الوقت إجراءات ثابتة للإدارة البريطانية لإدارة البلاد.

وكان نظام الإدارة مطروحاً بموجب نموذج الإدارة المدنية البريطانية في الهند، وباعتبار أن القوميسار العالي (المندوب السامي) هو أعلى ممثل سياسي في البلاد. وكان على رأس كل محافظة، ضابط بريطاني يستند ويعتمد في ممارسته الوظيفية على جيش الاحتلال والشرطة ورجال الأمن. وكانت المواقع الرئيسية في جهاز الإدارة محصورة بالإنكليز، وقد مثل الجيش الذي كان بقوة 420 ألف رجل عام 1918، الدعامة العسكرية للتوصل إلى تحقيق السيادة

السياسية والاقتصادية للإمبريالية البريطانية على العراق. ومن ثم بدأت سلطات الاحتلال ببذل مساعيها وتخطط لكي تستحوذ احتكاراتها وحدها على حقوق النهب الاقتصادي للبلاد.

وكانت مقاومة الشعب العراقي سياسة الاستعباد الاستعمارية عنصراً أساسياً في مجرى النضال التحرري، وكذلك التناقض بين القوى الإمبريالية نفسها بالإضافة إلى قيام ثورة أكتوبر التي كان لها تأثيرها على العالم بأسره. ولكن بريطانيا لم تكن لتبدل من خططها في جعل العراق مستعمرة مباشرة لها، وكانت تحاول(بريطانيا) أن تصل إلى أهدافها تحت عباءة الانتداب. وفي 25/ نيسان ـ أبريل/1920، اعترف مستشار عصبة الأمم في مؤتمر سان ريمو San Remo للحكومة البريطانية بنظام الانتداب على العراق، بما في ذلك ولاية الموصل. وفي نفس الوقت نجحت بريطانيا العظمى في سان ريمو بتبادل ولاية الموصل مع فرنسا مقابل كليكيا، والمشاركة بنسبة 35% من الرأسمال البريطاني في شركة النفط التركية Turkish Petroleum Company (TPC)التي أصبحت لاحقاً Iraq Petroleum Copanay(IPC) تلك التي تم تأكيدها في معاهدة السلام سيفرس Severs بتاريخ 10/ أيار ـ مايو/1920، ولم تكن تركيا تعلم ما توصلت إليه كلتا القوتين الإمبرياليتين من اتفاقات بهذا الصدد، ورفعت اعتراضها عن قضية الموصل.

وفي غضون ذلك كانت سلطات الاحتلال تبذل مساعيها إلى ترسيخ مواقعها وكسب تعاطف ودعم الإقطاع وشيوخ القبائل إلى جانب فئة ضيقة من الكومبرادورية التجارية والبرجوازية النامية كحلفاء موثقين، كما سعت أيضاً إلى ترسيخ وإعادة الاعتبار إلى سلطة زعماء القبائل بعد أن كان قد تدهور نظام القبائل وأصابه الوهن، وأدى القانون الذي سن عام 1918 واستمر نافذ المفعول حتى قيام ثورة تموز/ يوليو / 1958(قانون العشائر)، والذي رفع بموجبه من منزلة شيوخ العشائر إلى درجة التحكم بحياة وموت أعضاء القبائل. كما أكد قانون(إصلاح الأرض) عام 1919 ترسيخ أرستقراطية القبائل وكبار ملاكي الأرض وأثرياء العائلات في المدن كملاكي الأرض. وحتى ذلك الوقت كانت أراضي القبيلة تعتبر أرض جماعية للقبيلة، وبنتيجة هذه الإجراءات نجم عنها توزيع غير عادل وعلاقات أرض ظالمة (ولذلك يسمى العراق أيضاً ببلد الألف شيخ) وقد تركزت أكثر من 90%من الأراضي بأيديهم، وبهذه السياسة أرست السلطات البريطانية أيضاً، حجر الأساس في التحالف بين الإقطاع الرجعي العراقي والإدارة الاستعمارية البريطانية.

تسببت المعارك الحربية على الأراضي العراقية والسياسة القائمة على السرقة والنهب للمضطهدين الأتراك والإنكليز، بإلحاق الضرر الشديد بالاقتصاد العراقي إلى ما يقرب الانهيار التام. وكان الآلاف من العراقيين قد سحبوا للخدمة في الجيش التركي، ثم أرغم 90 ألف منهم على العمل(فرق تشغيل سخرة)وبذلك بقيت مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة بدون استخدام وإلى تدمير نظام الري. ووصلت الصناعات اليدوية والحرفية في نهاية الحرب إلى درجة كبيرة من الانحطاط والتدهور، كما ساهم الجوع والأوبئة بالفتك بأعداد كبيرة من السكان.

وكانت عمليات إصلاح الأرض التي قامت بها السلطات البريطانية عام 1919 والتي أدت إلى سيادة غير محدودة لكبار الملاكين وشيوخ القبائل وتسليطهم على السكان والفلاحين الذين كانوا في علاقات تبعية إقطاعية وكذلك الضرائب التي كانت تفرض بلا حدود، وحملات العقوبات التي كانت تقوم بها قوات الاحتلال، أدت إلى تعميق متزايد للتناقضات بين السلطات الاستعمارية والفئات العريضة للشعب العراقي.

وفوق ذلك تغلغلت أفكار التحرر التي سادت في أعقاب الحرب العالمية الأولى إلى العراق أيضاً، ومنحت النضال من أجل الحرية دافعاً ومحركاً جديداً، تمثل في انتفاضات عفوية ضد نظام المحتلين الإنكليز، وفي هجمات على الوحدات العسكرية، والامتناع عن دفع الضرائب ومدفوعات أخرى، كانت هذه الظواهر علامات على بدء المقاومة الصريحة الواضحة ضد الاستعمار.

ثانياً: انتفاضة 1920

اندلعت بعد احتلال العراق بأشهر قليلة في عام 1917، أحداث انتفاضة في النجف والكوفة وأبو صخير تمثلت بموجات من الفعاليات المعادية للإنكليز عام 19/1918 شملت أجزاء عديدة من البلاد، كانت ذروتها الأولى في انتفاضة الفلاحين الأكراد في معارك تحرير ضد المستعمرين بقيادة الشيخ محمود البرزنجي في أيار- مايو، وحزيران - يونيو/1919.

كان الإعلان عن الانتداب في آذار- مارس/1920، قد ضاعف من نيران الاحتجاجات العفوية المحلية المحدودة ضد الاستعباد الاستعماري وإلى انتفاضة شعبية عام 1920، وباستثناء الأوساط الأرستقراطية الإقطاعية والبرجوازية الكومبرادورية، انضمت كافة قدرات المواطنين إلى الانتفاضة ولعبت القبائل المتوطنة (غير الرحل) الدور الأكثر فاعلية في الفرات الأوسط ودجلة إلى وقبائل البدو في الجزيرة وفي الصحراء السورية وكذلك جماهير الفلاحين في المناطق الكردية.

وكانت قيادة الانتفاضة على الأغلب بأيدي قوى إقطاعية والفئات الدنيا من الأرستقراطية القبلية وكذلك من رجال الدين المجتهدين من الشيعة، وكذلك لاثنين من الأحزاب السياسية التي نشطت سياسياً في الفترة 1920/1918 وهما: جمعية العهد، وحرس الاستقلال.

وكانت جمعية الضباط(العهد العراقي) قد نشأت في مطلع عام 1919 منبثقة من الحزب السابق (العهد) الذي تأسس عام 1914، الذي كان يمثل مصالح واتجاهات الجناح اليميني من حركة الاستقلال، وينحدر العدد الأكبر من أعضائه من العائلات الإقطاعية السنية الثرية، وهم ضباط سابقون في الجيش التركي وممثلون للبرجوازية التجارية الذين تميزوا بتعاونهم مع الإنكليز. ومن بين مؤسسي هذه المنظمة: جعفر العسكري وجميل المدفعي وكذلك نوري السعيد(أصبحوا لاحقاً رؤساء للوزارات في العراق).

وقد ارتبطت بهذه الأسماء أصعب الأحداث في تاريخ العراق. وكان ياسين الهاشمي رئيساً لهذه الجمعية. وقد أعلنت جمعية العهد في خطوة من أجل أن تكسب الالتفاف الشعبي إلى جانبها، أن استقلال البلاد هو هدفها، في حين كان في خطط قادة المنظمة قيام دولة الإقطاع والكومبرادورية تحت الحماية البريطانية. وكان نفوذ العهد العراقي محصوراً بصفة جوهرية في مدن بغداد والبصرة والموصل، ونادراً ما كان يجد له الأتباع في المناطق الريفية. ويقف موقف العداء حيال الحركة الشعبية، وكانت في فعالياتها تمثل معارضة عراقية معتدلة بقيادة الإقطاع والكومبرادور.

وقامت مجموعة من المثقفين في شباط 1919بقيادة علي البرزركان ومحمد الشبيبي بتأسيس (حرس الاستقلال) وهم يمثلون الجناح اليساري في حركة التحرر، وقد انضم إلى صفوفهم المثقفون البرجوازيون والشخصيات الروحية الشيعية وشخصيات إقطاعية معادية للإنكليز. وقد توجهت المنظمة في عملها إلى الجماهير الشعبية، ومارست أعمالاً دعائية بين الجماهير، كما أنها أسست الفروع الحزبية في المدن لا سيما في وسط العراق حيث يتمتعون بدعم الحرفيين والتجار لا سيما ذلك الدعم من التاجر جعفر أبو التمن الشخصية الروحية الشيعية، وكذلك محمد الجادر وملاك الأراضي يوسف السويدي.

وكان حرس الاستقلال قد وطد العزم لنيل استقلال حقيقي للدولة العراقية بنظام ملكي مع إمكانية التوصل إلى هذا الهدف باستخدام القوة المسلحة. وفي عام 1919 كون حرس الاستقلال وبصورة مشتركة مع ممثلي المجتهدين أرستقراطية القبائل ما أطلق عليه (مكتب الثورة)للتنسيق والقيادة من أجل انتفاضة وطنية مشتركة معادية للإنكليز.

وفي حزيران ـ يونيو/1920 بدأ مكتب الثورة بالاستعدادات الجدية الحقيقية للانتفاضة التي لقيت دعماً من كبير المجتهدين محمد تقي الشيرازي، بإصدار فتوى بجواز استخدام السلاح ضد المحتلين الأجانب، وهو بالنسبة للجماهير الشيعية بمثابة إعلان الحرب ضد المحتلين الإنكليز.

اندلعت الانتفاضة بتاريخ 30/ حزيران ـ يونيو وسرعان ما شملت أرجاء البلاد، وتمثل السبب المباشر للثورة باعتقال شيخ العشيرة شعلان أبو الجون الذي امتنع عن دفع الضرائب للضباط البريطانيين، كما أن قسماً من أفراد العشيرة زحفوا إلى الرميثة، وهاجموا حراس السجن وأطلقوا سراح شيخهم. ومثلت هذه الأحداث الشرارة لانتفاضة مسلحة للجماهير المضطهدة في جميع البلاد. فانتشرت الانتفاضة بسرعة من محافظة إلى أخرى، وتمكن الثوار من إلحاق هزائم مهمة بالقوات البريطانية. وعندما بلغت الانتفاضة في بداية شهر أيلول ـ سبتمبر إلى حجم تجاوز عدد المشاركين فيها 130 ألف رجل(وهو أكبر حجم بلغته الانتفاضة) واستطاعت تحرير أجزاء واسعة من البلاد من الإنكليز بما في ذلك بغداد ـ البصرة ـ الموصل، ولا سيما على الضفة الغربية من نهر دجلة من بغداد وحتى البصرة. وكانت القوات الاستعمارية قد تمكنت من تعزيز مواقعها باستخدام كافة قواها. وكان الفلاحون يتلقون الدعم بالفعاليات التي كانت الجماهير تقوم بها في المدن(كانت في قسمها الأكبر من تنظيم حزب الاستقلال)، كما تشكلت منظمات ثورية في النجف وكربلاء وفي مناطق أخرى من وسط العراق حيث كان مركز الانتفاضة، ولم تفلح كافة محاولات الإنكليز في هذه المرحلة من شراء ذمة قيادة الانتفاضة.

وهناك من المؤكد مجموعة من العناصر التي حالت دون التوسع الناجح للانتفاضة، وهيأت الظروف للانتكاسة والهزيمة. ويلجأ الاستعمار تقليدياً كمحتل أجنبي إلى النفخ في نار الصراعات والخلافات الداخلية بين العناصر القومية المختلفة أو الديانات، أو بين الاتجاهات الطائفية(ضمن الديانة الواحدة) وكذلك بين مختلف القبائل، ويستخدمها من أجل إضعاف وإحداث الانشقاقات في صفوف المقاومين للاحتلال الاستعماري. وكانت الصلات بين مراكز الانتفاضة وبين المناطق المحررة وهيئات الإدارة الجديدة ضعيفة، وإن الصلات القبلية كانت بارزة بشكل جوهري في القتال في مناطق القبيلة نفسها، وكانوا بعد تحريرهم لمناطقهم يتوقفون عن القتال. وافتقدت الثورة إلى قيادة موحدة وجيش موحد، ومكتب الثورة لم يكن فاعلاً إلا في مناطق الفرات الأوسط، وكان النقص الكبير يتمثل بكمية السلاح والعتاد لدى الثوار. فمن بين 130 ألف منهم، كان فقط 16 ألف قطعة سلاح حديثة و43 ألف قديمة بين أيديهم.

وقد أبلغ القوميسار البريطاني الأعلى(المندوب السامي) ويلسون حكومته عن الوضع الحرج الذي تشعر به إدارة الانتداب، ولم يعد بالإمكان إنقاذ موقف بريطانيا العظمى كدولة منتدبة إلا باستخدام العنف المسلح. فقد كان جيش الاحتلال البريطاني يواجه الموقف حتى نهاية شهر آب ـ أغسطس بإرسال قوات تأديبية، ولكنه قرر في أيلول استقدام قوات جديدة من الهند والبدء بهجوم مقابل ضد مركز الانتفاضة في الفرات الوسط. وقد عبأت سلطات الانتداب كافة القوات البريطانية المتمركزة في العراق وجهزتها بأسلحة حديثة من أجل خنق إرادة الحرية لدى الشعب العراقي.

وكان مناضلو الحرية العراقيون يتمتعون بتعاطف ودعم الرأي العام التقدمي بما في ذلك في بريطانيا نفسها، فارتفعت الأصوات مطالبة بإنهاء الحرب الاستعمارية في العراق، وكذلك طالبت الاحتكارات البريطانية العاملة في العراق سلطات الانتداب بإعادة (الهدوء) و(الاستقرار) الضروريين إلى البلاد من أجل المضي سريعاً في إعادة عمليات النهب والاستغلال الاقتصادي للبلاد.

وهيأت الدوائر الاستعمارية في لندن(وزارة المستعمرات) إلى جانب الهجوم العسكري، مناورة تكتيكية جديدة. ففي 1/تشرين الأول - أكتوبر/1920، حل السياسي الاستعماري المجرب بيرسي كوكس Perc Cox محل المندوب السامي ويلسون، الذي استطاع أن ينجح في مساعيه مع (العهد العراقي) والقوى التي تقف خلفها والمستعدة للحلول التوفيقية، وكسبها إلى جانب موقف السلطات البريطانية. وتم التوصل إلى هذا الهدف من خلال مشاركة بعض الإقطاعيين، والأوساط الكومبرادورية في السلطة وفي شق صفوف حركة التحرر.

وقد نودي إلى اجتماع استشاري بقيادة طالب باشا الذي كان متعلقاً بالسلطة وبسلطات الانتداب، وقد نجح كوكس في 27/ تشرين الأول - أكتوبر/1920 بتشكيل حكومة(مؤلفة على الأغلب من السنة) ومن عناصر كبار الملاكين وممثلي البرجوازية الكومبرادورية وحكومة وطنية مؤقتة برئاسة عميد عائلة بغدادية ثرية(عبد الرحمن الكيلاني) وبتشكيل حكومة دائمية جعل كوكس نهاية الانتفاضة أمراً متعلقاً بذلك.

وكانت الحكومة(الوطنية) تمارس دوراً بائساً، وكان الضباط البريطانيون يمثلون في الوزارات المشكلة حديثاً العناصر الحاسمة في الموقف، فيما كان للمندوب السامي الحق المطلق في استخدام حق النقض (الفيتو)، وممارسة السلطة على الأوضاع المالية والجمارك، والشؤون العسكرية والسياسة الخارجية. وقد كان تشكيل الحكومة يمثل من جهة، تقدماً مهماً لحركة التحرر، ولكنه من جهة أخرى سهل على سلطات الانتداب إجراء وعقد صفقات مع قادة الانتفاضة الذين أظهروا بعد الهزيمة الأولى للحركة الشعبية الاهتمام في الحفاظ على مواقعهم السياسية والاقتصادية، وانفصلوا عن الجماهير الشعبية الثورية. واعتبر يوم 20/تشرين الثاني - نوفمبر/1920، يوم الاندحار النهائي للانتفاضة، ولكن الشعب العراقي وصفها بأنها " الثورة الوطنية التي لا تموت".

وبصرف النظر عن الهزيمة التي تركزت أسبابها قبل كل شيء بالتفوق الهائل لجيش الاحتلال وخيانة القيادات القبلية، فإن الانتفاضة كانت من الأهمية البالغة للتطور اللاحق لحركة التطور في العراق، إذ يهب الشعب بأسره للمرة الأولى بوجه الإمبريالية من أجل خلق دولة عراقية موحدة ومستقلة. وكان تجار وعمال يدويون وممثلو البرجوازية، ومثقفون أرستقراطية القبائل شخصيات روحية ناضلوا طيلة خمسة أشهر ضد أقوى سلطة استعمارية في العالم، كما رسخت الانتفاضة الوعي الوطني وتجمعت عبرها تجارب ثمينة، وبنفس الوقت كان لعدم ثبات موقف الإقطاع وبالتالي خيانة قيادة الانتفاضة، ما أدى إلى مزيد من الاستقطاب في القوى الطبقية ضمن حركة التحرر.

ثالثاً : العراق أصبح ملكيّاً

أرغمت الانتفاضة الوطنية في 1920 بريطانيا العظمى على إنهاء نظام الاحتلال وتأسيس الحكومة العراقية وسائر مؤسسات السلطة الوطنية، تمثل بصفة غير مباشرة الأدوات من أجل تحقيق "السيطرة دون احتلال " . وقد تمثلت الخطوة الهامة في تحقيق هذه السياسة، بتأسيس الملكية. ففي آذار ـ مارس / 1921 قرر مؤتمر بريطاني لموظفي الإدارات الاستعمارية في الشرق الأوسط الذي عقد برئاسة وزير المستعمرات البريطاني ونستون تشرشل Winston Churchill في القاهرة، جعل العراق ملكيّاً كما ارتأت الحكومة البريطانية في الأمير فيصل الذي كانت السلطات الفرنسية قد أخرجته من دمشق، وهو ابن شريف مكة الأكبر الحسين، ملكاً على العراق. وقد اختير فيصل للعرش بسبب ميوله البريطانية القديمة المعروفة، وكذلك من خلال "انتفاضة الصحراء "، ولأنه كان قد كسب محبة وشعبية من خلال حكمه ملكاً على سوريا. أهلته أن يشغل هذا المنصب وباعتباره من أسرة هاشمية حجازية، فإنه سوف يفتقد إلى قاعدة له في العراق، وهذه الحقيقة خلقت الأساس أن يتعلق ملك العراق المقبل ببريطانيا، في بلد يضم أغلبية شيعية مكنت الإمبريالية البريطانية إمكانية استخدام التناقض السني ـ الشيعي من أجل أغراضها، وكذلك الخصومة لابن السعود، إذ كان فيصل قد وعد بأن يشكل ثقل التوازن ضد مساعيه العربية.

ولم يكن سهلاً على بريطانيا العظمى أن تمكن فيصل من الجلوس على عرش العراق، فقد رفضت مجاميع سياسية مختلفة النظام الملكي، وكانت تسعى أساساً إلى تشكيل نظام جمهوري. وحتى تاريخ وصول فيصل إلى العراق في 21/حزيران ـ يونيو/1921، تمكنت سلطات الانتداب أن تبعد المنافسين العراقيين، وأن تحضر لمرشحها فيصل وأن توفر له أرضية النجاح. وبنتيجة استفتاء عام نال موافقة الأغلبية العظمى من الشعب العراقي، وهكذا فقد تم تتويج فيصل ملكاً في 23/ آب ـ أغسطس/1921، وهكذا أصبح بوسع الجاسوسة البريطانية في العرق المس كيرترود بيل Gertrude Bell أن تتنفس الصعداء قائلة " لقد تمكنا من تتويج ملكنا ".(1)

وقد استلم فيصل الإشارة من الدائرة الاستعمارية في لندن، ملاحظة أن المندوب السامي البريطاني هو الحاكم الأعلى، والملك الجديد قدر وضعه بصورة صحيحة عندما قال " إنني موظف لدى الحكومة البريطانية برتبة ملك ".(2)

ومما له علاقة كظاهرة، بدأت بريطانيا العظمى عام 1921 بسحب قطعات المشاة من جيشها في العراق الذي كانت نفقات تمركزه تكلف دافع الضريبة البريطاني مبالغ طائلة وسبباً لسخطهم. وفي نفس الوقت كان بناء القواعد الجوية في الشعيبة والحبانية قد عزز من موقف القوة الجوية الملكية، حيث كانت القوات البرية البريطانية تقوم بجزء من الواجبات والمهمات، كحماية الأهداف البريطانية والتصدي لحركة التحرر الوطنية، مستخدمة الآثوريين الذين فروا من تركيا إلى العراق بعد الحرب العالمية الأولى، وكوّنوا وحدات مساعدة لقوات الاحتلال، كما جرى تأسيس الجيش العراقي تحت السيطرة البريطانية، الذي نال الاهتمام لاحقاً من بريطانيا.

وبرز هذا النهج الجديد في السياسة البريطانية أيضاً من خلال "معاهدة تحالف " وقعتها مع الحكومة العراقية بتاريخ 10/ تشرين الأول ـ أكتوبر / 1922 والتزمت بها بريطانيا في اتفاقية أمدها 20 عاماً، على رفع نظام الانتداب، وأن تعمل على ضم العراق إلى عصبة الأمم بأسرع وقت ممكن، وأكدت الاتفاقية سيادة نظام الانتداب على دور القوميسار البريطاني

الأعلى(المندوب السامي) كمركز سلطة واقعي في البلاد. ولم تنه الاتفاقية بأي صورة من علاقات تبعية العراق لبريطانيا العظمى.

تسببت الاتفاقية في هبوب تيار من الاحتجاجات في كافة أرجاء البلاد بعد إعلان نتائج المحادثات السرية بين بريطانيا والعراق مباشرة. وحال إذاعة الاتفاقية، حدثت في بغداد بتاريخ 28/ أيار - مايو/1922 مظاهرات جماهيرية. وفي النضال ضد هذا المخطط الجديد من التسلط للرجعية المتحالفة داخلياً وخارجياً، وقام في آب - أغسطس/1922 على قاعدة حرس الاستقلال حزبان جديدان: الحزب الوطني الديمقراطي بقيادة جعفر أبو التمن، وحزب النهضة العراقية بقيادة محمد الجادر. وفي التماس قدم إلى الملك، طالب كلا الحزبين بإنهاء النفوذ البريطاني وانتهاج سياسة حكومية قائمة على تعزيز الاستقلال الحقيقي. وفي نهاية آب - أغسطس/1922 صدر قرار بإلغاء كلا الحزبين وإبعاد قادتهم إلى خارج البلاد. وأسست الأرستقراطية الإقطاعية الموالية للإنكليز بقيادة عبد الرحمن الكيلاني في 3/ أيلول - سبتمبر/1922 حزب الحرية العراقي كقوة مضادة للقوى الوطنية، والذي كان يسعى بعزم إلى إتمام المعاهدة.

ولكن المقاومة القوية للفئات العراقية الواسعة، أرغمت في 30/آذار - مارس/1923 على توقيع بروتوكول إضافي يقلص مدة سريان المعاهدة إلى 4 سنوات، ولكن الاحتجاجات استمرت على الرغم من ذلك. وبنتيجة مقاطعة شاملة لم يكن بالإمكان إجراء انتخابات للبرلمان، وإن الأمر يتطلب تعديلاً على الاتفاقية. ولم تجر الانتخابات إلا في 24/ شباط - فبراير/1929، التي فاز بها أغلبية موالية للإنكليز. ولكن حتى شيوخ القبائل وكبار ملاكي الأرض، لم يصوتوا بالإجماع على المعاهدة، فمن أصل 100 نائب ساهم في عملية التصويت 69 نائباً، وصوت لصالح المعاهدة 37 نائباً في حين صوت ضدها 24 نائباً، كما أدلى 8 نواب بأوراقهم بيضاء.
وكان قانونيون إنكليز قد قاموا بإعداد معاهدة التحالف لعام 1922، التي شكلت الأساس للدستور، والذي أعلن فيه أن العراق دولة حرة مستقلة ذات سيادة، مع أنه أكد سيادة بريطانيا الانتدابية.

رابعاً : قضية الموصل

بعد أن عززت بريطانيا العظمى مواقعها من خلال تأسيسها وخلقها لنظام الإدارة ومؤسساته الإدارية، انتقلت إلى الاهتمام بتثبيت وتمتين الحدود الشمالية الغربية للعراق، ولإيجاد حل نهائي لقضية الموصل التي كانت موضع خلاف بين تركيا من جهة وبريطانيا والعراق من جهة أخرى. وكان كلا الطرفين لا يرغب في التخلي عن الموصل، وفي نفس الوقت كانت المنطقة مهمة للغاية بالنسبة للإمبريالية البريطانية، إذ تمثل منطقة تقدم مناسبة ضد الاتحاد السوفيتي.

وكانت حجة الحكومة التركية في الاعتراض مبنية على أساس أن ولاية الموصل كانت في لحظة التوقيع على اتفاقية وقف إطلاق النار في مودروس Mudros بأيدي الأتراك، كما أن الحكومة البريطانية بالمقابل ساقت قضية الآثوريين كحجة رئيسية في حق العراق بولاية الموصل، إذ أن الإدارة البريطانية للانتداب كانت لديها النية في أن تجعل ولاية الموصل مستوطنة للآثوريين الهاربين من تركيا.

وفي مؤتمر لوزان Lousanne، ناضل الوفدان التركي والبريطاني بمرارة حول الموصل، ولكنهما لم يصلا إلى نتيجة وقرار، وفي آب - أغسطس/1924 سلمت بريطانيا القضية إلى عصبة الأمم، وعادت المحكمة الدولية في دن هاغ Den Haag(هولندة)، ونظرت في القضية، ثم صدر قرار عصبة الأمم في 16/ كانون الثاني - يناير/1925 بعائدية الموصل إلى العراق، وبذلك فإن بريطانيا نالت مدخلاً ليس إلى الموصل فحسب، بل أنها تمكنت أيضاً من أن تسبب الإزعاجات، وأن تستغل الصراع القومي في هذه المنطقة التي تقطنها غالبية كردية من أجل إضعاف الحكومة المركزية العراقية ومن أجل بناء مواقعهم ونفوذهم وترسيخها.

وقد اعترفت تركيا باتفاقية 1926 التركية - البريطانية - العراقية مقابل 10% من نفط الموصل لمدة 25 عاماً، وكذلك الاعتراف بقرار مجلس عصبة الأمم. وفي عام 1925 أسست بريطانيا بدلاً من شركة النفط التركية TPC امتيازاً يشمل كافة الأراضي العراقية باستثناء محافظة البصرة. وكنتيجة للظروف التي أفرزها نظام الانتداب(سياسة الباب المفتوح) الذي كان يفسح المجال لكافة الدول الأعضاء في عصبة الأمم بحقوق متساوية، فلم تستطع بريطانيا العظمى أن تمانع أو تعيق مشاركة للرأسمال الأمريكي في استغلال النفط العراقي. وعندما تحولت عام 1929 شركة النفط التركية إلى شركة نفط العراق IPC كان جدول توزيع الأسهم يشير إلى الموقف التالي:

* Anglo – Iran Oil Company % 23,75 / شركة النفط الإيرانية
* Royal Dutch – Company % 23, 75 / شركة النفط الهولندية
* Compagnie Francais des Petroles %23,75 /شركة النفط الفرنسية
* Standard Oil Companz of Newgersez and Soconz Vacum Oil Companz %23,75 / شركة ستاندارد أويل نيوجرسي وسوكول فاكوم
* G.S. Gulbankian %5, 0 / المستر ج. س. كولبنكيان (4)

خامساً : رفع نظام الانتداب

أقدمت الحكومة البريطانية بسبب تصاعد الحركة الشعبية ضد نظام الانتداب التي انتعشت بتأثير نفوذ النضال التحرري في سوريا 26/1925، على توقيع اتفاقية جديدة بتاريخ 13/كانون الثاني ـ يناير/1926 مع العراق تختلف عن اتفاقية 1922، بأن تجدد الاتفاقية في غضون السنوات الأربع القادمة، وفي حالة عدم قبول العراق في عصبة الأمم بخمسين عاماً.
وقد أطلقت الاتفاقية موجة جديدة من الاحتجاجات، ففي النجف وكربلاء ومراكز الألوية العراقية الأخرى، حصلت عام 1926 فعاليات مهمة في مقاومة الإنكليز، وفي بغداد كانت الاجتماعات الجماهيرية الاحتجاجية ضاغطة في الدعوة والمطالبة برفع الانتداب عن البلاد. وكان قد صدر حكم بالمنع لمدة أربع سنوات على الحزب الوطني الديمقراطي وعلى حزب النهضة العراقي لنشاطهما وفعالياتهما. وسمح لهما بالنشاط بعد ذلك مرة أخرى، وقد اشتد النقد لنظام الانتداب بين أعضاء البرلمان والقيادات الدينية.

وفيما كانت المقاومة ضد سيادة الانتداب تشتد وتتصاعد، كان نفوذ الدول الاستعمارية بدوره يشتد ويتسع ولا سيما الأمريكية منها: الأمر الذي جعل بريطانيا تفكر بالتنازل عن الانتداب والتوصل إلى شكل جديد يحفظ لها مصالحها وموقعها في السيادة والنفوذ في العراق. ففي 16/ كانون الأول ـ ديسمبر/1929 وقعت بريطانيا بالأحرف الأولى اتفاقية تحالف جديدة أيدت فيها(بريطانيا) انضمام العراق إلى عصبة الأمم.

وقد أثارت فقرات العاهدة التي كانت في معظمها مهيئة لخدمة وتأمين المصالح البريطانية في العراق، موجة عارمة من الاحتجاجات الشديدة بين الجماهير الشعبية الواسعة، بلغت من الشدة بحيث أن أي حكومة من الحكومات الخمس التي حكمت العراق بين 1930/1927 حاذرت من رفعها إلى البرلمان لتصديقها.

وفي نهاية العشرينات، بلغ الوضع في البلاد إلى مرحلة توتر خطير بالنسبة للإدارة الاستعمارية البريطانية. ففي 1928 التهبت من جديد الانتفاضة المسلحة في مناطق الفرات الأوسط. وكان نقد الإقطاع والمعارضة البرجوازية ولا سيما من حزب الشعب الذي يقوده ياسين الهاشمي، كان يتركز بالدرجة الرئيسية ضد حزب الحكومة الموالي للإنكليز(حزب التقدم) بقيادة عبد المحسن السعدون.

ومن أجل تجنب توسيع الأزمة إلى صراع مفتوح، طالبت إدارة الانتداب من الملك فيصل تعيين نوري السعيد الذي يعد واحداً من أشد أصدقاء بريطانيا رئيساً للوزراء، وقام السعيد بالتوقيع في 30/حزيران ـ يونيو/1930 على مشروع اتفاق جديد مع الحكومة البريطانية، وتمتد صلاحية هذه الاتفاقية إلى 25 سنه وتأخذ على عاتقها إدخال العراق إلى عصبة الأمم، وإعلان العراق دولة مستقلة، وكانت تحتوي على مسوغات قانونية للاستقلال السياسي والاقتصادي والعسكري للعراق عن بريطانيا العظمى، ومكنت الإدارة البريطانية من توسيع سلطاتها دون خسائر جوهرية. ورتبت الاتفاقية للسفارة البريطانية التي سوف تتفتح في بغداد، حقوقاً وامتيازات واسعة كما ضمنت مواصلة سيطرتها على الجيش العراقي، وكذلك استخدام وسائل المواصلات العراقية لصالح الجيش البريطاني في زمن الحرب، كما ألزمت المعاهدة الحكومة العراقية، استشارة الحكومة البريطانية في قضايا السياسة الخارجية، ولم تمس المعاهدة (الحقوق) البريطانية في النفط العراقي. فيما أخذت بريطانيا العظمى من جانبها مسؤولية الدعم العسكري والدفاع عن العراق.

وبعد توقيع الاتفاق، حل نوري السعيد البرلمان وأجريت الانتخابات الجديدة في 1/تشرين الثاني ـ نوفمبر/1930، وفيها استطاع نوري السعيد أن يحصل على أغلبية مؤيدة له وتم التصديق على الاتفاقية.

أطلقت الاتفاقية عاصفة من الاحتجاجات، ففي تشرين الثاني ـ نوفمبر/1930 أسست المعارضة البرلمانية بقيادة الرئيس السابق لحزب الشعب ياسين الهاشمي والوزير السابق رشيد عالي الكيلاني وحكمت سليمان، وناجي السويدي وآخرين، حزب الإخاء الوطني. وفي 16/كانون الثاني ـ يناير/1931 قرر الحزب الوطني العراقي الذي يتزعمه جعفر أبو التمن وكامل الجادرجي، أن يكون الحزب المؤسس حديثاً، الوعاء التجميعي لخصوم نوري السعيد ولحزبه (حزب العهد)الذي أسسه عام 1930.(4)

وكان حزب العهد الوطني غير متجانس في تجمعه، فإلى جانب وجود وطنيين حقيقيين شرفاء، مؤيدين لاتّباع أساليب حكومية ديمقراطية حقيقية، كان بينهم شخصيات سياسية محافظة بل ورجعية، يتزاحمون مع نوري السعيد على السلطة، يحاولون استخدام سخط الحركة الشعبية ضد الاستعمار لمصلحتهم ولتوسيع مواقعهم السلطوية. وبصرف النظر عن التناقضات الداخلية والخلافات في وجهات النظر، مثل هذا التكتل المعارض قوة سياسية محترمة. وكانت الحركات الاحتجاجية للشغيلة التي اندلعت ضد المعاهدة والسياسة الحكومية الموالية لبريطانيا المعادية للشعب، تشد وتقوي من مواقع حزب الإخاء الوطني.

وفي 5/ تموز ـ يوليو/1931، اندلع في بغداد إضراب عام دام 15 يوماً، دعم من قبل شغيلة البصرة، كربلاء، النجف، بعقوبة، ومدن أخرى. وقد لعبت النقابات التي تأسست عام 1930/1928 دورها في هذه الفعاليات للمرة الأولى.

وكانت حركة التحرر الكردية في نهاية أعوام العشرينات تتقدم كذلك بعد انتفاضة عام 1919 التي طرحت في مجرى نضالها خلق دولة كردية مستقلة. واستمرت الحركة الكردية بالتطور، وكانت في الواقع معزولة عن النضال التحرري للسكان العرب. ولم تتمكن السلطات البريطانية من إخضاع الشمال الكردي بصفة تامة، فكانت قد تركت أجزاء من المنطقة وحلبجة، راوندوز، العمادية، تعيش نمطاً من الإدارة الذاتية. وفي تشرين الثاني ـ نوفمبر/1922 نودي بالشيخ البرزنجي ملكاً على كردستان، على رأس دولة وحكومة مركزها مدينة السليمانية، واستمر يصد بنجاح القوات البريطانية حتى عام 1925.

وفي بداية الثلاثينات توصلت الحركة الكردية إلى ذروتها، إذ أن اتفاق عام 1930 كان قد جعل من مسألة الحكم الذاتي للأكراد هو الحل الإيجابي، الذي كانت لا الحكومة العراقية ولا البريطانية تقدم على حسمها، لذلك بقيت مفتوحة. وبعد أن نشر الاتفاق وتطورت في كردستان(تحت شعار مقاطعة الانتخابات البرلمانية)حركة احتجاج واسعة. فنهضت في مدينة السليمانية انتفاضة مسلحة، وكانت قيادة الانتفاضة بقيادة الشيخ البرزنجي الذي طالب بدولة كردية تحت الحماية البريطانية. وقد تمكن الجيش العراقي والشرطة بمساعدة القوات البريطانية في أيار ـ مايو/1931 من إنهاء الانتفاضة.

وفي حزيران ـ يونيو/1931، اشتعلت في الشمال الكردي مرة أخرى، انتفاضة جديدة بقيادة الشيخ أحمد ومصطفى البرزاني، لم تكن تهدف إلى رفع الاضطهاد القومي من خلال السلطة

العراقية فحسب، بل وكانت تنطوي على توجهات معادية للإنكليز، ولعب السلاح الجوي البريطاني دوراً حاسماً في دحر هذه الانتفاضة في أيار- مايو/1932.

وقد احتاجت الحركة القومية الكردية إلى سنوات عديدة لتشفى من هذه الضربات القوية، ولم تتمكن من ذلك إلّا خلال الحرب العالمية الثانية حيث استطاع الشعب الكردي أن ينهض من جديد من أجل حقوقه التاريخية. منح الإرهاب الدموي الذي مارسته حكومة نوري السعيد ضد الحركات والانتفاضات الشعبية، الحركة من أجل إصلاح الحكومة الديمقراطية دفعة جديدة، ففي 3/ تشرين الأول - أكتوبر/1932 قبل العراق كعضو في عصبة الأمم، وبذلك دخلت معاهدة 1930 حيز التنفيذ وانتهى الانتداب، وأعلن العراق كدولة مستقلة، وهو ما شكل نجاحاً مهماً للنضال التحرري للشعب العراقي.

سادساً : حركة التحرر في أعوام الثلاثينات

وبتغير النهج السياسي ارتخت القبضة الحديدية للسلطة الاستعمارية، وكان رفع نظام الانتداب مهماً في تغير الشكل، ولكن ليس من محتوى السيادة البريطانية في العراق.

وخلال 14 عاماً من (المهمة الحضارية) للاستعمار البريطاني، لم يكن لها نتائج إيجابية. واستمر العراق كما كان سابقاً متخلفاً بصورة كبيرة، وتنظر إليه الاحتكارات الرأسمالية كبلد زراعي. ويشيع الفقر لدى الفلاحين والعاطلين عن العمل والبروليتارية الرثة في المدن، والكثير من المتناقضات المركبة والمعقدة، القومية منها والدينية، وكذلك الصراعات، وهناك الجماهير الشعبية المحرومة من الحقوق، مثل الإرث الذي لا تستطيع القوى العراقية المتربعة على السلطة من إزاحته.

وبعد رفع الانتداب جرت إعادة تشكيل وتكتل في القوى السياسية وفي العلاقات فيما بينها في البلاد، وكانت فئات الإقطاع والكومبرادور مع نهاية السيطرة والسيادة البريطانية(وإن كان ذلك شكلياً) وتسليم السلطة السياسية إلى الأوساط العراقية، قد وصلت إلى أهدافها، فتخلت عن معارضتها المترددة الوجلة للاستعمار البريطاني، وغدت تلك الفئات العراقية من أوثق حلفائها في العراق.

وحتى بعد التبديلات المتعددة الكثيرة في الحكومات العراقية(من عام 1932 حتى عام 1939 كان هناك اثنا عشر حكومة مختلفة) التي لم تكن تجري على أساس أنها مختلفة بشكل جوهري فيما بينها حول القضايا السياسية الحاسمة، كالعلاقة مع بريطانيا العظمى مثلاً، بل من أجل التنافس على السلطة بين مجاميع إقطاعية، فقد كان هناك دائماً 40ـ 50 سياسياً يشكلون الحكومات الكثيرة المتعاقبة. وكان نوري السعيد وبصفة مستمرة، الشخصية الرئيسية في هذا المجال. وباستثناء حكومة حكمت سليمان 1937/1936، كان كافة المشتركين في الوزارات من الفئات الرجعية العراقية.

وقد استمر نوري السعيد مستنداً إلى علاقاته الوثيقة التي كونها منذ عهد السيادة التركية مع الشيوخ وكذلك إلى نفوذه الواسع في أوساط الحاشية في البلاط والجيش والشرطة، شخصية رئيسية في السياسة العراقية، حتى ثورة 1958 في الحكم كرئيس للوزراء أو كوزير، أو كشخصية مهمة من وراء الكواليس وفي مراكز التغير المهمة، وكسبب أيضاً لاستمرار الأزمات المتكررة. وكان التبديل المتكرر للوزارات العلامة المميزة للسياسة العراقية، وقد اعتبر السعيد صديقاً موالياً لبريطانيا العظمى، لكن كعدو مرير للتقدم الاجتماعي والديمقراطي في العراق، وكانت جميع مساعيه السياسية مكرسة لحماية المصالح البريطانية في العراق، والحفاظ على نمط العلاقات الاجتماعية القائمة في العراق وترسيخها وخنق كافة الاتجاهات المضادة لمساعيه.

ودخل نضال الشعب العراقي من أجل استقلال بلاده ومن أجل حكومة ديمقراطية مرحلة جديدة بعد رفع نظام الانتداب. وكنتيجة للموقف الذي اتخذته الأرستقراطية الإقطاعية بعد عام 1932 من حركة التحرر، بدء حدوث اندماج وثيق بين النضال ضد الاستعمار والنضال ضد الإقطاع. وكان الفلاحون يشكلون القوة الدافعة الرئيسية لحركة النضال من أجل الاستقلال، ولم تكن الطبقة العاملة العراقية تمثل بسبب التخلف الاجتماعي والاقتصادي للبلاد حتى بدء الثلاثينات، سوى 2، 2% من مجموع السكان، وبذلك كانت أضعف من حيث العدد مما هي عليه في سورية ومصر وفلسطين.

وبصفة خاصة كان عمال السكك الحديدية بعددهم البالغ 5، 700 عامل يمثلون أقوى مجموعة من العمال العراقيين، وكذلك عمال الموانئ في البصرة الذين كانت إضراباتهم ومطالبهم عاملاً ضاغطاً.

وبنتيجة التلاحم والاندماج الذي حدث في بداية الثلاثينات، نهضت الخلايا الماركسية في أجزاء عديدة من البلاد، وفي 31 / آذار - مارس/1934 تأسست "لجنة النضال ضد الإمبريالية والاستقلال" بقيادة يوسف سلمان يوسف "فهد" والذي سمي في عام 1935 بالحزب الشيوعي العراقي. وصدر العدد الأول من صحيفة نضال الشعب في تموز - يوليو/1935 كصحيفة مركزية للحزب الشيوعي العراقي، وقد ساهم هذا الحزب في المسيرة السياسية للشعب العراقي إلى جاني القوى الوطنية الأخرى.

وحتى رفع الانتداب كانت القوى الديمقراطية على الأغلب في مقدمة حركة الاستقلال، وهكذا دخل النضال التحرري بعد عام 1932 مرحلة جديدة، وكان لجماعة الأهالي فيها دور مهم لا سيما في قيادة المثقفين والبرجوازية الصغيرة الفتية. وكانت قد برزت من بين تلك القوى الطبقية عام 1931 والتي غدت نواة لحركة المعارضة في أعوام الثلاثينات، وفي مطلع فعالياتها كانت المجموعة تمارس عملاً دعائياً متأثرة بأفكار الثورة الفرنسية وطالبت بتأسيس نظام ديمقراطي في العراق. وتحت النفوذ الأيديولوجي للمتحدث باسم الجماعة عبد الفتاح إبراهيم، وكذلك محمد حديد الذي أسس عام 1934 ما عرف باسم المجموعة الشعبية والذي كان يرى أن الاشتراكية التي تنادي بها جماعة الأهالي باعتبارها تجلب الرخاء لكل الشعب، هدفاً مثالياً يستحق النضال من أجله.

وطرحت جماعة الأهالي برنامجاً يتضمن إصلاحاً اجتماعياً حقيقياً، كان أساساً لمصلحة البرجوازية الصغيرة(غالباً مستثمرين"أرباب عمل" صغار ومتوسطين)، وكانت طلباتهم تتركز على تحسين الأوضاع الحياتية للعمال وسن قانون للعمل، وإجازة شرعية عمل النقابات حرية الصحافة. وطالبت المجموعة أيضاً الاهتمام بالعمل. وكانت كافة أعداد الصحيفة التي صدرت بعد 2/كانون الثاني - يناير / 1932 تحمل صفحة بعنوان " صوت العمال ".

وكانت فعاليات النضال ضد الاستعمار مع تصاعد الحركة الشعبية المعادية للإقطاع، قد نجحت للمرة الأولى في 20/آذار - مارس/1933، بإيصال حزب الرخاء الوطني برئاسة رشيد عالي الكيلاني إلى السلطة، وكان الحزب قد قدم نقداً حاداً عام 1932/1930 ضد الاتفاقية العراقية - البريطانية لعام 1930، وبدأت سياسة الصداقة مع بريطانيا لحكومة نوري السعيد تظهر الآن وجهها الحقيقي. ولكن الحكومة لم تتمكن من تحقيق الأهداف بعد وصولها إلى الحكم والتي تأسس من أجلها الحزب، وكان فيصل قد تمكن من إبعاد خطر المعارضة التي كان يمثلها حزب الإخاء الوطني من خلال إشراكها في الحكم. وسرعان ما تنصل الجناح اليساري للحزب بقيادة جعفر أبو التمن وكامل الجادرجي وحكمت سليمان، عن سياسة الكيلاني، فغادروا الحزب وكوّنوا لأنفسهم مجموعة الأهالي.

ولم تنطو وزارة الكيلاني على أي تغيرات لا في السياسة الداخلية ولا الخارجية للبلاد، ووقفت كسابقاتها من الحكومات إزاء النقد الحاد الذي كان يوجه إليها من جماعة الأهالي التي كانت قيادتها معارضة للبرجوازية الصغيرة الديمقراطية واصطدمت بمقاومة عنيفة من الجماهير الشعبية.

أدت وفاة فيصل في 8/أيلول ـ سبتمبر/1933 إلى المزيد من تعميق الأزمة السياسية الداخلية، ولم يكن الملك غازي الذي استلم الدولة بعد وفاة والده المفاجئة متعاوناً مع سياسة الكيلاني، ودعم موقفه هذا بالانقلاب الذي حدث بتاريخ 28/ أيلول ـ سبتمبر/1933 ضد الحكومة، ولم يكن بوسع حتى الحكومات التي أعقبتها، (حكومة جميل المدفعي وعلي جودت) رغم تعاونها الوثيق مع نوري السعيد ومؤيديه، أن تهدأ البلاد وتجعلها مستقرة.

ورفعت الانتخابات البرلمانية لعام 1934 من حدة المعارضة الشعبية ضد الحكومة، بسبب التزوير في نتائج الانتخابات إذ كانت أسماء عدد من المشاركين من أرستقراطية القبائل الشيعية والشخصيات الشيعية الروحية قد شطب من قوائم الترشيح بصورة ظالمة ووضع بدلاً عنهم شخصيات سنية مخلصة للحكومة، وهذا ما جعل قيادات القبائل الشيعية في منطقة الفرات الأوسط تنهض ضد الحكومة مشتركة مع قيادات المعارضة التي وقفت ضد حكومة الإخاء الوطني وعملوا على إسقاط الوزارة. واستغل الشيوخ الأجواء التي كانت قد سادت خلال الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرت في أحوال الفلاحين المتردية، فنهضوا مع قبائلهم ضد الحكومة. فاندلعت الانتفاضة في كانون الثاني ـ يناير/1935 وشملت بسرعة مناطق بعيدة إلى وسط وجنوب العراق، وبصورة خاصة ألوية الديوانية، الحلة، المنتفك، ديالى التي هي مركز لتصدير التمور والحنطة التي كان لها وقع صعب مع آثار الأزمة الاقتصادية العالمية.

وكان ياسين الهاشمي الذي ترأّس حكومة الإخاء الوطني التي جاءت على أثر النهوض الفلاحي بتاريخ 17/ آذار ـ مارس/1935، قد وعد بتنفيذ المطالب لا سيما في مساهمة قوية للإقطاع الشيعي وأرستقراطية القبائل في السلطة، وبذلك فقد أصدر هؤلاء الشيوخ الأوامر إلى أعضاء قبائلهم بإلقاء السلاح.

ولكن الفلاحين واصلوا الانتفاضة بصرف النظر عن خيانة قادته، وقد حلت قيادات جديدة مؤلفة من ممثلي القوى التقدمية والمثقفين والحزب الشيوعي إلى قيادات الانتفاضة، وشكلوا " اللجنة المركزية للجبهة المعادية للإمبريالية " التي قامت بتنظيم انتفاضة الفلاحين، وقامت بأعمال التنسيق وقيادتها. وطالبت اللجنة المركزية بإلغاء معاهدة 1930، وتصفية القواعد العسكرية البريطانية، وتعديل الاتفاقية مع شركات النفط الأجنبية، وبانتخابات مباشرة وحرة، وشطب ديون الفلاحين، وتوزيع الأراضي الحكومية عليهم، وبذلك فقد نالت الانتفاضة الدعم، وذلك بقيام التظاهرات والاجتماعات في الكثير من المدن وبدأت التوجيهات المعادية للإمبريالية والإقطاع بالاتساع. ولكن العدو كان قوياً، ففي نهاية تموز ـ يوليو/1935 كان الجيش العراقي بقيادة الجنرال بكر صدقي والطيران البريطاني قد قام بقمع دموي للانتفاضة.

سابعاً: انقلاب 1936

ومع نهاية واندحار انتفاضة الفلاحين أسست حكومة الهاشمي نظاماً ديكتاتورياً، وبموجبه كان أي شكل من أشكال المعارضة غير ممكنة، كما لم يعد ممكناً تغير الوضع إلا بالقيام بانقلاب عسكري على الوزارة، وحيال هذه الظروف عبرت جماعة من الأهالي عن رأيها ومبادئها في النضال السلمي، وعولت على مبادرة حكمت سليمان وبكر صدقي الذي يتزعم مجموعة من الضباط المعادين لبريطانيا في قيادة مؤامرة ضد الحكومة.

وفي 30/تشرين الأول - أكتوبر/1936 تقدمت قوات بكر صدقي(بمعرفة الملك غازي) إلى بغداد وأرغمت الهاشمي على الاستقالة، ثم تشكيل وزارة جديدة برئاسة حكمت سليمان وثلاثة وزراء من جماعة الأهالي: أبو التمن، الجادرجي، يوسف عزالدين. واستلم بكر صدقي منصب رئاسة الأركان العامة، وبذلك جاءت إلى العراق لأول مرة حكومة تدعمها الأجنحة الديمقراطية المتحررة.
وكان من بين الإصلاحات العديدة التي أقرتها حكومة حكمت سليمان، توزيع الأراضي الحكومية على الفلاحين الفقراء الذي لا يملكون الأراضي، وإصدار عفو عن السجناء السياسيين والمطالبة بالصناعة الوطنية، منح الشرعية للنقابات وتحسين الضمان الاجتماعي. وقد لاقت هذه الإصلاحات التشجيع من الشغيلة الشعبية لهذه التحولات الاجتماعية الجدية، والسياسة الثابتة في تقلص النفوذ البريطاني. ومن أجل تحقيق البرنامج الإصلاحي ودعمه بأكثر ما يمكن من الفاعلية، أسس قادة الأهالي في تشرين الثاني - نوفمبر/1936 جمعية الإصلاح الشعبي(الذي حمل فيما بعد اسم حزب الشعب عام 1937)فكانت صحيفتهم (الرأي العام) بإدارة الشاعر التقدمي المعروف محمد مهدي الجواهري التي عملت من أجل تحقيق الإصلاحات وتعجيلها.

ولكن حكمت سليمان لم يفكر في حفظ وعوده، إذ كانت بالنسبة إليه الديماغوجية الاجتماعية وسيلة لترسيخ مواقعه في السلطة، ثم أن كبار ملاكي الأراضي وشيوخ القبائل كانوا يمثلون الأكثرية في البرلمان، وهي التي تصدت بالرفض للإصلاحات ولا سيما مخطط توزيع الأراضي على الفلاحين، ومارست ضغطاً متزايداً على الحكومة. واستجاب رئيس الوزراء حكمت سليمان للضغط وبدأ بالميل إلى أوساط اليمين. ولم تتخذ الحكومة أي إجراءات جدية للتغير في السياسة الداخلية والخارجية. وبصرف النظر عن مغازلة بكر صدقي مع الممثلين الرسميين لألمانيا الفاشية في العراق السفير غروبا Grobba، لم يكن هناك أي شيء ظاهر ومعلن ضد الإنكليز. وبسبب الاحتجاجات ضد سياسة حكمت سليمان، لا سيما ضد القمع الدموي للفعاليات الجماهيرية التي أصيبت بخيبة أمل، قدم الوزراء: الجادرجي، وأبو التمن، وإبراهيم في 19/حزيران - يونيو/1937 طلباتهم بالتخلي عن الحكومة إلى رئيس الوزراء الذي منع حزب الإصلاح الشعبي، وأبعد قادته عن البلاد.

وفي نفس الوقت كان بكر صدقي يعد انقلاباً ليتحرر من حلفائه المدنيين ويؤسس ديكتاتورية عسكرية. وقبل أن يتمكن من تحقيق خطته هذه، سقط قتيلاً في الموصل بتاريخ 11/ آب - أغسطس/1937 بمؤامرة أعدتها الإدارة البريطانية لأنها لم تكن مرتاحة لصلاته مع الفاشية الألمانية. وفي 17/ آب - أغسطس توجب على وزارة حكمت الاستقالة. وكانوا قد فقدوا قواعدهم بسبب خلاف بكر صدقي وحكمت سليمان مع الحركة الديمقراطية، فسهلوا بتلك الضربة المقابلة من الرجعية المحلية والإمبريالية، وهكذا انتهى التحالف بين البرجوازية والديمقراطية وقيادات الجيش، وانتصرت الرجعية العراقية ورجالها.

ثامناً : قبل الحرب العالمية الثانية

بعد سقوط وزارة حكمت سليمان، عاد السياسيون القدامى أمثال نوري السعيد رشيد عالي الكيلاني إلى العراق، وتشكلت وزارة جديدة برئاسة جميل المدفعي التي ركزت كل جهودها في إصدار قوانين تسوغ إرهاباً لا مثيل له أطلق في ملاحقة الشيوعيين والديمقراطيين. وقد سعى المدفعي في نفس الوقت إلى إجراءات مختلفة تؤدي إلى عزل الجيش عن السياسة لكي يستحيل تكرر أحداث تشرين الأول - أكتوبر/1934 ، وذلك بتسريح أنصار بكر صدقي ونقلوا من المناصب القيادية في الجيش، ولكنهم لم ينجحوا في إرغام المعارضة العسكرية على الصمت وفي إبعاد نفوذها عن السياسة، إذ تكونت نواة المقاومة في الجيش من مجموعة مؤلفة من سبعة ضباط كبار، كان ثلاثة منهم: رئيس الأركان حسين فوزي، العقيد أمين العمري، العقيد ياملكي يخفون ميولهم البريطانية.

والأربعة الآخرين هم: العقيد صلاح الدين الصباغ، العقيد كامل شبيب، العقيد فهمي سعيد، العقيد محمود سلمان، الذي كانوا مشهورين باسم العقداء الأربعة أو " المربع الذهبي "، وكانوا معادين لبريطانيا، وذوي أفكار قومية عربية ويحملون ميول ديكتاتورية عسكرية. وكانت ميول الملك غازي إلى جانب العقداء الأربعة، وكذلك الكيلاني الذي كان رئيساً للديوان الملكي، وعلى صلة وثيقة بهم. ونتيجة لعلاقاتهم مع عملاء الفاشية في العراق، فقد توصلوا إلى قناعة بأنهم وبمساعدة المحور فقط سيتمكنون من الوصول إلى أهدافهم.
وكان نفوذ الفاشية يتصاعد منذ بدء نشاطات السفير غروبا كمبعوث ألماني عام 1932، وتتعزز مساعي ألمانيا بكسب مواقع سياسية واقتصادية الذي كان يرافقه هجوم متعدد الجوانب ثقافي/سياسي ودعاية شاملة.

والحقيقة فإن الصداقة التقليدية بين الألمان والعرب، وعدائهم المشترك لبريطانيا كان رائجاً لا سيما في أوساط الجيش والشباب المثقف، وقد أدت إلى أن يسقط عدد غير قليل من السياسيين العراقيين في الوهم والضلال، إذ كانوا يرون في ألمانيا الفاشية التي وضعت آمالها فيما كانت تعتبره مثالاً يستحق التشبيه في خلق منظمات عسكرية للشبيبة الألمانية الهتلرية مثل: منظمة الشبيبة العراقية (الفتوة)، وكان سامي شوكت الأب الروحي لها وهو الذي ينتمي إلى حركة مؤيدة للألمان، معروفة في العراق باسم (خطباء العراق) وكان مفتي القدس الأكبر محمد أمين الحسيني الشخصية الرئيسية للوكالة الألمانية في العراق منذ هربه من سوريا في تشرين الأول - أكتوبر/1939 يقيم في بغداد.

ولم تكن كتلة الضباط المتعاطفة مع الفاشية تمتلك النفوذ الأكبر على السياسة العراقية، بل رئيس الأركان العامة حسين فوزي وكتلته. فقد توصلوا في 25/ كانون الأول - ديسمبر/ 1938 إلى تعين نوري السعيد رئيسا للوزارة. وكان نوري السعيد وباتباعه إجراءات ظالمة يقوم بجعل طريق الديكتاتورية إلى العراق سالكاً بحجة أن هناك مؤامرة تحاك ضد الحكومة، إذ كانت حساباته قائمة على تحالف مع حكمت سليمان في آذار - مارس/1939، ولكن موت الملك غازي في 3/ نيسان - أبريل/1939 نتيجة حادث سيارة والذي كان لعملاء بريطانيا يد فيه(كما تداولت ذلك الشائعات)، أدى ذلك إلى تعميق مطرد لأجواء العداء لبريطانيا في البلاد، فقد تم تنصيب الأمير عبد الإله ابن عم الملك وصياً على الملك فيصل الثاني الذي لم يكن قد بلغ بعد سن الرشد.
بوجود نوري السعيد وعبد الإله على قمة السلطة في العراق، بدأت الحرب العالمية الثانية وكان بوسع بريطانيا الاعتماد عليهما.

هوامش الفصل الخامس

(1) Bell, G, F.: The Letters,d. Ii. London 1927, P. 601

(2) Milovanov , I, / Sejful – Muljukor, F. : Irak veeera i Segodnga, Moskau, 1959, S. 15

(3) الأرمني كالوس سركيس كولبنكيان Calust Serkis Gulbenkianكان خلال الحرب العالمية الأولى قد قدم خدمات إلى شركة TPC لذلك فقد كان مشاركاً بنسبة 5% في رأس المال.

(4) كان حزب العهد قد أخذ محل حزب التقدم(حزب عبد المحسن السعدون) الذي أدرك أن استقلال البلاد لا يتوصل إليه إلا بالتحالف مع بريطانيا العظمى، وفي تشرين الثاني - نوفمبر/1929 انتحر عبد المحسن السعدون في بغداد.

الفصل السادس

فلسطين تحت سيادة الانتداب البريطاني

أولاً : شروط الموقف الاجتماعي /الاقتصادي.
ثانياً : تشكل الصهيونية السياسية حتى بيان بلفور.
ثالثاً : تأسيس نظام الانتداب البريطاني.
رابعاً : حركة التحرر الفلسطينية 1920 /1929.
خامساً : تطور الصهيونية في فلسطين.
سادساً : حركة التحرر الفلسطينية في 1924/1939.

أولاً: الظروف والمعطيات الاجتماعية والاقتصادية

في نهاية الحرب العالمية الأولى كان عدد السكان العرب في فلسطين يناهز الـ 650 ألف نسمة(بما في ذلك حوالي 100 ألف من البدو) يمثلون الأغلبية العظمى من السكان، أي 93% من مجموع سكان البلاد. وكان نمط الإنتاج الإقطاعي يتسيد البناء الاجتماعي هيمنة 250 عائلة عربية يمثلون طبقة الإقطاع من ملاكي الأراضي يمتلكون نحو 50% من الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة، كما كانت البنى الارتكازية مسخرة لمصلحة هذه الطبقة.

وبامتلاكها 60 ألف دونم من الأراضي(1 دونم = 0،25 هكتار)كانت أسرة عبد الهادي تعد من أقوى العائلات الاقتصادية، تليها عائلة الحسيني والتاجي، ولكل منهما 50 ألف دونم من الأراضي. وكان معظم منتسبي الفئات العليا للإقطاع يتلقون العلم في المؤسسات الأجنبية، ويعيشون أما في مدن فلسطين أو في سوريا، لبنان، فرنسا، تاركين إدارة أملاكهم إلى ممثلين لهم في فلسطين ليمارسوا دور سادة إقطاع الأرض والسيادة الروحية على أتباعهم، وعلى فئات المثقفين ونفوذاً معيناً على الحياة الاجتماعية في البلاد.

وشكلت الزراعة أساس الوجود لحوالي 80% من السكان بما في ذلك جزء من المدن نفسها حيث يمارسون فعاليات زراعية. وكانت الفلاحة الصغيرة تمثل اقتصاد الفلاحين الذين يستأجرون الأراضي غالباً، وكان الإقطاعيون من أصحاب الأراضي يستخدمون الفلاحين إما كأفراد، أو القرية برمتها مقابل تقديم نسبة من الإنتاج لقاء استئجار الأرض تبلغ 5/1، وقد تصل النسبة إلى 30% من المنتج.

وقد ازداد الوضع صعوبة بشكل كبير من خلال دفع الضرائب العالية التي كانت كما في فترة ما قبل الحرب والسيادة التركية وبعدها إلى إدارة الاحتلال الاستعمارية والضرائب التي كانت قائمة في فلسطين مثل ضريبة العشر، وكانت محملة بصفة جوهرية على كاهل الفلاحين، وفي ذلك كان مورد العشر من الفلاحين وحده يمثل 40% من العائدات. وكانت المدفوعات الظالمة والقروض غير المناسبة تؤدي بالفلاحين إلى الفقر، وهذا كان يؤدي في غضون فترة قرض من 4 إلى 8 أشهر إلى فائدة مركبة تتراوح من 75% إلى 150%.

وأدى الاستغلال وبدرجات عالية الذي ابتزوا بها الفلاحين بجهدهم وكدهم في مجال الإنتاج الزراعي، إلى هبوط في مستوى المعيشة للفلاحين وكذلك إلى جمود في تطور قوى الإنتاج في هذا المجال الاقتصادي.

وكان 10 إلى 15% من السكان يرتبط بالقطاع الصناعي في الاقتصاد، الذي كان عملياً في المرحلة الابتدائية، مرحلة الورش اليدوية(المانفكتورات)، وكان هناك على الأغلب بعض المعدات التكنيكية البسيطة في الورش الصغيرة، وكانت تلك المصانع تنتج بدرجة رئيسية زيت الزيتون والصابون والمنسوجات أحياناً.

وكان الإنتاج السنوي لمعاصر الزيتون على الأغلب يتركز في مدن: نابلس، يافا، حيفا، القدس، ويصل إلى 6 آلاف طن ويصدر 7 آلاف طن منه خارج البلاد، أما الإنتاج السنوي من الصابون فقد كان يبلغ 2500 طن، ويصدر بسبب جودته العالية إلى الخارج.

وكان هناك أيضاً حوالي 240 مطحنة حبوب منها 135 بسيطة التكوين، والأخرى كانت تعمل جزئياً بالبخار وأحياناً بمحركات الديزل يبلغ إنتاجها 70 ألف طن سنوياً. وفي مركز إنتاج النسيج في مجدل وفي بيت لحم وغزة، كان الإنتاج السنوي يبلغ حوالي 500 نول أي حوالي 90 ألف طن من النسيج القطني، وكان العمل يشمل أيضاً أصواف وحرير طبيعي(دودة القز).

وكان العدد المهم من العاملين يتركز في قطاع صناعات الورش، التي كان 124 منها ينتج الحصران و114 ينتج الأحذية و101 ورشة تعمل في المعادن، وكان عدد لا يحصى من الورش يختص بالأعمال الخزفية ومركزها في مدينة غزة، القدس، الرملة، فيما كان إنتاج الزجاج يتركز في حبرون، وأدوات الزينة والأعمال اليدوية الأخرى في بيت لحم ورام الله، وإنتاج السجاد في القدس، والدباغة في غزة وحبرون.

صوب هذا البلد العربي تركزت المساعي التوسعية الصهيونية منذ نهاية القرن التاسع عشر.

ثانياً: تكوّن الصهيونية السياسية وحتى وعد بلفور

الصهيونية السياسية: هي حركة أيديولوجية سياسية للجناح القومي للبرجوازية الدينية اليهودية، تشكلت في مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الإمبريالية. وفي مرحلة تكونها كانت البورجوازية في شرق وغرب أوربا قد أشعلت العداء للسامية في محاولة لصرف أنظار الجماهير المستغلة في النضال ضد النظام الرأسمالي وحرفها عن ذلك المسار.

وقد مثلت البرجوازية القومية التي أنتجت الصهيونية كشعار لحل مشاكل معاداة السامية، النقطة التي انطلقت منها في معاداة الأفكار التقدمية و لا تقيم الصهيونية العداء لها ولأفكارها على أنها ظاهرة اجتماعية، بل تستخدمها كسلاح بيد القوى الرجعية في ترسيخ مواقعها في السلطة، وهي تنكر الصفة الاجتماعية في اللاسامية، وأعلنت بما يعد عداء وتناقض قومي في نتيجته مستقلاً عن النظام الاجتماعي وظواهره المطروحة وادعائها بأن جميع اليهود المؤمنين هم شعب مختار من الله، وبذلك يمتلك شخصية قومية على هذا الأساس.

وبسبب اختيارهم(المفترض) من الله فإنه من غير الممكن لأبناء الديانة اليهودية أن يندمجوا أو يختلطوا ويفرضوا ما منحته لهم الطبيعة من التحفظات اللاسامية لدى أبناء الديانات الأخرى، الأمر الذي يسبب لهم الكراهية لليهود، والإمكانية الوحيدة لمواجهة ملاحقة اليهود والتغلب على العداء للسامية يكمن في إعادة تجميع أبناء الديانة اليهودية في دولة قومية يهودية واحدة. وقد عين هذا المكان في فلسطين لبناء الدولة المقبلة، حيث كانت القيادة الصهيونية تجري عمليات هجرة تاريخية لليهود إلى المنطقة، التي شهدت أكبر توسع لدولة إسرائيلية، وكان في عهد الملك داود (النصف الأول للقرن العاشر قبل الميلاد) وسالومو (965 ق.م).

وقد برهنت الصهيونية منذ نشوئها على أنها أيديولوجية مضللة للشغيلة فهي كما وصفها لينين متعددة الوجوه، تعتمد على الأكاذيب المطلقة وذات محتوى رجعي.(1)وهي تبدو غير معقولة بتصورها: أن الصهيونية ترى في وجود معاداة السامية أفضل أرضية خصبة من أجل نموها وكانت على استعداد للاتفاق مع قياداتهم.

وتطورت الصهيونية إلى أداة بيد البرجوازية لشق وإضعاف الحركة العمالية في بعض البلدان وكذلك على الصعيد العالمي. وعدا عن ذلك فإنها من خلال زحفها التوسعي، أصبحت تمثل التهديد المباشر لوجود الشعوب العربية المشرقية ولا سيما الشعب العربي الفلسطيني، وهي تمثل في المرحلة الراهنة العنصر الذي يعرض السلام في الشرق الأوسط إلى المخاطر.

ويسعى جوهر الصهيونية التوسعي المعادي للديمقراطية إلى إقامة تحالفات مع شركاء لتحقيق فعالياتها المعارضة للقانون الدولي، وعدم تقدير واحترام حقوق ومصالح الشعوب العربية، والوقوف إلى جانب القوى الرجعية في العالم. وعندما نهضت هذه الدولة عملت وتعاونت بصورة وثيقة مع الاستعمار، كما كانت تابعاً فاسداً في خدمة الإمبريالية.

وكان تطور الصهيونية حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى يسير بقليل من النجاح. فقد كان صداها محصوراً بين أوساط مثقفي البرجوازية والطلبة على نطاق ضيق فقط. ولكن ممثلي البرجوازية اليهودية الكبيرة تصرفوا(مع بعض الاستثناءات)، كعائلة روتشيلد مثلاً Rotschild، بصبر وتريث.

وكان الهدف الذي تم تحديده هو خلق دولة رسمية قانونية، وطن أم للشعب اليهودي في فلسطين" من خلال المطالبة بالهجرة إلى فلسطين بواسطة فلاحين يهود، عمال يدويين وصناع حرفيين " ومن خلال "خطوة نحو النجاح " والتحضير لإقامة حكومة (2)، وكانت هناك بعض الأدوات منها المؤسسة المالية التي تأسست في لندن وهي: البنك الاستعماري اليهودي The Jewich Colonial Trust الذي قام عام 1901 بتمويل شراء الأراضي عبر الصندوق القومي اليهودي Keren Kayemeth Le Israel، وكذلك الشركة التي تأسست عام 1908: شركة بناء وزراعة الأرض في فلسطين Palestine Land Devolopment company Iseael، وكذلك المؤسسة "دائرة فلسطين" وهكذا حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى كان توازن الصهيونية قد تطور.

وظلت الصهيونية لا تمثل إلا جزءاً يسيراً لا يتجاوز 1% من مجموع السكان بالنسبة إلى مجموع الناس من الديانة اليهودية(100 ألف نسمة) عام 1913. وما كان بالإمكان بعد التوسع إلى الناس الميسورين اجتماعياً , وكان الأتباع الرئيسيين للصهيونية ظلوا كما في السابق الفئات الوسيطة من البرجوازية الصغيرة ويتقدمهم المثقفين والطلاب والبروليتاريا الرثة، لذلك فقد كانت عملية بناء المستعمرات الصهيونية في فلسطين تدور ببطء شديد والسكان اليهود كانوا يمثلون أقل من 8% من مجموع سكان البلاد ويمتلكون حوالي 40 ألف هكتار وذلك لا يمثل أكثر من 2،5% من الأراضي.(3)

ونشطت المنظمة الصهيونية العالمية حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى، وكانت فعالياتها تتزايد وذلك بهدف كسب القوى الغربية الإمبريالية كحليف لها بالدرجة الأولى. وتوصل هذا النشاط إلى نجاح، ففي عام 1916 كان لويد جورج Loyd George رئيساً للوزارة في مجلس الوزراء البريطاني الذي قرر أن يستخدم الصهيونية لمصلحة ونفوذ الإمبريالية البريطانية وأيضاً في التنافس الإمبريالي وكذلك ضد حركة التحرر العربية.

وعلى شكل رسالة بعث بها اللورد بلفور إلى اللورد روتشيلد/ أحد أكبر ممثلي الحركة الصهيونية نفوذاً، نشرها مجلس الوزراء البريطاني في 2/تشرين الثاني - نوفمبر/ 1917، على شكل بيان ورد فيه " أن حكومة جلالتها تنظر إلى خلق وطن للشعب اليهودي في فلسطين بارتياح وإنها تقرها من أجل تحقيق هذا الهدف وتسهيله، فيما يجب أن يفهم جيداً أن الحقوق المدنية والدينية للجماعات غير اليهودية ينبغي أن لا يلحق بها الضرر في فلسطين وأن لا تكون موضع تساؤل ".(4)

وتظهر هذه الوثيقة السياسية المنافقة للإمبريالية البريطانية ضد العرب وتعبر عن العمل المشترك للإمبريالية البريطانية مع الصهيونية لاستعباد الشعب العربي الفلسطيني.

ثالثاً : تأسيس سيادة الانتداب البريطاني

كانت الحكومة البريطانية قد اتخذت الخطوة الحاسمة الأولى من أجل إخضاع الشعب العربي الفلسطيني بالتفاهم مع قادة المنظمة الصهيونية العالمية في مؤتمر السلام المنعقد في فرساي، بإدارة وإشراف نائب رئيس(آنذاك)المنظمة الصهيونية العالمية حاييم وايزمن، تحت شعار التحالف مع الصهيونية على أساس الدعم البريطاني المباشر.

وكان الوفد البريطاني قد أكد عند تقسيم غنائم الحرب على أن تكون فلسطين منطقة نفوذ بريطانية. وفي 25/ نيسان ـ أبريل / 1920 اعترف مؤتمر سان ريمو بالحقوق الاستعمارية على (الأرض المقدسة ـ فلسطين) من خلال تحميل مهمة الانتداب إلى بريطانيا العظمى وكانت عصبة الأمم قد عرضت على الحكومة البريطانية في 6/ تموز ـ يوليو/1920 مشروع الانتداب الأول وصادق على ذلك النص بصفة نهائية في 24/ تموز ـ يوليو/1922.

ولم يكن الانتداب البريطاني يختلف جوهرياً عن سائر مناطق الانتداب التي أطلق عليها (منطقة الانتداب A) بينما كانت اتفاقية الانتداب الفرنسية على سوريا تضم على سبيل المثال:" اتخاذ الإجراءات لغرض تسهيل التطور التدريجي لسوريا ولبنان إلى دولة مستقلة"(الفقرة 1- 2)، كان انتداب فلسطين بادئ ذي بدء تأسيس سيادة استعمارية مباشرة. وبعد أن تم لبريطانيا ذلك حيث نصت على:" كافة السلطات التشريعية والإدارية "(الفقرة 1)والسيطرة غير المحدودة على القضاء(الفقرة 9)، وكذلك في مجال العلاقات الخارجية(الفقرة 12) وكذلك الحق في عقد الاتفاقيات باسم فلسطين، ولها في ذلك(لسلطات الانتداب البريطانية) الصلاحية في أن تنظم قوى مسلحة من بين صفوف السكان الفلسطينيين تحت سيطرتها المباشرة، وهذه ليست فقط لأغراض الدفاع عن مناطق الانتداب، بل أنها وحسب حاجة بريطانيا في استخدامها خارج فلسطين، وكذلك في تمركز قوات غير محدودة من جيشها على الأراضي الفلسطينية واستخدام كافة قواعدها العسكرية(الفقرة 17). وحمل نظام الانتداب بريطانيا "كامل المسؤولية على المدن المقدسة والأماكن والأبنية الدينية في فلسطين(الفقرات 16،14،13) كما أنه أمن للاحتكارات البريطانية النهب الاقتصادي للبلاد(الفقرة 18،11).وقد أكد نص التوكيل أولوية بريطانيا العظمى للصهيونية ومنحها حقوقاً عظيمة تمكنها من تحقيق المكاسب.

وبغض النظر عن بيان بلفور الذي جاء الجزء الأهم منه في الديباجة التي أرست نظام الانتداب الذي كان قد نص في جملة فقراته: "شروط سياسية واقتصادية" في فلسطين يضمن تأسيس وطن لليهود(الفقرة 2) ولهذا الغرض فقد عولت الإدارة البريطانية وعملت على تسهيل هجرة اليهود(الفقرة6) إلى مستوطنات مقفلة لليهود في البلاد(مع بيان أن ذلك ليس للأغراض العامة للدولة المطلوبة ــ أرض غير مزروعة) لتشجيعها (الفقرة 6)، ومنح الجنسية الفلسطينية لليهود(الفقرة 7)، واعتبار اللغة العبرية إلى جانب اللغة الإنكليزية والعربية في الدوائر الفلسطينية(الفقرة22).

وكانت الوكالة اليهودية Jewish Agency التي هي واحدة من علامات التجسيد العلني للوكالات اليهودية، وهي بالتالي واحدة من الأعمال التنفيذية للمنظمة الصهيونية العالمية، قد جهزت بالصلاحيات من أجل أن تجتمع وتقرر كشريك للإدارة الاستعمارية البريطانية، وليس فقط في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والقضايا الأخرى، ومسائل التعاون المشترك، بل وأيضاً خلق الدولة القومية اليهودية، وتحقيق مصالح السكان اليهود في فلسطين. وهم مطالبين

أيضاً "بالمساعدة والمساهمة بتطوير البلاد" (الفقرة4) وهذا يعني: اقتسام الاضطهاد الاستعماري والاستقلال للشعب الفلسطيني.

وقد جاء التصديق على الانتداب أيضاً إلى فلسطين قبل ذلك التاريخ الرسمي. ففي 1/تموز - يوليو/1920 تم حل حكومة الاحتلال البريطانية التي كانت تدير البلاد قبل ذلك الوقت نظام إدارة الانتداب التابعة وسلمت مهامها إلى إدارة المستعمرات البريطانية مباشرة.

وكان أعلى ممثل للسياسة البريطانية في فلسطين هو القوميسار الأعلى، ويتبع مباشرة إلى وزير المستعمرات ومسؤول أمامه وعندما حلت هذه الدائرة، أعتمد على قوات الاحتلال في أداء مهامه التي كانت عام 1921 ثلاثة أفواج (كتائب)مشاة وثلاثة كتائب خيالة مع مدفعية وسرب طيران(يبلغ مجموعها 4ألاف رجل)، وكذلك قوة جندرمة مؤلفة من 800 رجل مع قوة من الشرطة مؤلفة من عناصر محلية، وكانت كافة المناصب الهامة في المدن على مستوى اللواء(المحافظة) وحتى مستوى الدوائر(الأقضية والنواحي)، بأيدي الموظفين البريطانيين، ولم يبق للعرب الفلسطينيين من الوظائف سوى بعض الفعاليات التنفيذية التكنيكية وعلى مستوى محدود تحت سيطرة الأنظمة الإدارية البريطانية. وكان العرب يمتلكون الإمكانية في تسيير النظام محلياً، وكان المختار(العمدة) عضواً في إدارة التعاونية أو الجمعية ويسمى من خلال القوميسار البريطاني في ذلك القضاء أو الناحية وله أن يستدعيه متى شاء.

وخلقت فكرة إنشاء الصهيونية(للوطن المقدس) الشروط المناسبة، فقد استدعوا أصدقائهم من الصهاينة ومعتمديهم في احتكار شل Shell، الشخص الذي يدعى هربرت صموئيل Herbert Samuel الذي كان منذ عام 1914 قد خطط من أجل نشر الصهيونية في فلسطين تحت السيادة البريطانية. فقد عين بمنصب القوميسار الأعلى وكان صديقاً شخصياً لوايزمان، كما عين ويندهام ديدس Wyndham Deedes كنائب أول للقوميسار الأعلى وعضواً فعالاً في الحركة الصهيونية ونورمان بينتفيتش Norman BBentwich مديراً عاماً.

وقد طلب القوميسار الأعلى بعد استلامه لمنصبه مباشرة تطوير ما كان قائماً فعلاً، وخلق منظمات صهيونية جديدة ذات إدارات ذاتية(مثل تعاونية إدارة البلدة) وتأسيس إدارة للتربية تخضع لها المدارس الصهيونية والمؤسسات التعليمية الأخرى وتأسيس مؤسسة عسكرية هي منظمة الهاغاناه Hagana من خلال الوكالة اليهودية. وقد فتح ذلك أبواب فلسطين للهجرة اليهودية وعمل الصندوق الصهيوني على الاستيلاء على مناطق وأراض عامة مثل كبارة، وعتليت، وتلال كسارة، وفي نفس الوقت كانت تعمل من خلال إجراءات مثل غلق البنك الزراعي وإعادة الحياة إلى نظام زراعي عثماني واتباع سياسة ضرائب تهدف إلى تحويل الأراضي العربية إلى أيدي الصهاينة. وعمل القوميسار الأعلى على اعتماد اللغة العبرية واعتبر أن اسم البلاد في الترجمة يصبح إسرائيل، الأمر الذي كان يمثل الاعتراف لما كانت الصهيونية تسعى إليه في فلسطين.

رابعاً : حركة التحرر الفلسطيني من 1920 إلى 1929

اصطدم تأسيس النظام الاستعماري من خلال الإمبريالية البريطانية بالرفض الحاد من الشعب العربي الفلسطيني، وقد تأكدت بريطانيا من ذلك في الوقت الذي ابتدأ فيه الحاكم العسكري البريطاني الجنرال بولز Bols بفرض الانتداب ونشر بيان وإعلان بلفور عام 1919، الأمر الذي أطلق في عموم البلاد التظاهرات وفعاليات الاحتجاج.

وكان المسلمون يمثلون 85% من السكان والمسيحيين العرب 15%، وقد اتفقوا لأول مرة على النضال المشترك. فوقف ممثلو الطبقات والفئات الاجتماعية في جميع المدن "اتحاد المسلمين والمسيحيين"، وقد وجدوا أنفسهم غالباً تحت قيادة شبان وطنيين مثقفين ومن المشتركين سابقاً في "انتفاضة الصحراء"، وها هم قد تنادوا عام 1919 لعقد "المؤتمر الفلسطيني الأول" في القدس. وقد رفض المؤتمر إعلان بلفور والانتداب والصهيونية والهجرة اليهودية بصورة حاسمة، وطالب بالاعتراف بأن فلسطين هي جزء من سوريا , وفي احتفالات النبي موسى، 4ـ 8 نيسان ـ أبريل/1920 تحول الاحتفال في القدس إلى تظاهرة معادية للاستعمار والصهيونية، وللمرة الأولى تحدث هجمات عربية عفوية على المستوطنين اليهود الصهاينة.

وبعد طرد فيصل من سوريا رفع المؤتمر الوطني(القومي) السوري الثالث في دورة انعقاده في كانون الأول ـ ديسمبر/1920 بحيفا (إحلال حكومة وطنية تجري الانتخابات الديمقراطية من أجل برلمان يكون مسؤولاً"(5) كمطلب رئيسي، وأن وفداً بقيادة موسى قاسم باشا الحسيني رئيس بلدية القدس السابق الذي كان قد استقال بسبب الإجراءات الموالية للصهاينة التي اتخذتها إدارة الانتداب البريطانية، كان قد كلف بإيصال مطالب حركة التحرر القومي العربية إلى وزير المستعمرات البريطاني ونستون تشرشل.

وفي اللقاءات الأولى التي جرت في آذار ـ مارس/1921 في القدس رفض تشرشل وقف الاستيطان. ومما أكده أيضاً "أنكم تطلبون مني سحب بيان بلفور وإيقاف الاستيطان، وهذا ما لا يقع ضمن سلطتي وليس من رغباتي" (6) و" إن الشكل الحالي للحكومة سيبقى لسنوات طويلة على ما هو عليه، وخطوة فخطوة سوف نقوم بتطوير المؤسسات التمثيلية التي ستؤدي إلى الحكم الذاتي، ولكن أحفادنا سوف لن يعيشوا ليصلوا إلى هذا الهدف ".(7)
وبعد رفض المطالب العربية بوقت قصير كشف عن عملية تهريب سلاح كبيرة لمنظمة الهاغاناه الصهيونية، وبذلك نهض دليل صريح آخر على موقف الحكومة البريطانية الموالي للصهيونية, ولم يكن رد الشعب الفلسطيني على السياسة الاستعمارية البريطانية وضد الفعاليات الصهيونية سوى القيام بالانتفاضة. وكانت أولى الفعاليات في 1/ أيار ـ مايو/1921 بالهجمات على مراكز الاستيطان والهجرة في يافا، ثم سرى ذلك إلى جميع أجزاء البلاد بقيادة الاتحاد الإسلامي المسيحي، ولم تكن محددة بطبقة معينة بل شارك فيها كافة السكان العرب(8) مسلمين ومسيحيين، ولم تتمكن الإدارة الاستعمارية من قمع الانتفاضة إلا بعد مرور أسبوعين وباستخدام القوات العسكرية.

بعد هذا الفصل الدموي بدأت سلطات الاستعمار البريطاني تقوي وتعزز من إمكانية القوى الإقطاعية العربية التي توجهت إليها الإدارة الاستعمارية من خلال جذرها ومواقعها الاجتماعية لتمارس من خلالها نفوذاً كبيراً على السكان. وكان من أبرز ممثليهم راغب بك النشاشيبي، والحاج أمين الحسيني وكلاهما ينتميان إلى عائلات كبار ملاكي الأرض.

وكان راغب النشاشيبي وهو عضو سابق في البرلمان التركي، وله مكانته في الأوساط التجارية وهي المهنة التي كان يتجه إليها أبناء الإقطاعيين من المثقفين الذين يمارسون استقلالاً يشبه في أساليبه المرحلة السابقة للرأسمالية. وكانت لهم مكانة مهمة وكبيرة وكان عمدة القدس(رئيس البلدية)فراج أفندي يعد من أبرز أتباعهم وكذلك عمدة نابلس سليمان تونكان، وكذلك المالك الكبير عبد الرحمن بك التاجي، وموسى أفندي أبو الجبن.

وكان راغب بك النشاشيبي يميل إلى التنسيق مع السلطة الاستعمارية ويرفض أية فعالية تنطوي على العنف لإزاحتهم، ولكنه كان يطالب بإصلاحات تؤدي إلى أن يستلم المثقفون العرب حتى الوظائف الكبيرة التي تضمن التجارة العربية وكذلك الإنتاج الحرفي، وكان مستعداً على هذا الأساس لأي تعاون مقترح مع سلطات الاستعمار حتى بعد أن علم بموقف الإنكليز النهائي من بيان بلفور ورفض التراجع عنه، وبذلك كان النشاشيبي وأتباعه من الذين يدعمون السياسة البريطانية من بين السكان العرب.

وقد حاول الحاج أمين الحسيني وهو أحد من الشخصيات الدينية بمساعيه الأنانية للسلطة أن ينال (بسبب نفوذه) شيئاً من الإدارة البريطانية، وهو الذي رأى في الصهيونية السبب في بداية فساد وتحلل النظام الإقطاعي لذلك فقد طرح نفسه خصماً لا يرحم ضد الصهيونية مع اتجاهات متزايدة معادية للسامية وقد زاد بيان بلفور من مرارة عدائه.

وفي عام 1921 أيضاً عين القوميسار البريطاني النشاشيبي في وظيفة عمدة القدس وعدداً من أنصاره وأتباعه في مناصب أقل أهمية، كما تم تعين أمين الحسيني بمنصب المفتي في المجلس الإسلامي الأعلى وهذه الوظيفة كانت قوية من خلال إدارة المحكمة الإسلامية وإدارة الأوقاف وحق التصرف. وكان تحت تصرفه جهاز من الموظفين والمنظمين جيداً، مع دخل يقرب من 50 إلى 60 ألف جنيه وقد استطاع الحسيني لاحقاً أن ينال استقلالاً في عمله من السلطات الاستعمارية البريطانية.

وبينما كان القوميسار صاموئيل ماضياً في إجراءاته هذه، كان نفوذ الحاج أمين يتنامى في حركة التحرر العربية منذ أواسط العشرينات التي تواصلت صداماتها بين الحين والآخر مع الأهداف التي يسعى لها مجلس الوزراء البريطاني والإدارة الاستعمارية لعام 1922.(9) في استخدام ممثلين عرب(لصالح الإنكليز) من خلال تأسيس (دائرة تشريع القوانين) (10) Advisory Council(11)والوكالة العربية(12) التي رفضت من خلال ممثلي المؤتمر القومي الفلسطيني.

وبعد تنظيم إضراب واسع النطاق في البلاد معاد للاستعمار بمناسبة زيارة بلفور إلى فلسطين، اشتدت فعاليات المؤتمر القومي الفلسطيني، ولم يعد الحاج أمين الحسيني من كبار رجال الدين فحسب بل وكقائد معترف به في أوساط السكان العرب، كما أن فعالياته التحريضية ضد الصهيونية قد تزامنت مع أطماع وتوسع الحركة الصهيونية في أخصب الأراضي الزراعية على حساب الشعب العربي الفلسطيني.

خامساً : تطور الصهيونية في فلسطين

كما كانت حكومة المحافظين البريطانية برئاسة بالدوين Baldwin، كذلك مضت حكومة العمال أيضاً برئاسة ماك دونالد MacDonald في سياسة موالية للصهيونية، وفي 2/شباط - فبراير/1929 صادق وزير المستعمرات توماس في بيان أعلنه في مجلس العموم على إعلان بلفور.

واستغلت المنظمة الصهيونية العالمية الدعم الاستعماري فمضت في خرق فظ لحقوق الشعب العربي الفلسطيني في حق تقرير المصير. ورغم المقاومة الشديدة التي أبداها الفلسطينيون، فقد تواصلت الهجرة الاستيطانية والسياسة الاقتصادية التوسعية وتطوير الخلايا إلى منظمات لإدارة الدولة وتنظيم الاضطهاد والقمع، وكذلك طرد جماهير من الفلاحين من أراضيهم ومزارعهم من أجل التوصل إلى أهدافهم بسرعة ليحصلوا على زيادة في عدد السكان الصهاينة اليهود تمهيداً لإعلان دولتهم.

وقادت مساعي تحقيق برنامج واسع كهذا إلى مطالب أخرى، إذ بعد الالتزام الرسمي الذي قدمته الإمبريالية البريطانية للحركة الصهيونية، تغير موقف البرجوازية اليهودية الكبيرة في بريطانيا بصفة خاصة والولايات المتحدة الأمريكية، إذ ساهمت هذه في غالبيتها تمويل الحركة كما استلمت مواقع قيادية ضمن المنظمة الصهيونية. ومن وراء قناع الإنسانية وتحت حماية الحراب البريطانية، استغلت الفرصة (ومن صلات وثيقة مع ممثلين مسيحيين للاحتكارات) وكذلك من خلال استثمارات رأسمالية في الأراضي المقدسة بنوايا مسبقة لتأسيس دولة صهيونية يهودية واستغلال الثروات الطبيعية لهذه المنطقة وسحب أرباح عالية.

وتصاعدت في العقود الأولى من عهد سيادة الانتداب البريطاني، نسبة السكان اليهود إلى مجموع سكان فلسطين فبلغت 18% وهذا التطور والنمو بنسبة السكان اليهود كان بالدرجة الأولى نتيجة لموقف سلطة الاستعمار البريطاني من الهجرة الاستيطانية الجماعية من عام 1919 حتى عام 1923 حيث جاء إلى البلاد 35 ألف مهاجر وغالبيتهم من الشباب من الأقطار الأوربية من عشرين مركزاً كان قد تأسس لهذا الغرض، وكانت منظمة كالوتس Chaluz Organisation قد عملت في هذا المجال في دورات تدريبية على إقامة المعسكرات وإرسالهم إلى فلسطين، وكذلك منظمة الياهة الرابعة Aliyah 4 التي أرسلت من 1924 حتى عام 1931، حوالي 82 ألف شخص من بينهم بولونيون من الفئات المتوسطة، أرسلوا إلى فلسطين.(13)، وبذلك فقد ارتفعت نسبة اليهود بين السكان حتى عام 1931 بالمقارنة مع عام 1922 في المدن من 26% إلى 33% وفي الريف من3 إلى 7%.

وفي نفس الوقت مثّل خلق كيان اقتصادي صهيوني يهودي مستقل ومتطور بالمقابل إلى السكان العرب، قطاعاً اقتصادياً متطوراً وسيكون القاعدة الاقتصادية للدولة المقبلة، وأيضاً كنتيجة للتغاضي في التوسع والتمدد في الأراضي الحكومية من خلال الإدارة الاستعمارية والاستيلاء على أراضٍ لإقطاعيين فلسطينيين يقيمون في لبنان، كما على سبيل المثال عائلة سرسق التي تعيش في بيروت، استولى الاستيطان الصهيوني على 1،002،000 دونم من أراضيهم، وظلت هذه الأرض ملكية صهيونية، وبناء على طلب الصهاينة فقد أخليت من الفلاحين العرب. وكان الفلاحون يطردون في أغلب الأحيان من الأرض رغماً عنهم وبالقوة من قبل المستوطنين الصهاينة الذين كانوا ينالون الدعم من قوات البريطانية ووحدات الشرطة، وبنتيجة هذه السياسة كان 29% من العائلات العربية قد أصبحت عام 1930 لا تمتلك الأرض.

ويسرت إجراءات منح الامتياز لاستغلال الثروات الطبيعية الفلسطينية الثمينة إلى المستثمرين الصهاينة بدون مقابل (على سبيل المثال استغلال أنهار الأردن واليرموك والعوجة، لأغراض استخراج الطاقة الكهربائية عام 1921) ثم سن انتهاج سياسة جمارك لمصلحة الصهيونية وأهدافها(14) وكذلك استثمارات رأسمالية لمواطنين يهود في فلسطين، قدرت عام 1930 ب(18) مليون جنيه، يسرت كل هذه الامتيازات التي حصل عليها الصهاينة في بناء صناعة صهيونية يهودية. وفي نهاية العشرينات كان هناك 600 من أرباب العمل منهم: شركة كهرباء فلسطين، وشركة نزهر Nesher للإسمنت التي كان إنتاجها يماثل مستوى إنتاج الشركة الرأسمالية الكبيرة.

وكما حدث في الزراعة حدث كذلك في الصناعة تحت شعار(عمال يهود في أعمال لليهود) كانت المصانع الصهيونية قد استغنت بشكل شبه تام ونهائي عن القوى العاملة العربية، ففي الوقت الذي كان يتطور فيه قطاع اقتصادي مستقل، انتهجت القيادة الصهيونية ما يؤدي لخلق وبناء مؤسسات سياسية كخلايا تتطور في المستقبل إلى مؤسسات إدارة للدولة، وكذلك منظمات لممارسة الضغط والقمع والإرهاب. وقد أجازت السلطات الاستعمارية البريطانية للوكالة اليهودية أن تعمل بشكل سافر مع تقديم الدعم، الذي تطور إلى دولة داخل الدولة تنظم وترتب في إطار واجباتها كل قضية لها علاقة بالهجرة الصهيونية، وقد وضعت دليلاً للهجرة التي هي الأساس لما هو متفق عليه مع سلطات الانتداب في إصدار الشهادات، كما أنها كانت تقود وتدير عمليات الاستيطان والاستقرار بصرف النظر عن حق التصرف على أكبر مؤسستين للفعاليات المالية والصهيونية مثل: كيرين كايمث Keren Kajmeth وعلى الصندوق الذي تأسس عام 1920 كيرين هاجيسود Keren Hajessod (صندوق النقد الفلسطيني)، كما كانت تنظم عملية شراء الأراضي في فلسطين، وكذلك تأسيس استيطان زراعي وحمايته وعلى صناعة الحرفيين اليدوية والمؤسسات الصناعية ودعمها مالياً، وهي في نفس الوقت كانت تبذل اهتماماً بنظام التعليم الصهيوني وكانت مسؤولة عنه، ففي نهاية العشرينات كانت هناك 38 روضة أطفال، و55 مدرسة ابتدائية و5 مدارس متوسطة و3 مدارس للمعلمين، و4 تكنيكية، 5 مدارس مهنية، وكذلك الجامعة العبرية التي تأسست في القدس.(15)

وبصورة متوازية لتطور الوكالة اليهودية فقد بنت القيادة الصهيونية جهاز الإدارة الذاتية يشوف Yischuw(إسكان اليهود في فلسطين) التي تنتخب من الجمعيات المحلية ومجالس المدن، وما يسمى أسيفات نيمشاريم Assefat Nimscharim، وهي هيئة منتخبة من السكان اليهود لمدة ثلاث سنوات دورية. والهيئة التنفيذية المنبثقة عنها المسماة وادليومي Waad Leumi، أي المجلس القومي. ومن خلال ما يدعى بلجنة التنظيم الديني Regigious Commaities Ordinance عام 1926 الذي صدق عليه عام 1928، فإن حقوق الهيئة المذكورة قد آلت إليها أخيراً، وكذلك فرض الضرائب على السكان اليهود ووضع مخطط ميزانية وتحقيقها بعد التصديق عليها من خلال القوميسار الأعلى، وكذلك الوثائق الوظيفية وتصديقها.

وبتغاضي السلطات الاستعمارية البريطانية طورت الصهيونية(وإن كان ذلك غير شرعي شكلياً)، تطورت منظمة الهاغاناة بتنظيم جديد ومجهزة بأسلحة حديثة وتحت سيطرة مركزية، وأصبحت جيشاً جاهزاً ضد السكان العرب، وقد تكون العمود الفقري للمنظمة من خلال وجهة النظر العسكرية الاستراتيجية المعتمدة على تعاونيات المستوطنين الكيبوتزيم Kibbuzim التي تمثل قواعد التسليح والإمداد، وكان يخدم فيها السكان من الجنسين في مرحلة التجنيد.

وكانت هذه المنظمة العسكرية الشوفينية المكرسة لمعاداة العرب تطبق نهجاً استعمارياً تبنته المنظمة الصهيونية العالمية، وقد تسلمت مهام جديدة , ففي سنوات طويلة من المفاوضات كان وايزمان قد كسب أعداداً من البرجوازية الكبيرة في العديد من البلدان لصالح الصهيونية، وفي المؤتمر الصهيوني السادس عشر الذي انعقد في آب ـ أغسطس/1929، كان عدد المندوبين قد ارتفع من 112 مقعداً إلى 224 مقعد لصالح الوكالة اليهودية، فقد انضم ممثلو الأوساط البرجوازية من 18 بلداً. وقد مثل الرأسمالية البريطانية صموئيل H. Samuel واللورد ميليشت Melchett وآخرين.

وتصاعد في نفس الوقت تأثير ونفوذ ممثلي الرأسمال الاحتكاري في الولايات المتحدة التي حاولت من خلال دعمها للصهيونية من الشرق أن تجد لنفسها موطئ قدم هناك، فالقسم الأمريكي بقيادة أصحاب الملايين لويس مارشال Lowis Marschall وفيلكس واربورغ Filex Warburg قد بدؤوا باستلام ليس فقط 40% من الأماكن الجديدة، بل بدأت بمشاركة الأعضاء الإنكليز في المواقع الرئيسية للوكالة اليهودية أيضاً. كما أن ارتفاع حصة الإمبريالية ضمن الحركة الصهيونية قد عزز من شخصيتها وهويتها الرجعية لا سيما في جبهة عملها ضد حركة التحرر القومية العربية.

وبعد المؤتمر الصهيوني السادس عشر كسبت العناصر الأكثر شراسة وعدوانية في الصهيونية وزناً مضافاً، إذ راجت مفاهيم القادة الصهاينة الأكثر تطرفاً مثل فلاديمير جابوتنسكي Wladimir Jabotinsky الذي كان عام 1923 قد أسس مع بيتر Bethar منظمة عسكرية ضد العرب من الشبان المنظمين في فلسطين، والتعجيل في بناء وتأسيس الدولة اليهودية على كلا جانبي نهر الأردن واستخدام السلاح ضد السكان العرب كوسيلة للإسراع في طردهم من أراضيهم ووطنهم. كانت هذه الأفكار قد أصبحت وبمقاييس واسعة الأساس الرسمي للسياسة الصهيونية في فلسطين.

سادساً : حركة التحرر العربية في أعوام الثلاثينات

كانت التناقضات بين السكان العرب والسلطة الاستعمارية بعد ثماني سنوات ونصف من القمع والاضطهاد الإمبريالي قد بلغت درجة كبيرة جداً بحيث أن تمكنت القوى الثابتة في حركة التحرر القومية العربية في آب ـ أغسطس/1929 من القيام بفعاليات ضد الاستعمار بعد أن أعلن المفتي الحاج أمين الحسيني الجهاد ضد المتطرفين اليهود في طول البلاد وعرضها.

وبقيادة حميد الحسيني وكامل الدجاني، وممثلين آخرين للجناح اليساري للجنة المؤتمر القومي الفلسطيني، رُفعت شعارات ومطالب الانتفاضة: رفع الانتداب وبيان بلفور، وتحقيق الاستقلال الوطني، تأسيس برلمان ديمقراطي منتخب، وحكومة مسؤولة أمام البرلمان، منع الهجرة الصهيونية التي تحول البلاد إلى مستعمرة صهيونية.

وكانت فعاليات المنتفضين مركزة ضد قواعد القوات المسلحة البريطانية والمؤسسات الإدارية. وكانت نابلس وطولكرم وغزة وحيفا ويافا والقدس وصمخ وبيسان، تعد من المراكز المهمة للنضال المعادي للاستعمار. وبعد استدعاء قوات تعزيز عسكرية من مالطا ومصر واستخدام العنف المسلح وإجراءات عقاب جماعية تسببت في إيقاع خسائر تقدر ب 400 قتيل وجريح، تمكنت القوات الاستعمارية البريطانية من إلحاق الهزيمة بالانتفاضة الشعبية في مطلع أيلول ـ سبتمبر/1929، ولكن الانتفاضة مثلت في نفس الوقت بداية انتعاش حركة التحرر القومية للشعب العربي الفلسطيني في السنوات اللاحقة.

وكانت الأجنحة المعادية للاستعمار قد شكلت عام 1929 حزب الاستقلال، وكان هذا الحزب بقيادة عوني بك عبد الهادي، وهو حقوقي كان قد عمل سكرتيراً للملك العراقي فيصل، وكانت نواة الحزب من المثقفين وسكان المدن والبرجوازية التي كانت قد بدأت تطورها.

ومن المعلوم أن التناقض الرئيسي القائم كان يتمثل في المصالح الوطنية للسكان العرب، وبين السلطات الاستعمارية البريطانية، كان بالنسبة للصهيونية مجرد ظاهرة شكلية. وجاء تأسيس حزب الاستقلال كدعامة رئيسية في النضال " ضد الإمبريالية البريطانية، كأصل شجرة وليس ضد الصهيونية كفرع لها "(16) وكانوا يسعون باتجاه هدف الاستقلال، فقادوا العديد من الإضرابات والتظاهرات في الأعوام 1931-1932، وكان العمل التحريضي لحزب الاستقلال ناجحاً وكذلك في تصاعد الوعي المعادي للاستعمار بين الجماهير العربية.

ثم أن هناك تعبيراً آخر عن النضج الذي بلغته حركة التحرر الوطنية، تمثلت بالانتفاضة التي شبت بصورة عفوية في 27/ تشرين الأول ـ أكتوبر/1933 في مراكز المدن، التي قتل فيها 30 شخصاً وجرح أكثر من 200 في مدن القدس، نابلس، عكا، جنين، حيفا، وهاجم المنتفضون بأعداد تقارب الألفين أقسام الشرطة(مخافر) وأضرموا النيران في بنايات الإدارة الاستعمارية وحاولوا احتلال محطات القطار ونقاط استراتيجية أخرى. وأكدت الانتفاضة بوضوح أن مساعي حزب الاستقلال في تنظيم العمال والشباب لغرض كسبهم في معارك النضال ضد الاستعمار، كان ناجحاً في مجال الشباب حيث انضم الآلاف من الشباب من جميع الطبقات والفئات في المدن والقرى والأرياف من السكان العرب إلى منظمات الشبيبة التي شكلها الحزب.

كان التطور يجري في الأعوام 1935/1934 سريعاً، لا سيما في الجناح الذي يقوده القسام في حركة التحرر الوطنية، وكان الشيخ عزالدين القسام(الذي كانت مساهمته فعالة في النضال ضد القوات الفرنسية، والذي هاجر من سوريا إلى فلسطين)قد غلبت عليه أفكار بأن البلاد لا تتحرر من الاستعمار البريطاني إلا من خلال انتفاضة مسلحة. وهكذا بدأ في عام 1921 باستغلال نشاطه كمعلم في مدرسة دينية بحيفا بإنشاء منظمة مقاتلين(عصابات) وقد شكل مجموعة صغيرة مؤلفة من خمسة رجال ينحدر معظمهم من أصول فلاحية صغيرة. وبعد أن نمت الحركة، شكل خمس وحدات لشراء الأسلحة والاستطلاع بين موظفي الإدارة الاستعمارية والصهيونية، وممارسة الدعاية ضد الاستعمار بين صفوف السكان العرب، وإقامة الصلات مع المفتي ومع القنصل التركي ومع ممثلي القوى الأجنبية من أجل التدريب العسكري لرجاله المقاتلين. وفي مطلع عام 1935 قرر القسام ومعه أبرز المناضلين: الشيخ حسن الباهر، الشيخ نمر السعدي، الشيخ ناجي أبو سعيد، الشيخ كامل القسام، والشيخ محمد سليم الحسيني، القيام بالنضال المسلح.

وفي أعوام 1936/1934 كانت التوجهات السياسية للنشاشيبي والحسيني قد اتخذت شكل حزب، وكانت غالبية التجمع الذي يحيط بالنشاشيبي قد شكلوا حزب الدفاع الوطني، والأقلية شكلت برئاسة الدكتور خالد، وهو أحد أفراد أسرة إقطاعية واسعة النفوذ في القدس، حزب الإصلاح. وفي نابلس نهضت زعامة المحامي عبد اللطيف بك صلاح الذي أسس الكتلة الوطنية والذي تتألف غالبية أفراده من مدن نابلس، يافا، حيفا، كما أعلن يعقوب أفندي الحسين، وهو أحد أفراد أسرة كبار ملاكي الأرض في جنوب فلسطين، أعلن عن تأسيسه ورئاسته لحزب الشباب.

وانتظم أتباع أسرة الحسيني في الحزب العربي الفلسطيني الذي تولى رئاسته جمال الحسيني، وهو ابن أخ المفتي الحاج أمين، وقام الحزب بتنظيم مجاميع في المناطق: في المدن والقرى، كما قام بعقد الاجتماعات العامة ورفع طلبات العضوية، وبتأسيس "سرايا الأبطال" للنضال ضد الصهيونية، كما أنه استخدم مكانة المفتي من أجل توسيع مكانة ونفوذ الحزب العربي الفلسطيني وإيصاله إلى كافة الفئات الاجتماعية للسكان.

وتحت ضغط دعاية حزب الاستقلال الذي وجد انتشاراً سريعاً بين السكان، رفعت بقية الأحزاب أيضاً شعار المطالبة باستقلال البلاد، وقد أظهرت سياستهم العملية بأن القوى التي تمثل مصالحها بالدرجة الأولى، كانت تنال دعم السلطات الاستعمارية حتى في المرحلة المقبلة.

وفي عام 1936 كانت التناقضات بين الحركة الوطنية العربية والسلطات الاستعمارية البريطانية قد بلغت ذروتها بحيث أن شرارة يمكن أن تكون المادة المحرقة التي تسبب الانفجار. وأسباب ذلك تكمن قبل كل شيء في مواصلة تنفيذ السياسة المنحازة للقوميسار البريطاني الجديد أرثر ودكوب Arthur Wauchope للصهيونية، التي كان تأثيرها قد زاد حدة واحتداماً من خلال التصاعد الهائل في إعداد المهاجرين المستوطنين اليهود الذين جاؤوا هاربين من ميادين القتل والإبادة والفناء للفاشية الألمانية إلى فلسطين كملاذ لهم، وفي أغلب الحالات بتأثير قياداتهم الصهيونية.

وعندما تصدى الجنود البريطانيون في التاسع عشر من نيسان - أبريل/1936 لمظاهرة معادية للاستعمار في يافا، رد الشغيلة من السكان عفوياً بالتوقف عن العمل، ثم تنادوا إلى إضراب عام شمل كافة البلاد من أجل الاستقلال وتأسيس برلمان ديمقراطي تكون فيه الحكومة مسؤولة أمامها وكذلك منع الهجرة الصهيونية.

وكانت اللجان الوطنية في كافة المدن والقرى الكبيرة تحت تأثير ونفوذ حزب الاستقلال والتي كانت تتألف بصفة خاصة من الفلاحين والعمال، ومن المنتسبين إلى الفئات الوسطى من البرجوازية والمثقفين، وكانوا يمثلون مباشرة الأداة النضالية، ينظمون الجماهير ويقومون بالتنسيق من أجل تنفيذ فعاليات مختلفة في قيادة النشاطات الوطنية الثورية في جميع المدن والمجمعات السكانية، ومن خلالهم كان يتحقق الاتصال بين الحركة السياسية ومنظمات المقاتلين، أي العصابات.

وكانت حركة الفدائيين التي باشرت الكفاح المسلح قبل بدء الإضراب العام، كانت قد نمت وتطورت بعد 19/نيسان - أبريل/1939 بصورة كبيرة، كما تصاعد أعضاء هذه المجاميع الفدائية ليس فقط من خلال انضمام الفلاحين وعناصر من البدو والمعلمين الدينيين الفلسطينيين إليهم، بل وكذلك من خلال مشاركة مناضلين عرب قدموا من شرق الأردن وسوريا والعراق، انتظموا تحت قيادة فوزي القاوقجي، وهو أحد المشاركين السابقين في الحرب التحريرية السورية ضد السيادة الاستعمارية الفرنسية في السنوات 1925 حتى 1927، وخليل محمد عزيز، وسعيد محمد أبو محمود الصافوري، وهما تلميذان سابقان لدى الشيخ القسام الذي قتلته السلطات البريطانية عام 1935. وأخيراً شدد الفدائيون النضال ليس فقط من خلال الدعم الذي كانت تقدمه لهم(اللجان الوطنية)، وكان جميع السكان العرب يساهمون بالدعم وفي الهجمات أيضاً.

وبهدف تمتين الجبهة الموحدة واستخدام الوسائل المالية المهمة التي كانت ترد ليس فقط من أعضاء حزب الاستقلال، بل من سائر الأحزاب الأخرى لدعم الحركة المعادية للاستعمار، مارست اللجنة الوطنية دوراً ضاغطاً ومتزايداً على رؤساء الأحزاب من أجل قيامهم بالقيادة الرمزية للإضراب السياسي العام. وبعد إعلان حزب الاستقلال عن استعداده للقيام بهذه الخطوة، انصاع قادة الأحزاب الأخرى إلى مطلب اللجنة الوطنية الصحيح، وهكذا فقد اتفق في 25/نيسان - أبريل/1039 على ما يسمى باللجنة العربية العليا واستلموا قيادة الإضراب العام.

وحتى بعد تشكيل اللجنة العربية العليا، واصلت اللجنة الوطنية ممارسة هي في الواقع قيادة الانتفاضة الوطنية الثورية لإثبات القوة، وكذلك من أجل إعاقة محاولات السلطة الاستعمارية من استغلال الاستعداد للحلول التوفيقية لدى الغالبية من أعضائهم لإنهاء الإضراب العام.

وكانت السلطات الاستعمارية البريطانية قد أعلنت بتاريخ 19/نيسان - أبريل منع التجول في يافا، ثم احتلت المدينة عسكرياً وبدأت باعتقالات جماهيرية، ثم حاولت قمع الحركة الوطنية الثورية بأقصى حالات العنف والوحشية. وكان الجيش الذي يبلغ تعداده 28 ألف رجل والمجهز بأحدث التكنيك الحربي مثل الطائرات المقاتلة والقاصفة والدبابات والعربات المصفحة والألغام، قد نزل إلى الميدان لاستخدامه ضد الفدائيين والسكان المدنيين على حد السواء.

وفي غضون خمسة أشهر، كان الإرهاب الاستعماري الدموي قد بلغ أشده، فقتل أكثر من 1500 شخص، ولكن إرادة النضال لدى السكان لم تكن لتتحطم. وبعد أن ضربت السلطات الاستعمارية اللجنة الوطنية، واعتقلت قادتها مثل: عوني عبد الهادي، وزجت بهم في معتقلات الأسرى، وأرغموا اللجنة الوطنية العليا على إنهاء الإضراب من خلال استخدام العناصر التي تميل إلى الحلول التوفيقية. وفي 11/ تشرين الأول - أكتوبر/1939 أعلنت اللجنة العربية العليا في نداء إلى ملك المملكة العربية السعودية والعراق وأمير شرق الأردن الذي كان قد توسط بطلب من السلطات البريطانية إعلان إنهاء الإضراب العام، وبذلك كان هناك إضعاف مؤقت للمقاومة.

وكان لنشر وإعلان الطلب الذي تقدمت به اللجنة التي أرسلتها الحكومة البريطانية برئاسة أيرل بيلز Earl Peels من أجل التحقيق عن الأسباب التي دعت إلى النشاطات المعادية للاستعمار، قد أشارت إلى أن البلاد ستقسم إلى دولة صهيونية يهودية وعربية مع الاحتفاظ بامتيازات بريطانية مهمة، مما أدى في تشرين الأول ـ أكتوبر/1937 إلى اشتعال نيران النضال المسلح من جديد.

وقد شملت حركة الانتفاضة التي كان مركزها المناطق الزراعية، كافة السكان الفلسطينيين العرب، وانتظم السكان في مجرى النضال ضمن منظمات، واتّبعت أساليب نضالية جديدة في أجزاء عديدة من البلاد، وفي المدن مثل: نابلس ورام الله وبيت لحم، فقد شلّت الفعاليات الإدارة الاستعمارية بصورة تامة. ولم تتمكن السلطات الاستعمارية من قمع الانتفاضة إلا في مطلع عام 1939.

كانت الانتفاضة الوطنية الثورية للشعب العربي الفلسطيني قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية قد زعزعت السيادة الاستعمارية في هذه البلاد كثيراً، وبذلك كوّنوا المقدمات والشروط للمرحلة الثانية للأزمة العامة للرأسمالية وانهيار النظام الاستعماري البريطاني في فلسطين.

هوامش الفصل السادس

1. انظر للمقارنة Lenin, W.L, Werke, Bd. 7 , Berlin, S.89
2. Dubnow, S. : Weltgeschichte des Judischen Volkes, Kurzgef. Ausg. In 3 Bdn, Berlin 1937, S548
3. Seyegh, Die vereinten Nationen und die Palästina Frage, der Zionistische Kolonialismus in Palästina in: Palästina Monographien 1. Rastatt 1968. S.20
4. Text der Balfour – Deklration
5. Sykes, ch. : Kreuzwege nach Israel. Die Vorgeschichte des Jüdischen Staats, München 1967, S.54
6. Ebenda.

7. Ebenda, a.a.o., S.55
8. تقارير حول فلسطين وُضعت من قبل اللجنة الملكية الفلسطينية برئاسة فون أيرل بيل Von Earl Peel قدمت في تموز - يوليو/1937، برلين/1937، ص.59
9. بيان الحكومة بتاريخ 1922 يشير إلى المطالب الصهيونية، أن فلسطين" يجب أن تكون يهودية كما أن إنكلترا هي إنكليزية" تعبر وتطرح بقوة " أن فلسطين بصفة عامة ليست وطناً قومياً يهودياً، بل أنه وطن ويجب تأسيسه في فلسطين". المصدر:
Dokumente zur Zeitgeschichte, Hrsg, V.A. six, Berlin 19743, S. 112
10. (السلطة التشريعية) ويعينها القوميسار البريطاني من أحد عشر من موظفي الإدارة الاستعمارية، واثنا عشر من الأعضاء المنتخبين، بما في ذلك ثمانية مسلمين، واثنان من المسيحيين واثنان من اليهود. وبإمكان القوميسار البريطاني الأعلى أن يحله متى يشاء. والمجلس له الصلاحية فقط في مناقشة القضايا الغير مهمة التي تخص الدولة، ولم يكن القوميسار مقيداً في أوامره وتوجيهاته.
11. المجلس الاستشاري وهو مؤلف بصورة متعادلة من بريطانيين وعرب ويهود وصلاحيته لم تكن تتعدى الاستشارة.
12. كانت مجالات عمل الوكالة العربية تتلخص في التعبير عن وجهة نظرها غير الملزمة للقوميسار البريطاني، وتوزيع شهادات الهجرة والتصديق على القوانين.
13. الياها: وتعني النهوض، الخروج، وهي إشارة إلى موجة الهجرة التي ابتدأت في 1882 إلى تأسيس دولة إسرائيل عام 1948، وكانت ست موجات، وهي كما يلي:

العام	عدد المهاجرين
1882- 1903	20 ألف - 30 ألف
1904- 1914	35 ألف - 40 ألف
1919 - 1923	35 ألف
1924- 1931	82 ألف
1932- 1945	979 ألف
1947- 1948	62 ألف

14. وهكذا فقد رفعت التعريفة الجمركية على الإسمنت بأربعة ونصف أضعاف من أجل تأمين الاحتكار للشركة الصهيونية نزهر للسوق الداخلية، وأمثلة أخرى. لاحظ زعيتر أ. في قضايا فلسطينية، دمشق، ص65
15. Kreppel, J. : Judentum von heute übersichtlich dargestellt: Ein Handbuch, Zürich, 1925, S.413
16. Assaf, M.: Die Arabische nationale Bewegung in Palästina. Ursprung und Gestaltung, Prag 1937, S.31

الفصل السابع

تأسيس وتطور إمارة شرق الأردن

كانت منطقة شرق الأردن ذات الصحاري والبوادي المترامية الأطراف، وذات الخصوبة القليلة والندرة في الثروات الطبيعية والكثافة السكانية الواطئة(شخص واحد لكل كيلومتر مربع)، تعد حتى بداية هذا القرن من أقل الأقطار العربية تطوراً في المشرق العربي. وكانت مناطق شرقي الأردن تعد حتى انهيار الإمبراطورية العثمانية جزءاً من ولاية دمشق سياسياً وإدارياً. وكان 40% فقط من سكان هذا الجزء الذي يناهز 220 ألف عربي و10 آلاف مسلم شركسي، مستوطنون (غير رحل) فيما كان هناك 45% منهم من البدو و15% منهم من البدو الرحل.

وكان السكان يعيشون بوسائط ووسائل عمل بدائية ويشتغلون بالزراعة، بما في ذلك من يقطن المدن المهمة في شرق الأردن: الكرك التي يبلغ سكانها 21 ألف نسمة، والسلط 12 ألف نسمة والطفيلة 9 آلاف نسمة.

أما الأعمال الحرفية وكانت تتركز في السلط والكرك، في دباغة الجلود والأحذية وأعمال الخيم، ولم يكن هناك ما يشير إلى وجود ورش متطورة، فيما كانت العلاقات الاجتماعية عبارة عن نمط العلاقات الإقطاعية مع بقايا قوية لما قبل الإقطاع والإقطاع المبكر.

وكانت أنماط وأساليب البدواة والعادات القبلية ما تزال سائدة عند السكان من البدو وأنصاف البدو وجزء من السكان المقيمين(غير الرحل). وكان شيوخ القبائل عادة في نفس الوقت كبار ملاكي الأرض (إقطاعيين) ويهيمنون على أخصب وأفضل الأراضي التي تضم المراعي ومصادر المياه، وإلى جانب ذلك كان هناك الملكيات الجماعية للأرض. أما في حالات الاستخدام الفردي للأرض من قبل عوائل الفلاحين، حيث كان أغلبية الفلاحين يستأجرون الأراضي مرغمين بأسعار متصاعدة يفرضها الإقطاعيون وملاكو الأراضي. وكان شيوخ قبائل البدو الكبيرة التي تناهز العشرين: بنو صخر، بنو خويطات، بنو عطية، بنو سرحان، يمارسون في نفس الوقت نفوذاً معيناً على الحياة الاجتماعية في البلاد.

وبصرف النظر عن الضعف الاقتصادي، فقد لعب شرق الأردن دوراً مهماً في السياسة الاستعمارية البريطانية منذ بداية الحرب العالمية، وكانت الإمبريالية البريطانية تبدي اهتماماً خاصاً بهذه المنطقة بسبب موقعها العسكري الاستراتيجي الممتاز.

وتغلق السيادة على شرقي الأردن الثغرة المتمثلة في الجسر البري والجوي بين كلتا المنطقتين اللتين كانتا تداران بواسطة الانتداب البريطاني، وهما العراق وفلسطين، للدفاع عن المواقع الاستعمارية البريطانية في مصر، وفي حماية أجنحة المشرق العربي. كما مثلت أيضاً حاجزاً بوجه امتداد النفوذ الفرنسي باتجاه الجنوب، وبمثابة إزعاج للمنافسين الفرنسيين في لبنان وسوريا لسيادتها على منطقة استراتيجية بالغة الأهمية.

وقد احتلت القوات البريطانية الأردن سوية مع القوات العربية عام 1918، وبذلك كانت حتى عام 1920 تابعة للإدارة الاستعمارية البريطانية، فاستحوذت عليها وأمنتها نهائياً في تقسيم غنائم الحرب في مؤتمر سان ريمو. ثم أعلنت في 25/ نيسان - أبريل/1920، أن شرقي الأردن سوية مع فلسطين هي منطقة إدارة انتداب بريطانية واحدة، واختارت الحكومة البريطانية في شرقي الأردن منذ البداية نظاماً لا يشبه النظام الذي استخدمته في فلسطين في الشكل المباشر للاستعباد الاستعماري، بل أنها حاولت أن تجعل نظاماً وسطاً للسيادة غير المباشرة.

وفي 20 / آب - أغسطس/1920 أعلن القوميسار البريطاني الأعلى لفلسطين هربرت صاموئيل Herbert Samuel في لقاء مع وجهاء من الضفة الشرقية للأردن وشيوخها في السلط،

للحاضرين من ممثلي شرقي الأردن، دعم بريطانيا بناء أنظمة الإدارة الذاتية، وبهذا المبرر فقد شُقّ هذا البلد عن بعضه وجعلته (الأنظمة والتعليمات) مستقل عن بعضه، بل غالباً ما كانت هذه الأجهزة تعمل ضد بعضها في مجرى إدارتها في عجلون، ودير يوسف، جرش، السلط، كرك، وتم تشكيل ما سمي بحكومات من ممثلي الأرستقراطية الإقطاعية من القبائل الموجودة في تلك المناطق التي كانت نشاطاتها مقررة من قبل المستشارين الإنكليز. وعلى الرغم من جهاز الإدارة الكبير، لم تثبت السلطة أن بمقدورها أن تولي تطبيق الواجبات الموكلة إليها، وغالباً ما كانت تنتهي حدود فاعليتها عند حدود البلدة التي تقيم فيها.

وكان سكان المدن والبوادي قد اعتبروا محاولات الإدارة البريطانية، إنما تهدف إلى تأسيس السيادة الاستعمارية بمساعدة العملاء المحليين، وفي تمكين الهجرة والاستيطان الصهيوني عبر الضفة الشرقية للأردن أيضاً، وقابلوا ذلك بمقاومة متنامية.

وفي مطالبهم التي رفعوها بالتماس بتاريخ 2/ أيلول ـ سبتمبر/1920 إلى المستشار البريطاني ف. ر. سومرست F. R. Somerrset (ولاحقاً اللورد راكلان Ragaln)، التي تقدموا بها في منطقة أم قيس من أجل تأسيس سلطة مركزية بين السكان العرب في المناطق غير المرتبطة بالانتداب البريطاني في فلسطين، التي تحد حدودها من الغرب نهر الأردن، والتي لا تنطبق عليها إعلان بلفور، وكانت المعارضة الحاسمة لسكان شرقي الأردن قد أصبحت واضحة في تحديد مناطق الهجرة والاستيطان وفي تعديل السياسة الاستعمارية البريطانية في مناطق الانتداب في فلسطين.

وفي المؤتمر الذي ضم قيادات الإدارات الاستعمارية في فلسطين والعراق وشمال إيران وعدن برئاسة تشرشل وزير المستعمرات آنذاك في آذار ـ مارس/1921 في القاهرة وفيه تقرر أن الهجرة الصهيونية إلى الأراضي الفلسطينية قد تحددت بصفة حاسمة، وسوف يطبق نظام انتداب على مناطق الأردن (شرقي نهر الأردن)، وكافة المناطق التي لا يشملها الاستيطان الصهيوني، وتأسيس إدارة برئاسة الأمير عبد الله بن الحسين، وهو أيضاً من أنجال حسين شريف مكة الأكبر.

وكان الأمير عبد الله يبذل مساعيه الوثيقة في التعاون والعمل المشترك مع بريطانيا العظمى تحقيقا للأهداف السياسية التي كانت متواصلة منذ اتصالاته الأولى بالمقيمة البريطانية في القاهرة مع اللورد كيتشنر Kitchener عام 1914، ولم يطرأ تغير على تلك الأهداف، إذ كان قد حصل على وعد أن ينال الدعم الموثوق للسياسة البريطانية في الشرق الأوسط، ثم تمت تسميته كأمير لشرق الأردن والتنازل عما كان قد وعد به بعد الحرب العالمية الأولى بعرش العراق لشقيقه الأصغر فيصل كمكافأة له عن تنازله، حيث كان قد أخرج من سوريا تحت ضغط الفرنسيين.

وبعد اختتام مؤتمر القاهرة مباشرة انعقد لقاء في القدس بتاريخ 27ـ 28/ آذار ـ مارس/ 1921 بين تشرشل والأمير عبد الله الذي وافق على الخطة البريطانية، وقد التزم الأمير عبد الله بالمقابل رداً على تنصيبه في إمارة شرق الأردن، بالتعاون مع الانتداب البريطاني والعمل بموجب توجيهات القوميسار الأعلى لفلسطين، وبالمؤسسات والمرافق والقواعد العسكرية البريطانية وحماية منطقة حدود الانتداب من هجمات البدو.

ومن جانبها أقرت الحكومة البريطانية بحقيقة أن الإمارة التي تأسست لأسباب سياسية لا يمكن لها أن تحيا بدون دعم خارجي ومعونات سنوية بلغت عام 1921 (180 ألف جنيه إسترليني، تصاعدت في المراحل اللاحقة إلى 75 ألف، ثم إلى 200 ألف جنيه سنوياً.

وأقام الأمير عبد الله ضمن الحدود والتي منحها له نظام الانتداب، نظاماً أوتوقراطياً فأعلن عن تشكيل حكومة بتاريخ 11/ نيسان - أبريل/ 1921، وكانت أقرب إلى كونها منظمة استشارية أكثر مما هي حكومة، وانتخبت عمان عاصمة لها.

شددت الحكومة البريطانية مساعيها بتقوية مواقعها في شرق الأردن بعد أن تم تثبيت الأمير عبد الله، ولكن مع استمرار التخلف في اقتصاد البلاد، والهيكل الاجتماعي الإقطاعي. وكانت بريطانيا تؤمّن الجزء الأعظم من ميزان المدفوعات والقروض إلى جانب المساعدات، و تنفق على بناء وإنشاء الأجهزة الإدارية والاستعمارية والأجهزة القمعية. وفي عام 1921 قام الضابط البريطاني ف.بيك F.Peake بتشكيل شرطة ووحدات مسلحة من أبناء قبائل شرق الأردن والأقطار العربية المجاورة، وسميت "القوات الاحتياطية" التي شكلت لاحقاً ما يسمى "الفيلق العربي" عام 1923. وقد استخدمت السلطات الاستعمارية البريطانية والأمير هذه الوحدات كأداة قمع جديدة بلا هوادة على ترسيخ سلطات الأمير، والانطلاق منها في التوسع ومد السلطة إلى سائر مناطق شرق الأردن، ولكن هذه النوايا بددتها المقاومة الحاسمة التي أبداها السكان، إذ أبيد القسم الأعظم منها في المناطق الجبلية ذات المسالك الوعرة، أما القسم الباقي منها(من الوحدات الاحتياطية)، فقد جرى حلها ووجد الأمير عبد الله ومستشاروه من الإنكليز أنفسهم مضطرين لإنهاء تلك العمليات.

أما سياسة الأمير عبد الله، فقد كانت تتركز في بناء مواقعه ونفوذه في الأردن اعتماداً على المساعدة البريطانية، ولكنه واجه المقاومة المتزايدة من القوى المعادية للاستعمار في المدن، وكانت غالبية تلك القوى تتألف من المنتسبين سابقاً إلى حركات مثل(الفتاة) و(العهد)، ومن منظمات قريبة من حزب الاستقلال، والذين جاؤوا عام 1921/1920 من سوريا والعراق وفلسطين، وتجمعوا في شرق الأردن، ومن هنا فإن الأمير عبد الله، ومن أجل تأسيس الدولة العربية الموحدة المستقلة، حاول من خلال هذه القوى بناء جهاز خاص به لخدمة أهدافه، فقام بمنحهم وظائف عالية في جهاز الإدارة والحكومة إلى درجة رئيس مجلس الوزراء.

وخلافاً لما كان منتظراً، فقد عملت معه عناصر محافظة أمثال: إبراهيم هاشم، توفيق أبو الهدى، سمير الرفاعي الذين كانوا على صلة وثيقة بالأميرأما الأكثرية فقد كثفت من الفعاليات المعادية للاستعمار، وسرعان ما أثبت نظام الإدارة عدم إمكان الاعتماد عليه، ووجدت الدعايات المعادية للاستعمار التي كانت تنتهجها القوى الوطنية والقومية مكانها بين سكان المدن الذين كانوا قد رفضوا السيادة الأجنبية منذ البدء، في حين كان الأمير عبد الله مستسلماً لإرادة القوة البريطانية، لذلك فقد مثلت المظاهرات وإبداء المشاعر المعادية للإنكليز في أيلول - سبتمبر/1921 في عمان ذروة ذلك الشعور الشعبي المتزايد.

وقد وجدت الحكومة البريطانية في التظاهرات الشعبية التي حاصرت القوة الاحتياطية وقائدها باك، المناسبة والمبرر لاتخاذ إجراءات قاسية ومناورات تكتيكية تهدف من خلالها إلى إرهاب الحركة المعادية للاستعمار وترسيخ سلطاتها. فقامت السلطات الاستعمارية باستخدام القوات العسكرية لقمع المعارضة المعادية لها في المدن، وبإعدام العديد من المساهمين بالتظاهرات كما حكمت بالسجن على أعداد كبيرة منهم، وإبعاد العناصر الوطنية المعادية للاستعمار من الوظائف الحكومية العامة، ومن أجهزة الإدارة واستبدلوها بعناصر من الفئات العليا التابعين

للإقطاع، والتي هي في الواقع ألعوبة بيد السلطات الاستعمارية والأمير، كما تم استبدال رئيس الوزراء رشيد التلا الذي كانت له مواقفه المتميزة خلال الانتفاضة الشعبية السورية، حيث أرغم على الاستقالة لصالح مالك الأراضي الكبير مزهر رسلان.

وفي هذه الظروف أرسل وزير المستعمرات البريطاني لورنس T.E. Lawrence مبعوثاً عنه، لإعادة تنظيم القوات الاحتياطية وإعادة تشكيلها من المنتسبين العسكريين السابقين في القوات العسكرية القمعية في مصر والسودان وفلسطين، ولم يتردد المقيم البريطاني الجديد فيلبي H. S. T. J. Philby من استخدام سلاح الطيران ووحدات المدرعات لإخضاع المناطق في أنحاء الكرك والطفيلة والقرى.

وفي نهاية عام 1922 كان قد تم إنجاز فرض النظام في ما أطلق عليه ألوية(محافظات)، وكان نجاح (النسبي)العمليات العسكرية التي تمت بنجاح، تم بفضل التفوق العسكري للقوات العسكرية وافتقار القوى المحلية إلى المركزية حيث كانت معزولة وتتسيد العفوية نشاطاتها، الأمر الذي سهل قمع هذه الانتفاضة المعادية للاستعمار. وأيضاً بفضل الاستخدام الذكي للتنافس بين القبائل الذي قام به موظفو السلطات الاستعمارية البريطانية، ومن خلال استخدام الأموال الطائلة، من جملة الأسباب في وقوف العديد من شيوخ القبائل إلى جانب الأمير.

ولم تتوقف نيران الانتفاضات العفوية والفعاليات الأخرى الموجهة ضد السيادة الاستعمارية البريطانية، وإلى سياسة الحكومة العميلة حتى بعد عام 1922، وتمثلت في نهوض القبائل بقيادة الشيخ عدوان في البلقاء عام 1923على سبيل المثال، لكن دون أن يكون بإمكانها تهديد الحكومة الاستعمارية التي كانت قد رسخت سلطتها بصورة جدية، كما رافق قمع الحركة المعادية للاستعمار مناورات تكتيكية قامت بها الحكومة البريطانية في مجال السياسة الخارجية.

وقد تبع تعديل نظام الانتداب إدخال الفقرة 25 إلى قانون الانتداب بتاريخ 24/ تموز\ يوليه/1924 وتثبيت مذكرة بريطانية إلى عصبة الأمم بتاريخ 23/ أيلول ـ سبتمبر/1922(1)، تم فيها فصل شرق الأردن عن منطقة الهجرة الاستيطانية الصهيونية، وتمت الموافقة على حكم الأمير عبد الله وفق أحكام القانون الدولي وبعد أشهر قليلة، صدر بيان الاستقلال للإمارة، وفي 25/ أيار ـ مايو/1923 تلا الأمير عبد الله في عمان أمام 700 من مقاتلي القبائل وضيوف الشرف المدعوين من الحكومة البريطانية إعلان استقلال شرقي الأردن مع احتفاظ السلطة الاستعمارية بشروط معترف بها وإن معاهدة بين البلدين قد عقدت ودستوراً يجري إعداده.

وبصرف النظر عن الاستقلال المعلن للإمارة مضت الحكومة البريطانية قدماً في بناء مواقعها في شرق الأردن وهي تهدف في ذلك أن تضع كافة أجهزة الإدارة والقوات المسلحة العربية تحت سيطرتها المباشرة غير المحدودة، وتصفية القوى المعادية للاستعمار التي ما زالت موجودة في شرق الأردن وفي البلدان العربية، وانتهزت السلطات البريطانية من أجل تحقيق هذه الأهداف فرصة قيام الأمير عبدالله برحلة إلى خارج البلاد عام 1924، فقامت في غضون ذلك بغزو الأراضي التابعة للانتداب البريطاني في سوريا بعد أن قامت باستفزاز كانت قد أعدت له باستخدام قبائل شرق الأردن، وقدمت (السلطات البريطانية) إنذارا إلى الأمير عبد الله الذي قبل مطالب الإنكليز دون اعتراض.

وكان كوكس C. H. F. Cox المقيم البريطاني في عمان قد وضع موظفين إنكليز أو فلسطينيين في المواقع المهمة للوزارات وأجهزة الإدارة، كما وضعت كافة القوى المسلحة الأردنية تحت قيادة القوميسار البريطاني الأعلى في فلسطين، وتم تسريح الضباط من ذوي الميول الوطنية

المعادية للاستعمار، كما تعين على الشيخ الأطرش ومعه عدد من القادة في الحركة المعادية للاستعمار مغادرة البلاد، وأغلقت بصفة تامة قواعد التموين والتدريب التي كانت تدعم الانتفاضة السورية 1925- 1927 وكانت تلك القواعد موجودة في واحة الأزرق.

وبعد أن تمكنت الإمبريالية البريطانية من ترسيخ مواقعها في شرق الأردن، مضت إلى توسيع مساحة شرق الأردن ومد سيادتها إلى مناطق العقبة ومعان التي كانت تابعة حتى ذلك الوقت لملك الحجاز مستغلة الحرب بين الحجاز ونجد، وتوصلت بريطانيا العظمى إلى توقيع اتفاقية في 5/حزيران - يونيو/1925 بين ممثلي ملك الحجاز وأمير شرق الأردن حول ضم العقبة ومعان إلى إمارة شرق الأردن.

وفي نفس العام قامت الحكومة البريطانية بتأمين الحدود عبر اتفاقية وقعت بتاريخ 2/ تشرين الثاني - نوفمبر/1925، وفي هذه الاتفاقية أخذت الإمارة(الأردن) بعد مضايقة ابن السعود، ممراً بعرض 100 كم تقريباً يربط الأردن بالعراق يعزل نجد عن سوريا، و يحقق بنفس الوقت اتصالاً بين مناطق الانتداب البريطانية من البحر المتوسط وحتى الخليج العربي.

وبعد أن تم الاستقرار لنظام الإدارة الاستعماري ولأجهزتها القمعية، تم إبعاد وطرد قادة الحركة المعادية للاستعمار، الأمر الذي أضعف الحركة بشكل ملموس كما أقر الدستور الاستعماري للإمارة من خلال عقد اتفاقية ثنائية (التي كان فيها الجانب البريطاني يطالب بها منذ عام 1923)ثم التوقيع على وثيقة مثّل فيها القوميسار البريطاني الأعلى في فلسطين بلومر F. M. Plumer الجانب البريطاني، فيما مثّل الجانب الأردني رئيس الحكومة أبو الهدى، وفيها تم الإقرار بأن الجانب البريطاني (الانتداب) هو الجهة التي تتولى الموضوعات كالسياسة الخارجية والقواعد المسلحة، والقضايا المالية، وقضايا الاستثمارات وسن القوانين، وإعلان أو إنهاء حالة الحرب وحماية الأجانب في الإمارة، فيما ألقيت نفقات الإدارة الاستعمارية القمعية وكذلك قوات الاحتلال البريطانية على كاهل شرق الأردن، ولكن الحكومة البريطانية التزمت حسبما ورد في اتفاقية القدس لعام 1921، تقديم القروض والمساعدات المالية للأردن.

وبعد مرور أسابيع قليلة على توقيع الاتفاقية البريطانية - الشرق أردنية، أعلن في 16/نيسان - أبريل/1928 الدستور الأول للإمارة، وقد قام على أساس الاعتراف بالسلطة الاستعمارية البريطانية، وعلى العلاقات التي تربطها المعاهدات وينص على الامتيازات للأمير وعلى أرستقراطية القبائل التي تمثل الدعم الاجتماعي للبلاط وللسيادة الاستعمارية البريطانية. وبعد الدستور، كان موقع الأمير على رأس الدولة مصوناً، فيما مثّلت الحكومة منظمة استشارية، وبعد إقرار الدستور، كان المجلس التشريعي أيضاً ذو صلاحيات محدودة للغاية. وعدا المهمات الدائمة فقد كان يبحث في جميع القضايا التي تؤكد سلطة الاستعمار والالتزامات الدولية للإمارة.

ومع أن الدستور الرجعي (وكان يسمى أيضاً القانون التنظيمي)، كان قد أعلن عن قانون انتخابات معادٍ للديمقراطية، فقد شدد إعلان الدستور وقانون الانتخابات من النضال الاحتجاجي الذي كان قد بدأ منذ توقيع الاتفاقية الأنكلو أردنية، ونهضت عام 1927 معارضة بقيادة مجموعة من شيوخ البدو وممثلي المثقفين الذين شكلوا (حزب الشعب) ثم قادوا مجموعة من الفعاليات المعادية للاستعمار، وتنادوا إلى عقد مؤتمر وطني في تموز - يوليو/ 1928 بلغ عدد أعضائه 120 شخصية يمثلون أرستقراطية القبائل والموظفين والتجار، وبعض ممثلي المثقفين. وقد صاغ المؤتمر نتائجه بما يشبه (النذور الوطنية) والتي كانت جوهرياً مطالب الفئات العليا للإقطاعيين الذين لم يشاركوا، أو بالأحرى لم يشاركوا كما كانوا يتمنون فعلاً في جهاز الإدارة. وأهم ما تضمنته المطالب كان في منح الصلاحية التامة لمجلس الانتداب في السياسة الاقتصادية

الداخلية منها والخارجية للإمارة التي تحددت بشكل كبير، وفي السعي من أجل توسيع سلطات إمارة شرق الأردن المحلية في الإدارة الذاتية، كما رفضت أن تتحمل إمارة شرق الأردن تكاليف ونفقات إقامة القوات البريطانية على الأراضي الأردنية.

ونال البرنامج المعتدل المعادي للاستعمار دعم أوساط كثيرة من السكان واللجنة التنفيذية التي انبثقت عن المؤتمر الوطني وكانت تضم 26 عضواً برئاسة الإقطاعي حسين باشا الطراونة، الذي أثبت أنه غير مقتدر على تحقيق الواجبات التي تضمنها الإعلان، وعلى قيادة الحركة المتطورة المعادية للاستعمار، لذلك جرت محاولات مع الأمير وفي التماسات قدمت إلى القوميسار البريطاني الأعلى(المندوب السامي) من أجل تحقيق المطالب الوطنية.

وأدت الانتخابات التي جرت عام 1929 إلى انبثاق السلطة التشريعية وإلى حدوث ما كان منشوداً من قيام هذه المؤسسة التي كان أعضاؤها من كبار الإقطاعيين، ملاكي أراضٍ ومن موظفين في الإدارة الاستعمارية. وفي 21/ تشرين الأول - أكتوبر/1929 صادقت الجمعية التشريعية(النواب) على المعاهدة الغير متكافئة، الأنكلو - أردنية، بدون إحداث تغيرات مهمة عليها.

واستغل الانتداب البريطاني والأمير والجماعات المساندة له من ممثلي الأرستقراطية الإقطاعية مواقعهم التي تعززت بالتصديق على المعاهدة، وفي التشديد من استغلالهم للسكان، إذ تصاعدت نسبة الضرائب غير المباشرة في مدخولات الميزانية في السنة المالية 1932/1931 وحتى 1934/1933 من 29% إلى 35،5%، ثم تصاعدت إلى 40% لعام 1935/1934. كما أدى شكل الضرائب إلى تصاعد مجموع مبالغ الضرائب المباشرة التي تجبى من السكان الحضر(غير البدو) ومن السكان العاملين في الزراعة، إلى بنسبة 13%. ولم تدر هذه الوسائل الفائدة على اقتصاد البلاد، بل أنها كانت من أجل إدامة نظام الإدارة الاستعمارية وأجهزة القمع وبلاط الأمير ومؤسسات المشاريع الاستراتيجية.

وتحت ضغط الخطر الداهم للصراع العسكري مع الفاشية الألمانية، أسرعت الحكومة البريطانية في نفس الوقت بتشييد البنى الارتكازية المفيدة للاستراتيجية العسكرية في الإمارة. وفي غضون عشر سنوات تضاعفت (على سبيل المثال) شبكة الطرق إلى خمسة أضعاف، وكذلك على جانب خط أنابيب شركة النفط البريطانية IPC التي يمتد من كركوك إلى البحر المتوسط / حيفا، كما جرى العناية بطرق الاتصالات المهمة مثل طريق بغداد - حيفا عبر بوادي تقطنها القبائل، وكان البدو حتى ذلك الحين قد نجحوا في مقاومة القمع والاضطهاد للسلطة الاستعمارية ومضوا في تمتعهم بالاستقلال في عزلتهم، والآن تبذل السلطات الاستعمارية البريطانية المساعي والجهود لإخضاعهم بصورة تامة.

وفي مطلع عام 1930 تحركت ضدهم القوات البريطانية، وقد حل في شرق الأردن الضابط البريطاني جون باكوت كلوب John Bagot Glubb، الذي اشتهر في العراق من خلال الحملات التأديبية التي كان يقوم بها، حل الآن في شرق الأردن للاستخدام هناك، وقد بنى قوة عسكرية خاصة مؤلفة من عناصر بدو القبائل. وجعل باستخدامه أساليب وحشية، الأغلبية من الشيوخ إلى جانب الأمير عبد الله، واستطاع بالتالي أن يقضي على مقاومة البدو. وكان ذلك يعني الرضوخ التام للإدارة البريطانية الاستعمارية والأجهزة القمعية. وبينما كان مقاتلو القبائل البسطاء يجندون في الشرطة والقوات المسلحة، كان شيوخهم لا سيما من قبائل بنو صخر، الحويطات، بني عطية، يتمتعون بالامتيازات الممنوحة لهم وبدعم الأمير.

وبعد إخضاع البدو مباشرة تقدمت بريطانيا العظمى في 23/ تموز- يوليو/1934، وأعلنت عن ملحق للاتفاقية الأنكلو - أردنية، وبموجبه افتتح الأمير عبد الله عدد من القنصليات في الأقطار العربية المجاورة.

ولم يكن بوسع الإجراءات العقابية ولا المناورات الدبلوماسية إعاقة لهيب فعاليات المقومة ضد الاستعمار، ومارست الأغلبية العظمى من سكان شرق الأردن تضامناً عفوياً مع انتفاضة الشعب الفلسطيني التي كانت ملتهبة في الأعوام 1936- 1939، وقد شارك المئات من الفلاحين والبدو في قتال العصابات، وكان هناك في مناطق الحدود قواعداً لتأمين حاجات الانتفاضة بالمواد الغذائية وإيواء الملاحقين وتقديم المساعدات الطبية للجرحى. كما كانت الدعايات المضادة لبريطانيا والصهيونية تنتشر في المدن، كما كانت المظاهرات قد هبت في أرجاء مختلفة من البلاد.

وتمكنت السلطات الاستعمارية البريطانية في نيسان - أبريل/1939، قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية بأشهر قليلة من قمع الانتفاضة من خلال استخدام أسراب من الطائرات والدبابات وقوات المشاة لجيش الاحتلال، وأبدى الأمير عبد الله الدعم والتأييد للسياسة البريطانية.

هوامش الفصل السابع

1. Kohn, H. : Die Staats und Verfassungsrechtliche Entweiklung des Emirats Transjordanien in: Archiv des Öffentlichen Recht , N. F.XFI, Heft 2, Tübingen 1929, S. 247

الفصل الثامن

تأسيس الدولة الثيوقراطية : العربية السعودية

1. توحيد المناطق في مركز شبه الجزيرة 1918-1925
2. السياسة الإصلاحية
3. العلاقات السياسية الخارجية
4. تغلغل الرأسمال الأمريكي

أولاً: توحيد المناطق في مركز شبه الجزيرة 1918-1925

منذ أن زحف الوهابيون إلى الخليج العربي عام 1913، والمفاوضون البريطانيون يحاولون عبثاً إرغام ابن السعود على عقد اتفاقيات لإخضاع المنطقة من أجل مصالحها. وكان أمير نجد قد طبق التجارة الحرة وذلك من خلال اتّباعه سياسة توازن حذرة بين القوى الاستعمارية ذات المصالح التوسعية في الشرق الأوسط. وبسبب الوعود التي كان الشريف حسن(شريف مكة الأكبر) قد قطعها عام 1913 بعدم التعرض للحماية البريطانية في الخليج، كانت وزارة المستعمرات البريطانية في لندن تصرف له معونة قدرها 60 ألف جنيه، وكان السياسيون الاستعماريون البريطانيون قد اكتفوا بالموقف الحيادي للأمير، ولكنهم وجدوا لاحقاً أن لابد من الاستيلاء على المنطقة الاستراتيجية المهمة في مناطق حافات شبه الجزيرة لتأمين الطرق المؤدية إلى الهند.(1)

وقد استغل الأمير ابن السعود سنوات الحرب لترسيخ مواقعه في مرتفعات نجد وفي المقاطعة الشرقية الإحساء، وقد مكنته المعونات البريطانية وموارد مبيعات الإبل وموارد معيشية أخرى إلى جيرانه بأسعار مرتفعة من الحصول على أسلحة وأعتدة، وكان هدفه الاستراتيجي المعلن هو توحيد شبه الجزيرة العربية في دولة مركزية، وكان ذلك يمثل مصالح ملاك الأراضي وقطعان الماشية وكبار التجار الذين كان الاستقرار الداخلي وطرق التجارة المفتوحة دون عوائق إلى مناطق الخليج العربي والبحر الأحمر، من صلب اهتماماتهم لتسويق سلعهم إلى السوق الخارجية، وكانت مسألة المساعي ضد الفوضى القبلية تحمل موضوعياً ملامح التقدم والتطور.

وقد سرى النجاح الذي تحقق عام 1912 لعملية إسكان القبائل البدوية، ومن خلال تحقيق مستوطنات دينية ـ عسكرية وهي معسكرات الأخوان، في ثلث المناطق التي كانت لما تزل ضمن العلاقات القبلية البدوية، وقد مثل ذلك دعماً اجتماعياً وعسكرياً من أجل التطور اللاحق الذي يرمي إلى إنشاء دولة مركزية موحدة. وكانت عدد سكان المستوطنة الأولى للإخوان والتي تأسست عام 1912 في الأرطاوية قد وصل إلى 10 ألاف نسمة، ثم تزايد عدد هذه المستوطنات حتى بلغ عدد الموجود منها في نجد عام 1920 إلى 52 مستوطنة، أما في عام 1939 فقد بلغ عددها 143.(2)

وبينما كان البدو بانتمائهم إلى (الأخوان)يفقدون الصلات والروابط القبلية ويتبعون أوامر ابن السعود، كان أعضاء مستوطنات الأخوان يمارسون إلى جانب الزراعة قراءة القرآن وفق التقاليد الدينية الوهابية، ومن هذه المستوطنات شكّل ابن السعود ميليشياته(الأخوان) المخيفة التي كانت جاهزة دوماً للقتال، ويتمتعون بانضباطٍ عالٍ منحهم تفوقاً سواء حيال قوات الأمير أو مقاتلي القبائل، وقد مثلت ميليشيات الأخوان القوة العسكرية الرئيسية لابن السعود.

وكان احتلال المناطق التي كانت تحت سيادة الشيخ حسان بن عايد في شمال عسير عام 1930 قد أدى إلى توحيد هذه المناطق مع وسط شبه الجزيرة بعد الحرب العالمية الأولى، وقد اغتنم ابن السعود نداءاً بطلب المساعدة من بن عايد الذي كان يخوض حرباً مع جاره الجنوبي سعيد بن محمد الإدريسي، وفي نفس العام تعين على الإدريسي الاعتراف بوثيقة سيادة ابن السعود على مناطق شمال عسير.

وبدأ دعاة الوهابيين عام 1920 مرة أخرى بإقناع قبائل شمر بالتخلي عن ابن الرشيد في شمال شبه الجزيرة، وهكذا فعندما تقدمت وحدات الأخوان من مناطق شمر، كان مصير ابن الرشيد قد حُسم. وسقطت العاصمة حائل في آب ـ أغسطس/1921 بيد الأخوان، ومن أجل أن لا يخلق عداء لا ضرورة له أظهر ابن السعود عطفاً يفوق المعتاد مع خصومه الذين خضعوا له، ولم يسمح بأعمال النهب والسلب، ووزع عليهم المواد الغذائية، ثم أنه تزوج من امرأة من بيت الرشيد كي يضمن الشرعية لمن سيخلفه، وبعد عودته إلى الرياض أعلن في اجتماع العلماء وقادة القبائل عن تنصيب ابن السعود وحمله لقب "سلطان نجد والمناطق التابعة له".

وبضم مناطق شمر إلى نجد، أصبحت السلطنة جاراً مباشراً للعراق، ومن أجل ضمان مناطق الحدود ونزاعاتها، والدفاع عن موارد المياه التي يستخدمها البدو، اتفق بتاريخ 2/ كانون الأول ـ ديسمبر/1922 مفاوضون بريطانيون برئاسة السر بيرسي كوكس Percy Cox مع ابن السعود في خلق منطقة محايدة بين نجد والكويت، وكذلك بين نجد والعراق، ولم يكن مسموحاً أن تتجاوز أي من هذه البلدان الحدود، أو أن تتمركز فيها وحدات من الشرطة أو الجيش.

ومع شن الغزوات على واحة خورما بواسطة قوات الشريف حسين (شريف مكة الأكبر) بدأ الصراع المباشر بين الحجاز ونجد عام 1918. وكان الشريف حسين قد منع المسلمين من رحلة الحج من نجد إلى مكة والمدينة، ونادى بنفسه كخليفة في 24/ آذار ـ مارس/1924 بعد أن كانت الخلافة قد صفيت في تركيا، وتبادل الشريف حسين وابن السعود الاتهامات لتبرير الهجمات ضد دولة الشريف. وقد وجه ابن السعود في حزيران النداء إلى الرأي العام الإسلامي يدعو فيه إلى عدم الاعتراف بالشريف حسين، كما اصطدمت التوجهات العربية الإسلامية للشريف حسين بمقاومة بريطانية، فأوقفت مساعداتها المالية له.

ومن أجل ضمان وتأمين حروب الاستيلاء قام ابن السعود بعدة غزوات على حدود العراق وشرق الأردن، وجعل في ذات الوقت الجزء الرئيسي من جيشه في 29/ آب ـ أغسطس/1924 يتقدم إلى الحجاز، وفي 7/ أيلول ـ سبتمبر استولى على حصن حادا Hadda الذي يقع بالقرب من مكة. وقد طلب الشريف حسين الحماية من الحكومة البريطانية التي اعتبرت الصراع دينياً ورفضت التدخل. وفي تشرين الأول ـ أكتوبر، وتشرين الثاني ـ نوفمبر، استولت قوات ابن السعود على المدينة وجدة، وتنازل الحسين لولده علي وغادر الحجاز، وانتهت المقاومة الأخيرة عام 1925، وفي 8/ كانون الثاني ـ يناير/1926 نودي على ابن السعود بعد استيلائه على مكة ملكاً على الحجاز.

وبنتيجة الحملات المنتصرة لابن السعود اتحدت المناطق التي تقع في وسط شبه الجزيرة، بما في ذلك الحجاز الثرية نسبياً والمتطورة التي تضم المراكز الدينية في مكة والمدينة، وفي 17/ كانون الثاني ـ يناير/1927 وجدت هذه السياسة الناجحة ثمارها في إعلان ابن السعود ملكاً على الحجاز ونجد وسائر الأرجاء الأخرى في دولة واحدة.

ثانياً : السياسة الإصلاحية

بدأ ابن السعود بعد وحدة نجد والحجاز، بإصلاحات إدارية وقضائية وغيرها من الإصلاحات من أجل تحويل دولة الأرستقراطية القبلية إلى دولة إقطاعية ثيوقراطية مركزية، وقد ركز بين يديه سلطة الدولة والسلطة العسكرية والقضائية والدينية، كما كان هناك مجلس للقبائل والنبلاء من قادتهم والبارزين من العلماء الذين فقدوا في بعض المجالات شيئاً من اختصاصهم وقدراتهم مقابل توسع سلطة آل السعود.

وبعد عام 1925، كان على ابن السعود أن يتعامل بلطف مع أهواء الثيوقراطية القوية اقتصادياً(نسبياً) والتجار المنظمين جيداً في الحجاز وأن يضمن ولاءهم وتأييدهم. وفي 31/ آب ـ أغسطس/1926، أعلن أن الحجاز دولة ملكية ذات مؤسسات وأن السلطة التنفيذية تكمن في يد فيصل نائب الملك الذي سمي بهذا المنصب، وهو أحد أبناء الملك عبد العزيز، الذي شكل مؤسسة تتألف من اثني عشر من ممثلي الأرستقراطية والتجار لتشريع القوانين، وكمنظمة استشارية، في نظام هو عبارة عن منظمة إدارية كانت تؤمن وتضمن للفئات العليا في المدن إدارة وحكم الحجاز، كما تضمن النفوذ والسيطرة على التطورات اللاحقة. ومع إنشاء محكمة تجارية واقتصادية في جدة بتاريخ 12/ تموز ـ يوليو/1926، كان حجر الأساس قد وضع لإنشاء نظام قضائي مدني مركزي، وقد صدر مرسوم ملكي بتاريخ 19/ آب ـ أغسطس/1927 ينظم انتقال الشؤون القانونية من أيدي الشيوخ إلى القضاة، وبذلك حلت الشريعة بدل القواعد العرفية التي تمثل مجموعة الحقوق المتعارف عليها بين البدو، وقد حل ذلك رسمياً وقام بدلاً عن ذلك نظام مركزي سمي بالمحكمة الشرعية العليا في مكة والمدينة وجدة، وكذلك تأسيس ما أطلق عليه(هيئة مراقبة العدل) كانت تعمل على تحقيق السلطة المركزية في المجالات القانونية.

وكان نظام القبائل في أعوام العشرينات ما يزال قوياً، ولم يمس بعد في محافظات نجد، الإحساء، عسير، وحاول ابن السعود ترسيخ سلطته الأوتوقراطية كرجل دولة والسلطة الدينية العليا من خلال الزيجات العائلية، وتقديم المحافظات إلى الشيوخ، وتكليف العلماء بواجبات الدولة. وكانت بيروقراطية الإدارة محدودة تتمثل بصورة جوهرية في بعض موظفي البلاط في الرياض من أجل ضمان الأمن الداخلي، كما أن ضغط الإقطاع أرغم ابن السعود والقبائل على توقيع اتفاقية سلام فيما بينها، وفي حالة حدوث خرق للاتفاق فإن العقوبة ستكون قاسية، كما كان الشيوخ مسؤولين حيال الجهات الملكية عن تصرفات أفراد قبائلهم، وفي زج عناصرهم في ميليشيات الأخوان وفي خضوعهم للخدمة في الجيش النظامي.

وبعد حرب السيادة الهاشمية في الحجاز، عجّل ابن السعود بوضع حجر أساس متصاعد للإمكانيات المالية، وفي بذل مساع مهمة لتحديث الجيش. وبنصيحة من مستشاره البريطاني جون فيلبي St. John Philby (3)، جرى استيراد أربعة عشر محطة إرسال كاملة من شركة مارسينو ليمتد Marcino Co. Ltd وحوالي 1200 سيارة من مختلف الأنواع من شركة فورد الأمريكية. وحقق فيلبي هذه الصفقات من خلال شركة شاركي ليمتد Sharqie Co. Ltd التي كان مديراً لها في جدة. وقد أرسلت الشركات البريطانية لغرض تسليح الجيش عدداً كبيراً من الرشاشات والعربات المدرعة. وفي عام 1930 بدأ العمل ببناء قوة جوية، وكان طيارون إنكليز يتولون قيادة الطائرات، ويسّر العتاد الحديث تأسيس وحدات سريعة الحركة، كانت تؤمن التفوق في محاربة القبائل.

وقد أرهقت المصروفات الكبيرة الوضع الاقتصادي، وحاول الملك وقد نجح في مسعاه أن يوسع المدخول بتدفق الحجاج السنوي الذي يمثل المصدر الأهم في واردات البلاد. ومنذ عام 1929 بدأت السيارات تقوم بالنقل الصعب المتعب للحجاج إلى المدن المقدسة، وكانت هذه خطوة ناجحة قام بها الملك فأوقف فعاليات قبائل البدو الذين كانوا يقومون بهذه المهمة بجمالهم.

وقد أدى استخدام الإجراءات لتشديد وتعزيز سلطة الدولة وإلى تحولات في النظام القبلي القديم والهيكلية الاقتصادية التقليدية، كما أن استيراد السيارات أدى إلى انخفاض الطلب على الجمال، مما أثر على القبائل التي تعتمد في وجودها الاقتصادي على تربية الحيوانات. وكانت ميليشيات الأخوان قد فقدت أهميتها كقوة عسكرية حاسمة من خلال بناء جيش نظامي حديث، كما هدد تنامي السلطة المطلقة للملك مكانة شيوخ القبائل الاستقلالية، وفوق ذلك فقد اعتبر قسم من العلماء المتشددين أن إدخال التكنيك الحديث وبدء العمل والتعاون مع الخارج من أجل تطوير الدولة المركزية تراجعاً وإضعافاً للمبادئ والتعاليم الوهابية، لذلك نهضوا ضد إمامهم (القائد الديني) للنضال من أجل تطهير العقيدة وطالبوا بالحرب المقدسة ضد الملك ابن السعود.

ولعبت قبائل المطير، العتيبة، وعجمان الذين يشكلون جانباً من ميليشيات الإخوان الدور القيادي في المعارضة، ووجد المنتفضون الدعم من تلك القبائل التي منعت من رعي القطعان ومواشيها في العراق وشرقي الأردن ومناطق الحماية البريطانية، والتي كانت غير راضية عن ذلك. وكان النضال ضد ابن السعود قد افتتح من قبل المعارضة على أساس المبررات الدينية. وطالبت المعارضة في المؤتمر الذي دعا إليه الملك من أجل إنهاء الصراع في الرياض عام 1926، بمنع استخدام السيارات وأجهزة تكنيكية منها البرق اللاسلكي وأجهزة أخرى باعتبارها من اختراعات الشيطان، وكذلك إعلان الحرب على العراق. وكان الجيش العراقي قد بدأ ببناء تعزيزات وحصون في المنطقة الحيادية من أجل الدفاع بوجه غزوات البدو ووحدات الإخوان كما قام بحملات تأديبية بإسناد من الطيران البريطاني، وهو ما كان يعني الخرق لاتفاقية 1922.

وبعد فشل المؤتمر اشتدت قوة الأعداء وقاد فيصل الدرويش شيخ مطير الهجمات ضد القبائل الموالية في نجد، وقاموا بمهاجمة قوافل التجار وهي في طريقها إلى الخليج العربي والرياض، ثم راحوا يمارسون الاستفزازات ضد العراق والكويت من أجل توريط ابن السعود في حرب مع العراق وبريطانيا، فعبأ الملك جيشاً 1928–1930 بقوة 15 ألف رجل لضرب القوى الرجعية المنتفضة بين جبل شمر والخليج العربي.

ومثّل النصر على المنتفضين الذين شكلوا التهديد الأصعب لوجود الدولة الحديثة نصراً على الفوضوية الإقطاعية، كما مثّل المرسوم الملكي بتاريخ 18/ أيلول ـ سبتمبر/1932 خطوة مهمة في ترسيخ الدولة المركزية الدستورية، فقد اتحدت جميع المناطق في البلاد ضمن كيان المملكة العربية السعودية، وكان نظام الإدارة قد حصل من خلال توزيع كافة المناصب الحكومية الهامة على أفراد الأسرة الملكية، وتولى 1933 نجل الملك الأكبر منصب ولي العهد وصادق مجلس العلماء على ذلك.

ثالثاً : العلاقات السياسية الخارجية

كانت الحكومة السعودية تنتهج سياسة خارجية براغماتية إذ كانت قد سمحت لقوى أجنبية أن تتمركز في البلاد لحل مشكلات داخلية، ففي عام 1926 وبعد أن نودي بمؤتمر الخلافة في مكة، دارت مناقشات حول إمكانات مواصلة الخلافة، ولكن دون نتيجة تذكر فقد نجح الملك ابن السعود بمنح المؤتمر قيمة أعلى مما يستحق على أنه منبر إسلامي، واستغل ذلك للاعتراف بسيادته، وبدوره في حماية المدن المقدسة في العالم الإسلامي.

وساهم اعتراف مندوبي الوفود الإسلامية بالتغيرات التي حدثت للسلطة السياسية في شبه الجزيرة على فتح أبواب العلاقات السياسية الخارجية، لا سيما مع الدول العربية المجاورة كما كانت لها فائدة عظيمة اقتصادياً للمملكة حيث عاد تدفق الحجّاج إلى الحجاز مرة أخرى.

وكان الاتحاد السوفيتي قد اعترف كأول دولة عظمى بالدولة المستقلة الحديثة بتاريخ 16/ شباط ـ فبراير/1926 وقدم بذلك دعماً معنوياً وسياسياً كبيراً للملك، وبصرف النظر عن كافة العوائق التي وضعتها القوى الاستعمارية في الطريق فقد بدأت العلاقات التجارية بين البلدين، وقام نجل الملك ونائب الملك لمنطقة الحجاز بزيارة للاتحاد السوفيتي عام 1932.

كما وقّعت بريطانيا في 20/ أيار ـ مايو/1927 اتفاقية جدة "الصداقة والعلاقات الجيدة" التي تم من خلالها الاعتراف بسيادة المملكة والملك عبد العزيز.

وكان الملك ملتزماً بقبول "العلاقات الخاصة" لبريطانيا مع شيوخ الخليج العربي ومع محمية عدن، وكانت قضايا تثبيت الحدود بين بريطانيا العظمى ونجد فيما يخص الحدود العراقية وشرق الأردن قد اتفق عليها في 1/ تشرين الثاني ـ نوفمبر/1925 في البحرة، وبتاريخ 2/ تشرين الثاني ـ نوفمبر/1926 في حادا وهكذا جدد الاستعماريون الإنكليز بصورة موثقة في اتفاقيات رسمية احتلالهم لمناطق في شبه الجزيرة العربية، وأعاقوا بذلك توسع مطرد لنفوذ وسيادة المملكة التي نجحت في إطار المساعي لتطبيع العلاقات مع البلدان المجاورة بعقد اتفاقية 1930اتفاقية حول التجارة وحل النزاعات الحدودية مع الكويت (اتفاقية للصداقة والجيرة الحسنة) بتاريخ 10/ آذار ـ مارس/ 1930، ومع العراق عام 1931واتفاقيات أخرى عقدت مع شرق الأردن 1933، ومع اليمن عام 1934، ثم جددت مع العراق عام 1936 وفي نفس العام عقدت اتفاقية مع مصر.

وعلى الرغم من الاتفاقيات المبرمة في الأعوام 1926 و1930 التي ورد فيها اعتراف الأمير الإدريسي حسن علي بالسيادة العليا لابن السعود على بلاده، إلا أنه حاول بعد عام 1930 وبالتعاون مع أمير شرق الأردن أن يستعيد استقلاله مرة أخرى، وفي صيف 1932 قامت قوات من المملكة العربية السعودية باحتلال منطقة عسير من جديد، وقد امتنع الإمام يحيى في اليمن الذي كان إلى حد الآن يراقب الموقف بحياد، من الاعتراف باستيلاء السعودية على تلك الأراضي وأبدى اعتراضه على احتلال عسير، وقد باءت بالفشل المفاوضات بين الجانبين ، ثم حسمت السعودية الموقف نهائياً باستيلائها على عسير بعد حرب قصيرة بين المملكتين. وضمنت "اتفاقية الصداقة الإسلامية والأخوة العربية" التي عقدت في 20/ أيار ـ مايو/ 1934 للمملكة نهائياً احتلال مناطق عسير وواحة نجران.

ومن أجل مواصلة بناء مواقعه على الصعيد الدولي عقد ابن السعود عام 1929 اتفاقية صداقة مع ألمانيا، وبهذه الاتفاقية وسعت السياسة الألمانية من علاقاتها، والتغلغل في أرجاء تلك المنطقة الاستراتيجية المهمة التي تضم الطريق التجاري الدولي عبر قناة السويس إلى البحر الأحمر.

وقد حاولت الفاشية الإيطالية من أجل ضمان مستعمراتها في شرق أفريقيا أن تكسب لها نفوذاً في المملكة العربية السعودية، ففي عام 1933 عقدت اتفاقية صداقة بين الدولتين، وقد عجلت الحكومة الإيطالية، لا سيما بعد الحرب ضد إثيوبيا من فعالياتها في جدة، وفي 10/ أيار - مايو/1934، قدمت الحكومة الإيطالية ست طائرات مع طيارين عرب أنهوا تدريباتهم في إيطاليا.

وكانت اليابان في أواسط الثلاثينات تبادر وتسعى للحصول على امتياز النفط وتوريد الأسلحة وسيارات الشحن ومكائن ومنسوجات إلى السعودية. وعلى الرغم من كل هذه الجهود التي كان بعضها ناجحاً، إلا أن قوى المحور لم تنجح(قبيل الحرب العالمية الثانية) بسحب المملكة العربية السعودية إلى لعبة القوى التي كانت القوى الفاشية تمارسها وتستعد من خلالها للحرب، ومع أن وزارة الخارجية الألمانية كانت تقدر عالياً الأهمية السياسية والاقتصادية لشبه الجزيرة العربية، إذ تخطت المقترحات الغير الواقعية والأمنيات بكسب ود المملكة العربية السعودية، قدرة القيادات الفاشية (الألمانية والإيطالية واليابانية)الواقعية وتناقضات في التوازن الواقعي للقوى بين المحور وبريطانيا العظمى، وبذلك لم يكن استقبال هتلر للمبعوث السعودي الخاص خالد أرود في 27/ حزيران - يونيه/ 1939 يمثل أهمية جوهرية في تطوير العلاقة بين ألمانيا الفاشية والمملكة العربية السعودية.

رابعاً : تغلغل الرأسمال الأمريكي

استاء الوضع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية، وانخفض أعداد الحجاج من 150 ألفاً عام 1928 إلى 20 ألف حاج عام 1933، الأمر الذي أدى إلى هبوط في مدخول خزينة الدولة، وكذلك تأثيرها الكبير على التجارة المتعلقة بها الفئات العليا في الحجاز. وقد زاد سوء الموسم الزراعي للأعوام 33/32/1931، من تعقيد أوضاع السكان ورفضت القوى الاستعمارية منح القروض للسعودية، وكان حجم ديون السعودية قد بلغ عام 1932 إلى 219 ألف جنيه إسترليني.

استغلت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الوضع الصعب من أجل تقديم مساعدات مالية محددة وتقديم عربون لامتيازات من أجل استغلال محتمل لمكامن نفطية. وبتوسط من فيلبي، تفاوض في شباط - فبراير/1933 لويد هاملتون Loyd N. Hamilton ، وكارل تويتشل Karl S. Twitschell عن شركة ستاندرد أويل كومبني أوف كاليفورنيا Standard Oil Co. Of California مع الحكومة السعودية للحصول على امتياز التحقق واستغلال النفط الخام في محافظة الإحساء. ومع التوقيع على عقود الامتياز بتاريخ 20/ أيار - مايو/1933 من خلال وزير المالية السعودي عبد الله حمدان السلمان وهاملتون، وقد أشار ذلك بدء التغلغل الاقتصادي والسياسي للإمبريالية الأمريكية في المملكة العربية السعودية.(4)

وكان الامتياز قد منح لمدة 66 عاماً إلى شركة كاليفورنيا أربيان ستاندارد أويل كومبني California Arabian Standard Oil Co. (S.A.S.O.C.) وهي شركة وليدة لشركة ستاندارد أويل كاليفورنيا وتشمل منطقة بحث وتنقيب تبلغ مساحتها 932 ألف كيلومتر مربع، ونشر هذا الامتياز في 14/تموز- يوليو/1933 في الصحيفة الرسمية الحكومية(أم القرى) وغدا في حيز التنفيذ. وفي كانون الأول - ديسمبر/1934 بدأت التنقيبات، وفي 1938 وجد النفط الخام بكميات كبيرة في الخليج العربي بالقرب من الدمام. وفي 1/ أيار - مايو/1939 غادرت أول ناقلة نفط محملة بالنفط السعودي الظهران. وتواصل بناء مواقع إنتاج النفط خلال الحرب العالمية الثانية، ولكن الإنتاج الواسع النطاق لم يبدأ قبل عام 1945. وكان تصدير النفط الخام قد ابتدأ بحدود متواضعة، ففي عام 1938 بلغ65 ألف طن، و500 ألف طن عام 1939، و700 ألف طن عام 1940، أما في عام 1945 فقد بلغ 2،8 مليون طن حقق إيراداً للسلطة السعودية قدره 4،8 مليون دولار.(5)

وفي عام 1936 منحت كاسوك CASOC إلى الشركة الأميركية تكساس أويل كومبني Texas Oil Co. 50% من الأسهم، ثم وقعت كاسوك في 21/حزيران - يونيو/1939 اتفاقية ملحقة مع الحكومة السعودية للحصول على امتيازات أخرى تشمل منطقتها مساحة تبلغ 207،200 كم لمدة 66 عاماً، وفي عام 1944 تحولت شركة كاسوك إلى الشركة العربية الأمريكية للنفط Arab Amercan Oil Company ومختصرها أرامكو ARAMCO. وكان منح الامتيازات النفطية للشركات الأمريكية هي من جملة مساعي المملكة من أجل ضمان استقلالها ومواقعها حيال الحكومة البريطانية ذات الشأن والنفوذ والأطماع في الشرق الأوسط.

وحولت شركة الأر امكو المؤسسات والمرافق التي قامت بإنشائها بالإضافة إلى التغلغل السياسي والعسكري في المملكة العربية السعودية، إلى قاعدة للاستثمار الاقتصادي والسياسي، وكانت المفاوضات التي جرت بين الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت Roosvelt Franklinوالملك ابن السعود في 14/ شباط - فبراير/1945، مفاوضات مبرمجة من أجل تنفيذ

مخطط تحول من خلاله الولايات المتحدة، المملكة العربية السعودية إلى حليف رئيسي لها في الشرق الأوسط.

هوامش الفصل الثامن

1. Novojsaja istorija arabskich stern(1917-1966) Moskau-1968, S.209
2. Totten, E: Erdöl in Saudi Arabien, Heidelberg 1956, S.74
3. Twitchell, K. S : Saudi Arabia , Newjersey 1953, S. 100
4. Longrigg, S. : Oil in the Middel East, London 1961, P. 106
5. Ronart, S. : Concise Eneyclopaedia of Arab Civilization- Amsterdam 1959, S. 148
6. ARAMCO – Handbook, O. O. 1960, S. 75

الفصل التاسع : ظهور المملكة اليمنية

1. الصراع الاجتماعي / الاقتصادي.
2. النضال ضد الاستعمار البريطاني.
3. تشكل المعارضة الديمقراطية.

أولاً: الصراع الاجتماعي / الاقتصادي

واصل الإمام يحيى مساعيه الحثيثة بعد انهيار السلطة التركية في اليمن لتوحيد كافة المناطق اليمنية، وكان طغيان الفئات العليا من الإقطاع قد تسبب في النزاع بين القبائل مما أدى إلى تأصل الثأر الدموي والغزوات لقبائل البدو في القرى، وأشاع الخراب في الورش والمزارع. ولم يكن هناك في الواقع العملي نظام موحد للضرائب أو نظام مالي أو جيش موحد، كما أن مساعي الأدارسة في عسير ومرتفعات تهامة المطلة على البحر الأحمر المدعومة من بريطانيا لتأسيس إمارة مستقلة، والضغط الذي كان يمارسه ابن السعود والأطماع البريطانية في الجنوب قد أدت إلى مزيد من التعقيد في أوضاع الإمام.

وكان النضال من توحيد الشعب ذي الملايين الثلاثة المفتت إلى مجاميع وطوائف دينية متصارعة فيما بينها يواجه شتى الصعوبات. وكانت النزاعات تنشب لأسباب لاهوتية دينية، ولكنها كانت بنسبة أكبر، سياسية/ اقتصادية. وكانت الطائفة الأكبر(الشيعة الزيدية) يرون في الإمام يحيى القائد الأعلى دينياً ودنيوياً. وتتركز مناطق سكنهم في المرتفعات اليمنية وتبلغ حوالي ثلث السكان، وهناك فئة شيعية أخرى وهي الإسماعيلية تعيش معزولة في مناطق مناخا(جبال حراز). ولا يلعبون سوى دوراً بسيطاً بسبب عددهم القليل (25 ألف نسمة)، وكانت المدرسة الشريفية السنية المتشددة تتواجد في مناطق مرتفعات تهامة في جنوب اليمن. فيما كان اليهود بعددهم البالغ حوالي 60 ألف نسمة يمثلون المجموعة الدينية الأكبر من غير المسلمين، وكان هؤلاء يسكنون بصفة رئيسية في مناطق الطائفة الزيدية.(1)

وقد وجدت الأرستقراطية الإقطاعية التي يمثلها الإمام الظالم الدعم الاجتماعي الرئيسي لها في الروحانية الزيدية ومن الإقطاعيين ومالكي الأراضي وكذلك لدى العوائل المتنفذة من قبائل الجبال لا سيما في شمال البلاد. وكان من أهم هؤلاء: التحالف القبلي المؤلف من حاشد وباكيل. وعلى الرغم من كافة جهود الإمام في بناء دولة يمنية، ظل الهيكل القبلي هو الصورة الغالبة للوضع الاجتماعي والتطور اللاحق، وكانت تأثيرات السياسة الاستعمارية للقوى الأوربية والعلاقات ذات نمط ما قبل الرأسمالية(سلع ـ نقود) في الاقتصاد الاجتماعي، قد هيأت الأرضية من أجل إحداث تغيرات سياسية.

وكانت غالبية الفئات الاجتماعية في البلاد من الفلاحين(حوالي الثلثين من مجموع السكان) وتابعين للإقطاع إما كعبيد مملوكين أو كمستأجرين يعملون للإقطاع أو لشبه الإقطاع من ملاكي الأرض وكذلك في الأراضي المملوكة للمقامات الدينية.

ومن بين الفئات المستغلة كان هناك العبيد الذين ينحدرون بأصولهم من أواسط أفريقيا ويعملون في اليمن كخدم في البيوت، وكان امتلاك العبيد في عهد الإمام مسموحاً، إذ لم يكن الإمام يحيى مؤيداً للمعاهدة التي عقدت بتاريخ 1921 و1933 حول تجارة العبيد. وكان الإمام يمتلك العبيد أيضاً. وكان الخدم من أصول حبشية يمثلون قاع الهرم الاجتماعي ويعيشون في الأسواق المحلية كحمالين وعمال في الموانئ في أوضاع محزنة كالمنبوذين.

وكانت فئة الصناع منظمين على نحو ما، ويعملون بشكل رئيسي في الفضة والنحاس، وفي الأسلحة، كنجارين، وحرفيين. وكان القصابون (الجزارون)يمثلون الفئة الفقيرة وكذلك الدباغين والحلاقين. وكانت أدوات العمل وأساليب الإنجاز بدائية، إضافة إلى النقص في رأس المال والقيود التي كان الإمام يفرضها، كما كانت السوق الداخلية تعاني من الضعف، وتعد جميع هذه

العناصر من معوقات التطور الاقتصادي والارتقاء للأعمال اليدوية إلى مستوى الورش التي تمثل المدخل إلى مرحلة الإنتاج الصناعي. وكان البدو الرحل يتمركزون في مناطقهم الكائنة بصفة رئيسية في مناطق الصحاري الشمالية وعلى الهضبة الشرقية. وعلى الرغم من التخلف الاجتماعي والحصار الاقتصادي من خلال الإدارة الاستعمارية البريطانية في عدن، فقد تمكن الإمام يحيى من بناء جيش، وتمكن بهذه القوة العسكرية من ترسيخ سلطته ومن تحقيق اليمن الكبير.

وقسم هذا الجيش الجديد إلى: الجيش الدفاعي(ميليشيا)، والجيش النظامي، وجعل الإمام 25% من رجال قبائل الطائفة الزيدية يتدربون كجنود باتباع نظام دورات تمتد لستة شهور، وكان التدريب العسكري يتم على أيدي ضباط سوريين وعراقيين ممن خدموا سابقاً في الجيش العثماني، وضمت هذه الميليشيات 15- 20 ألف رجل، أما الجيش النظامي فقد كان يضم 15 ألف رجل من جنود متطوعين، ولم يكن ترك الجيش ممكناً إلا بعد جلب شخص آخر كبديل لمن يريد مغادرة الجيش.

وكان إلى جانب الميليشيا والجيش، ما يسمى بالجيش البراني والسواري(الفرسان)، وكان مجندو الجيش غالباً من أبناء القبائل الجبلية الشمالية، ثم كانت المسألة الرئيسية هي في خدمة بلاط الإمام. ومع تشكيل فصائل مختلفة من الجيش أصبح في حوزة الإمام وفي وقت قصير نسبياً الأداة المهمة ليس في ضمان أمن حدود البلاد ضد الأعداء الخارجيين، بل و أيضاً في ترسيخ سيادته في الداخل. واستلم الجيش النظامي مهمة الأمن الداخلي، وكذلك مهمات جباية الضرائب، وكل من يعينه الإمام بوظيفة محافظ(عاقل) عليه أن يكون لنفسه وحدة عسكرية صغيرة (كتيبة)، لتقوم بمهام تحقيق وتنفيذ أوامر الحاكم وتضمن الهدوء و انتظام جباية الضرائب.(2)

وباعتبار أن نظام الإمامة هو نظام يقود فيه الإمام البلاد والدولة بأسرها لذلك لم يكن الإمام يحيى مهتماً ببناء أجهزة دولة بالمعنى الحقيقي، فهو كان يكتفي بتعيين المحافظين والوزراء من أوساط أسرته، وحتى هؤلاء لم يكونوا في الواقع من يمتلك السلطة والأجهزة لقيادتها، فالإمام يحيى هو من كان يحسم القضايا جميعها بما فيها فعاليات (الوزراء) الذين كانوا يكتفون بحمل هذا اللقب التشريفي. وكانت خزينة الدولة أشبه بالخزانة الملكية الخاصة بالإمام، ولم تكن واجبات جهاز الإدارة سوى استلام الأوامر من البلاط الملكي الذي كان يدعى ب"المخيم المنصور".

وإلى جانب تركيز كافة المهام في يديه وفي الأسرة الحاكمة(حميد الدين) حاول الإمام يحيى من خلال تنفيذ صارم قاس للشريعة الإسلامية، ترسيخ السلطة المركزية من أجل درء وإزالة الانطباع القانوني والسياسي عما يؤدي إلى حكم دويلات، فالعادات المتجذرة عميقاً في حياة القبائل تشتمل على الكثير من القوانين والعادات غير المكتوبة التي تتناقلها الأجيال من جيل إلى جيل شفهياً، وهي التي تنظم الشؤون والعلاقات بين القبائل وأبناء القبائل(المياه ـ حقوق الرعي ـ العلاقات الشخصية..الخ)، وإن فهم الدولة كمرفق مركزي كان خارج اهتمام القبائل، وغريباً عن إدراكهم, وكوسيلة مهمة من أجل تأمين مكانة ونفوذ قادة القبائل ارتأى الإمام وهو ما متأصل روحياً مع التقاليد اليمنية أن يضع رئيس القبيلة الخاضعة له ولده أو أحد أقاربه (يبلغ الرهينة عادة 5- 15 عاماً من العمر) لدى الإمام. وهكذا كان هناك دائماً ما يقرب من ثلاثة آلاف من الرهائن. وفي القتال الذي دار ضد القبائل في منطقة جبل براش عام 1923-1933 حيث أرغم الإمام على إطلاق سراح 300 من الرهائن من الصبيان الذين كانوا تحت حراسة الجنود داخل ما يشبه السجن، حيث تم استبدالهم بصبي يبلغ الخامسة عشر من العمر من أقارب الإمام.(3)

ثانياً: النضال ضد الاستعمار البريطاني 1919-1934

حاول الإمام يحيى مع بدء انهيار السيادة التركية في اليمن، توسيع الإمامة باتجاه الشمال الشرقي، وفي ذلك كانت بريطانيا العظمى أخطر أعدائه، وكذلك الإدريسي وبعض القبائل، كالقبائل الإسماعيلية في قضاء حرص(القريبة من صنعاء) على سبيل المثال.

وفي تشرين الثاني ـ نوفمبر/1918 أعلن الإمام في صنعاء أن المدينة هي عاصمة له، وفي 1921/1920 تمكن من إخضاع القبائل الشافعية في منطقة تعز وأب، ورأت الحكومة البريطانية في خطوات الإمام هذه خطراً على توسعها الاستعماري في النهاية الجنوبية الغربية لشبه الجزيرة العربية.

وبتبرير مفاده: أن اليمن هي منطقة تابعة للإمبراطورية العثمانية المنهارة، والحديدة هي الميناء الوحيد الكبير في شمال اليمن، وبوابة صنعاء إلى العالم الخارجي، لذا قامت باحتلالها وتمثلت الإجراءات المضادة للإمام بإعلان بطلان كافة الاتفاقيات التي عقدتها تركيا مع بريطانيا العظمى حول المناطق العربية الجنوبية. وبحسب رأي الإمام لم تكن الإمبراطورية العثمانية حاكماً مسيطراً على اليمن.

وعندما طالبت حكومة لندن الإمام يحيى الاعتراف بالحدود الجنوبية المحددة من قبل تركيا وبريطانيا العظمى، مع دفع المواقع العسكرية البريطانية إلى الأمام صوب الشمال، رد الإمام على ذلك بفعاليات عسكرية. وكانت محاولات بريطانيا قد فشلت بحمل الإمام على الاعتراف بقبول (الحماية) البريطانية من خلال المفاوضات، فأقدمت وزارة المستعمرات البريطانية بتاريخ 31/كانون الثاني ـ يناير/1921 بتسليم ميناء الحديدة إلى الإدريسي الذي كان خلال الحرب العالمية الأولى قد وقف إلى جانب دول الوفاق.

وكان احتلال الحديدة بواسطة الإدريسي أمراً له أهميته بالنسبة إلى اليمن، إذ كانت الإمامة في هذه الحالة قد عزلت عن شركائها في مجال التجارة الخارجية، كما حرمت من موارد الجمارك المهمة. وأدت هجمات الإدريسي على مناطق الإمامة إلى توتر الوضع مرة أخرى إلى ذروته، وكانت الفرصة الوحيدة لإنقاذ حكومة الإمام يحيى هو استعادة الحديدة وطرد الأدارسة منها.

ودار الصراع على السلطة منذ عام 1921 وحتى عام 1925، وفي غضون ذلك كانت الإدارة الاستعمارية البريطانية تمد وتدعم الإدريسي بالسلاح والعتاد والمال. وعندما حل الانهيار والتداعي بالإمارة بعد وفاة الأمير محمد علي الإدريسي على أثر نزاع عائلي في 20/آذار ـ مارس/1923، كان ذلك يصب في مصلحة الإمام يحيى إذ تمكن الإمام عام 1925 من احتلال كافة مرتفعات ومناطق تهامة حتى عسير. ولكن الهجوم على منطقة عسير أخفق وتمكن ابن السعود من إيقافه، وأعلنت السعودية أن الأجزاء الشمالية لإمارة الأدارسة هي محمية تابعة لها، وأدت هذه الخطوة إلى مرحلة من النزاعات بين ابن السعود والإمام يحيى قادت إلى الحرب اليمنية ـ السعودية عام 1934.

وخلال صراع الإمام يحيى مع الإدريسي كان هناك دوماً التهديد بنهوض قبلي داخل البلاد، إذ نهضت عام 1923في شرق اليمن قبائل البيداء، مراد، حريب، بيحان، وفي عام 1924 قبائل حاشد، واستمرت هذه الحركات حتى عام 1928 إذ تمكن الأمير أحمد ولي العهد من قمعها.

وخلال الفعاليات العسكرية تمكن الإمام حتى عام 1923 أن يضع جزءاً من القبائل إلى الغرب من محمية عدن تحت نفوذه، ولكن الإدارة الاستعمارية البريطانية تمكنت باستخدام سرباً من الطائرات المقاتلة والوحدات العسكرية التأديبية، من إيقاف زحف وتغلغل قوات الإمام العسكرية داخل المحمية البريطانية، ثم باشر مفاوضون من كلا الجانبين الاتصالات من أجل التحضير لعقد مؤتمر سلام، وكان المفاوضون الإنكليز على استعداد للاعتراف القانوني بحكم الإمام يحيى لليمن، ولكن ذلك كان مرتبطاً بفتح البلاد أمام الرأسمال البريطاني والمستشارين الإنكليز، وكان الهدف من ذلك هو تحويل الإمام إلى والٍ بريطاني. وقد رفض الإمام يحيى هذه المقترحات بسبب مصلحته ورغبته في الاستقلال.

ودارت عام 1925/1924 في المنطقة الواقعة إلى غرب المحمية عدن وقائع قتال بين الإمام والقوات البريطانية من أجل سلطنة عليقة، في الوقت الذي كانت فيه الفاشية الإيطالية تبذل الجهود الواضحة لكسب نفوذ الإمام يحيى واستغلال ذلك لتأمين أطماعها في شرق أفريقيا ضد بريطانيا العظمى، ولكن بريطانيا سارعت بإجراء مفاوضات مع الإمام يحيى عام 1926 من أجل تأمين مصالحها إلا أن المفاوضات لم تصل إلى نتيجة ناجحة

وكانت الفاشية الإيطالية قد حصلت على موطئ قدم ثابت لها على الساحل الغربي للبحر الأحمر، تتابع الصراع بين اليمن وبريطانيا العظمى باهتمام متزايد، وكانت إيطاليا التي كانت تدعم حقوق الإمام يحيى في جنوب اليمن، تبذل المساعي والمحاولات في أن تشيد لنفسها من خلال انتهاجها سياسات كهذه الحصول على مواقع وامتيازات في اليمن. ولم تكن هذه المساعي في الواقع إلا امتداداً ومواصلة لمساعيها التي كانت قد بدأتها الإمبريالية الإيطالية منذ مطلع القرن العشرين في أن تجعل من الأراضي اليمنية نقطة انطلاق إلى قواعدها في البحر الأحمر. ومع استلام الفاشية للسلطة في إيطاليا عادت إلى العمل في هذا الاتجاه التوسعي.

ومن نتائج ومؤشرات سياسة التغلغل هذه أن شيدت إيطاليا مصنعاً للذخيرة ومحطة لاسلكي، كما أرسلت الأطباء إلى اليمن، بالإضافة إلى عقد اتفاقية صداقة وتجارة بتاريخ 2/ أيلول ـ سبتمبر/1926، وكانت الحكومة الإيطالية في روما قد قدمت اعترافاً تاماً منافقاً باستغلال اليمن والإمام. وقد جرى توسيع هذه الاتفاقية من خلال ملحق سري عقد في 1/ حزيران ـ يونيه/ 1927، وجاء فيه: الاعتراف بالإمام "كحاكم لليمن بجميع حدوده التاريخية" وبنفس الوقت التزمت الحكومة الإيطالية بتجهيزات سلاح واسعة. وتضمنت الاتفاقيات الإيطالية ـ اليمنية للمرة الأولى: تسمية الإمام يحيى ملكاً على اليمن والاعتراف به على هذا اللقب على الرغم من أن إعلاناً رسمياً بهذا الشأن لم يصدر. وكانت مساعي السياسة الإيطالية كالإنكليز تهدف إلى تحويل اليمن إلى منطقة خاضعة لنفوذهم الاستعماري.

وقد سعى الإمام يحيى أيضاً إلى صداقة الاتحاد السوفيتي، وكانت الاتصالات الأولى قد جرت عبر البعثة السوفيتية في جدة. وفي 1/ تشرين الثاني ـ نوفمبر/ 1928 عقدت اتفاقية صداقة وتجارة لمدة عشرة سنوات.(4) وإذ احترمت الاتفاقية الاستقلال التام لكلا البلدين، فإنها وضعت الأساس لعلاقات تجارية لمصلحة الجانبين في المقام الأول، وعززت ذلك بموقف اليمن تجاه المخططات الاستعمارية التي كانت تحاك في لندن وروما.

وحررت الاتفاقية اليمنية ـ السوفيتية اليمن من الضغط الاقتصادي الإيطالي، وكان الاتحاد السوفيتي قد جهز اليمن في عام 1929 فقط بستة آلاف طن من النفط و1600 طن من السكر (ومثل ذلك 40% من مجموع استيرادات اليمن) و3 آلاف طن من الحبوب، ضمن شروط دفع سخية. ومن خلال هذا الاتفاق كان بالإمكان إفشال الحصار الاقتصادي والسياسي الذي تفرضه القوى الاستعمارية على اليمن وعززت من موقع البلاد اقتصادياً ودولياً.

وكان تقدم الفاشية الإيطالية في اليمن قد دفع الاستعمار البريطاني في بعض الأوقات إلى الدفاع، فقامت بريطانيا عام 1927 ومن أجل ضمان مواقعها الاستعمارية على المحيط الهندي، بتشديد قتالها ضد الحكام اليمنيين ولم يعد السعي إلى عقد تحالف مع الإمام الاتجاه الرئيسي لبريطانيا، بل بإسقاط الملك وشق البلاد. لذلك أجهدت الإدارة الاستعمارية في عدن في تحريض وتهييج الطوائف الدينية ضد بعضها، وإرشاء الأرستقراطية الإقطاعية في مناطق الحدود وإشاعة الفزع والاضطراب لدى السكان في القرى والمدن اليمنية من خلال الهجمات الإرهابية للسلاح الجوي البريطاني والتحضير من أجل ضم المملكة، وفي تموز ـ يوليو/1928 بدأت قوات بريطانية قادمة من كينيا والهند والعراق، معززة بألفين مقاتل من سلطنة لحج بحملة الإلحاق والضم ضد اليمن.

وفي ذات الوقت حاول العملاء البريطانيون تحريض وتهييج القبائل الشافعية، وتأسيس إمارة شافعية موالية للإنكليز، ولكن لم يتحقق ما كانت بريطانيا تنتظره، إذ لم تتمرد ضد الإمام سوى قبيلة زرائيق، وبقمع هذه الانتفاضة في أيلول ـ سبتمبر/1929 كان المخطط البريطاني في شق المملكة قد أخفق، وفوق ذلك أوقفت الحكومة البريطانية عملية ضم المناطق اليمنية، وتقدمت بإنذار إلى الإمام للتفاوض. واستغل الاستعمار البريطاني الظروف الصعبة التي كان يمر بها الإمام في ذلك الوقت من خلال احتدام علاقاته مع ابن السعود. وفي 11/ شباط ـ فبراير/1939، أملى محافظ عدن الكولونيل رايلي Reilly على الإمام في صنعاء ما يسمى "اتفاقية للصداقة والتعاون المشترك"، ووجد الإمام نفسه مرغماً للاعتراف بالحدود اليمنية ـ التركية السابقة كحدود للملكة اليمنية.

وكانت الاتفاقية تعني انتصاراً واستسلاماً في ذات الوقت، واليمن المتخلفة بنظامها وهيكلها الإقطاعي الثيوقراطي لم تكن قادرة على توحيد البلاد، وكانت القوى العسكرية تتألف من عناصر الطائفة الزيدية فقط وليس من جميع فئات السكان، وكان النظام الرجعي الداخلي للملكة العائق الرئيسي في خلق حركة شعبية من أجل تحرير كافة المناطق اليمنية من الاضطهاد الاستعماري.

وفي صيف 1932 التهب النزاع من جديد بين ابن السعود والإمام يحيى على منطقة عسير وواحة نجران، وقد فشلت المفاوضات مرة أخرى وكانت المملكة العربية السعودية متفوقة بقواتها العسكرية، ووجدت في أن الحرب ضد الإمام الفرصة الأنسب في توسيع نفوذها في الجنوب. وفي 5/ نيسان ـ أبريل/1934 بدأت قوتان سعوديتان بقيادة الأمراء سعود وفيصل بالقتال، وفي غضون ثلاثة أسابيع تمكنت القوة التي كان يقودها فيصل من احتلال كامل منطقة تهامة. أما عمليات القوة الثانية التي اندفعت إلى داخل البلاد وكان عليها احتلال صنعاء، فإنها لم تلاقي ذات النجاح الذي أحرزته القوة الأولى، ولم تعد القوات السعودية تتمكن من التقدم في عمق البلاد إلا بصعوبة وكانت غالباً ما تقع في كمائن تعدها الوحدات اليمنية.

وكانت الانتصارات السريعة التي حققها السعوديون وخاصة في مناطق تهامة سبباً لكي تطلق بريطانيا وفرنسا وإيطاليا هجومها، وكانت هذه القوى الاستعمارية الثلاثة تخشى من خلال

التغير أن يلحق الضرر بمصالحهم الاستعمارية في محيط البحر الأحمر، لذلك قامت بإرسال سفن حربية بريطانية وفرنسية وإيطالية إلى الحديدة، أرغمت المملكة العربية السعودية على إيقاف حملتها.

وأخيراً وقّع بتاريخ 2/ أيار- مايو/1934 كلا الطرفين المتحاربين في الطائف، وبحضور لجنة عربية (اتفاقية حول الصداقة الإسلامية والأخوة العربية أخلت المملكة السعودية بموجبها مناطق تهامة، والاحتفاظ بواحة نجران وكذلك منطقة عسير، كما أكد الحاكمين الاستقلال التام لبلديهما وثبات الحدود. وقد كانت هناك اتفاقات حول العديد من الصلات والتعاون الوثيق في مجال السياسة الخارجية، وفي إنشاء الاتصالات البريدية والبرقية والمواصلات بين البلدين.

وبتوقيع اتفاقية الطائف، تم تثبيت الحدود مع السعودية بصفة نهائية كما تم تطبيع العلاقات بين الحاكمين، رغم أن الإمام لم يتنازل عن المناطق المتنازع عليها، وكانت الهزيمة العسكرية سبباً دافعاً للإمام يحيى في تحسين تدريب الضباط وتحديث الجيش. ففي اتفاقية عقدها مع العراق عام 1934 كانت تتضمن إرسال تلاميذ عسكريين إلى الكلية العسكرية في بغداد، وكانت المجموعة الأولى تضم: محي الدين الأنسي، أحمد الثلايا، محمد الألفي، عبد الله السلال، حمود الجائفي، حسين العمري وآخرين، كما أن بعثة عسكرية عراقية بقيادة إسماعيل صفوت وصلت إلى اليمن وباشرت أعمالها في آذار - مارس/1940.

ثالثاً: تشكل المعارضة الديمقراطية

عجلت هزيمة 1934 بتشكيل أوساط سياسية معارضة داخل وخارج البلاد، وقد كان الإصلاح وتحديث الدولة والاقتصاد والجيش مطلباً تصدى له الضباط ورجال الدين والقضاة والتجار. وكان الإمام يخشى أي فعالية تقدمية سواء في التكنيك الحديث أو في الفعاليات الثقافية لأنها تمثل أرضية مناسبة لعمل المعارضة ضد الطغيان والظلم الرجعي للعصور الوسطى، وخطراً على حكمه، ويتعرض إلى شكل من النقد للخنق والقمع. وعندما اقترح أحمد المطاع وهو من أقطاب القضاة إجراء إصلاحات في الإدارة، كان ذلك كافياً لاعتقاله كما قذف بقسم من الضباط والطلاب وخريجي الكلية العسكرية في بغداد، وكذلك خريجي جامعة الأزهر في القاهرة في السجون بعد أشهر قليلة من عودتهم بسبب أن كانوا يشيعون (أفكاراً مهيجة)، وهكذا فقد غادر البلاد في الثلاثينات والأربعينات الكثير من اليمنيين خوفاً من السجون أو من القيود السياسية والاقتصادية للإمام مفضلين حياة المهجر في عدن أو في القاهرة. وكان التجار الذين يعيشون في الخارج، من الممثلين الثابتين في المعارضة، وكذلك الضباط والعناصر البرجوازية الصغيرة الذين كانوا متأثرين بأفكار جمال الدين الأفغاني ومحمد عبدة وشكيب أرسلان والكواكبي. وكان الاحتجاج في البدء ذي طابع اجتماعي ثم تطور فيما بعد إلى سياسي ضد نظام الإمام، فمن جهة ضد التسلط الديكتاتوري، ومن جهة أخرى من خلال التمايز الاجتماعي المتنامي الذي أطلق العديد من الظواهر في العلاقات الاجتماعية.

ففي القاهرة شكّل الطلاب اليمنيون من كافة أرجاء اليمن في جامعة الأزهر عام 1936 منظمة "الكتيبة الأولى" من الضباط مثل محي الدين الأنسي، وأحمد الحوراش الذين كانوا قد هاجروا إلى القاهرة وانضموا إلى المعارضة.

وشكلت عدن مركزاً آخر من مراكز المعارضة، وفي 14/أيار - مايو/1944 هاجر الشيخ مطاع داحاج وعقيل عثمان إلى عدن، وبعد شهرين لحق بهما القاضي محمد نعمان، ومحمد محمود الزبيري، ونهضت في عدن منظمات سياسية مثل منظمة "الأحرار اليمنيون" وصدرت صحيفة "فتاة الجزيرة" دشنت مرحلة جديدة لحركة التحرر والنضال الاجتماعي في اليمن.(5)
وفي نفس الوقت كانت المقاومة تنظم نفسها داخل البلاد وفي أوساط زيدية محافظة مثل عائلة الوزير، شرف الدين، صبر، بل وجزء من عائلة حميد الدين المالكة، تحولوا ضد الإمام الذي كان قد ثبّت ولده أحمد ولياً للعهد عام 1927.

وتمثلت الصلات بين جماعات المعارضة في عدن من داخل البلاد وخارجها، ب"جمعية الإخوان المسلمين" التي كانت تحت قيادة الفضيل الوريتلاني ضد الإمام، وكان الوريتلاني قد أحاط نفسه بمجموعة من التجار والتجار الصغار في الجمعية التجارية التي أطلق عليها " شركة المعاملات الإسلامية" وفي نهاية الحرب العالمية الثانية شملت المقاومة ضد سيادة الإمامة كافة فئات السكان تقريباً، وبذلك نهضت مقدمات إسقاط النظام الطغياني.

هوامش الفصل التاسع

1. Wnner, M. : Modern Yemen, 1918 – 1966 , Baltimore 1967, S. 30
2. Ebenda, S. 55
3. Pewelke, G. : Der Yemen, Düsseldorf 1959, S. 74
4. Strany Aravii, Moscau 1964, S. 177
5. Novejsaja istorija arabskich stran 1917-1966, Moskau, S. 253

الفصل العاشر

عدن .استعمار وحماية

في نهاية الحرب العالمية الأولى كان اليمن الجنوبي في شبه الجزيرة العربية بسكانه البالغ عددهم650 ألف نسمة يعد من أكثر بقاع العالم تخلفاً، وكانت الإدارة البريطانية قد عزلت (باستثناء عدن) حضرموت ومناطق الجنوب العربي بشكل منتظم عن التقدم الاجتماعي والتكنيك، وكانت الهياكل ما قبل الرأسمالية، بالإضافة إلى الركود والتخلف لعدة مئات من السنين، وقوانين الشريعة والقبلية، وامتلاك أرستقراطية القبائل لوسائل الإنتاج، وكذلك المستوى المتدني للغاية من الإنتاج(كان الفلاحون يستخدمون الفأس والمحراث) تطرح نمطاً من العلاقات ومستوى معيشة منخفض، وكانت هذه الأنماط تتحكم في حياة 1500 قبيلة.

وكانت حضرموت بمرفئيها المهمين المكلا وشهر اللذين كانا تحت نفوذ قويطي وهي فرع من قبيلة يافي. والتي تمكنت بفضل قدراتها المالية الكبيرة ووسائلها الاقتصادية من إزاحة التحالف القبلي كثيري وبسطت سيادتها عام 1918. فيما قاتلت القبائل الأخرى من أجل إزاحة السيطرة والخضوع، مثل: الوعيدي، والخطيري، ضد القويني أو السباعي ضد الإبداعي.

وكانت أغلب القبائل قد تحالفت تحت حكم السلاطين، وضمن تحالفات كهذه تنظم القبائل شؤونها بصورة مستقلة تحت إدارة "العاقل" الذي لا بد أن يكون من العائلة القيادية.

وقد قامت السلطات البريطانية بعمل رئيسي لتأمين مدينة عدن كقاعدة لأساطيلها ومحطة للتزود بالفحم، وكذلك الجزر اليمنية المهمة استراتيجياً، كمران، بريم، سوقطرة، كوريا موريا، التي تحدد الطريق الملاحي شرقي آسيا ـ أوربا، إذ بدأت بريطانيا في نهاية القرن التاسع عشر بعد أن عقدت اتفاقيات حماية مع اتحادات القبائل مع كل واحدة من أجل ضمان أمن عدن، وتتضمن الاتفاقيات المتشابهة في محتواها إعلان الحكومة البريطانية الحماية على تلك المنطقة القبلية، بينما منعت تلك الاتفاقيات الطرف العربي من التحالف مع أي قوة أخرى بدون معرفة وموافقة السلطات الاستعمارية، وبحسب مكانة ونفوذ وقوة قائد تلك القبيلة، تدفع له إدارة عدن مكافأة شهرية تتراوح من 30 إلى 250 جنيه إسترليني.

وقد تمكنت وحدة قوية من الجيش التركي خلال الحرب العالمية الأولى، مدعمة بـ 4 آلاف مقاتل من القبائل بقيادة الإمام يحيى من احتلال مناطق شمال محمية عدن البريطانية، وألغت غالبية حكام القبائل اتفاقياتها مع بريطانيا، وأعلنت أن الإمام يحيى هو القائد الديني والدنيوي الأعلى في دولة اليمن الموحدة. وفي عام 1919 واصل الإمام يحيى سياسته من أجل تحقيق اليمن الموحد، وتمكن من احتلال أجزاء كبيرة غربي محمية عدن، ومناطق أميري ومنطقة ردفان، ومناطق قبائل العشبي والسباعي ومناطق سلطان بايدة. ولم تتمكن بريطانيا إلا في عام 1928 وبحرب قصيرة من طرد القوات العسكرية اليمنية.(1) وبذلك فشلت المحاولة الأولى من أجل اليمن الموحدة المستقلة بقيادة الإمام يحيى.

وقامت الإمبريالية البريطانية من أجل ضمان أهدافها في السياسة الدولية بعد عام 1918 ببناء عدن باعتبارها قاعدة عسكرية اقتصادية ذات أهمية حاسمة في منطقة شرقي السويس، وكان وضعها الجغرافي المناسب يمكنها من السيطرة وتأمين الاتصالات والمواصلات من البحر المتوسط إلى الهند، وكذلك إلى مواقع اكتشاف النفط في الخليج العربي، لذلك أصبحت عدن حلقة الوصل بين الإمبراطورية الأنكلوهندية، وبين الحزام الاستعماري في شرق أفريقيا. وبالنظر للمخاطر التي تهدد المواقع البريطانية من خلال عدوان الفاشية الإيطالية ضد إثيوبيا، والأطماع الإيطالية في اليمن والاستفزاز المتزايد مع المنافسين اليابانيين وكذلك الصراع مع الإمام يحيى كانت دوافع بريطانيا بربط عدن إلى لندن بقوة. وحتى قيام الحرب العالمية الأولى كانت المدينة وما جاورها من أراضٍ تابعة لنائب الملك في الهند وتحت إدارته، وحتى عام

1917 كانت المناطق المجاورة لعدن هي ضمن العمليات العسكرية ضد تركيا، وتخضع عسكرياً إلى القوميسار البريطاني الأعلى في مصر، وسياسياً إلى وزارة المستعمرات في لندن. وظل هذا الترتيب سارياً حتى لما بعد الحرب على الرغم من أن المقيم البريطاني كان يتم تعينه من قبل نائب الملك في بومبي.

واستلمت القوات الجوية البريطانية عام 1928 منظمة الدفاع عن عدن وحمايتها، وتأكيد ما يسمى أمر المستعمرة عدن Aden Colony Order بتاريخ 26/ أيلول - سبتمبر/1936، وبتاريخ 1/ نيسان - أبريل/1937 أصبحت عدن مستعمرة، وبذلك فقد أصبحت مدينة عدن، حضرموت، والمناطق الجنوبية الغربية وجنوب اليمن، والجزر الواقعة أمام جنوب اليمن خاضعة للإدارة البريطانية وللحكومة في لندن.ونظمت حماية عدن عام 1937 في وحدتين إداريتين، الشرقية والغربية.(2)

ومن خلال ترسيخ الموقع الاستراتيجي الاستعماري لعدن، بدأت السلطات البريطانية في بداية أعوام الثلاثينات بعقد معاهدات مع قادة القبائل وبناء منظمة عسكرية في المحمية، ومركز سياسي /عسكري، وكانت الإدارة الاستعمارية حتى ذلك الوقت تعتمد بصفة جوهرية على تقديم المساعدات المالية والسلاح، واستخدامه ضد تمرد القبائل، وهكذا بدأت عام 1939 العمل فيما كان قد خطط له بعقد اتفاقيات مع القبائل، وكذلك في استخدام موظفين استعماريين وضباط من المحميات، وفي عام 1937 وقعت سلطة (القويطي)المستقلة نسبياً وذات النفوذ اتفاقية حماية مع بريطانيا، ووافقت على مرابطة ممثلين بريطانيين في المكلا وشهر، وفي السنوات 1944 و1945 تم توقيع حاكم الفضيلي، العليقي واليافعي، وشريف بيحان وكذلك أمير منطقة ضالي، غربي محمية عدن، واستلم الضباط الاستعماريون كافة الأعمال على صعيد الإدارة والسيطرة على طرق الاتصالات، وكذلك وقبل كل شيء تدريب محاربي القبائل كقوات مسلحة للشيوخ. وكان المستشار البريطاني والضباط يمارسون عملياً كافة حقوق السيادة ويحددون عمل شيوخ القبائل في سلطة عليا شكلية، ومكانة دينية في مناطق القبائل. وعلى الرغم من أن الإدارة الاستعمارية كانت بهذه الإجراءات قد أنهت تقاليد عشائرية تمتد لمئات من السنين، وأعادت الأمان إلى طرق القوافل، ولكنها لم تفعل شيئاً لتجاوز التخلف الاقتصادي والاجتماعي.

وقد جرى تحديث النظام العسكري للدفاع عن المصالح الإمبريالية في الذروة الجنوبية الغربية لشبه الجزيرة العربية، وقد اتسعت من خلال شمول القبائل الغربية. ووضع القائد العام للقوات الجوية البريطانية عام 1928، وحدات جاهزة للحركة ومعبأة في عدن، وقامت الطائرات البريطانية بإسناد المشاة البريطانية في العمليات البرية ضد القبائل الثائرة. وإلى جانب ذلك فقد شكلت وحدات من مقاتلي القبائل باسم الحراس القبليين Tribal Guards، ودربتها وسلحتها وقادها موظفون إنكليز. وعملت هذه الوحدات لحماية قادة القبائل والإقطاعيين في مناطقهم المحلية ضد الحركات المعادية للإقطاع والاستعمار. وفي نفس الوقت كانت هذه الوحدات تمثل للإدارة الاستعمارية في عدن وحدات جاهزة للعمل بأوامر منها. وكان أفراد هذه المنظمات العسكرية ينحدرون من مناطق شرقي محمية عدن، وفي عام 1934 تم تأسيس وحدات عسكرية أخرى في السلطنات غربي محمية عدن سميت(قوات ليفي محمية عدن) Aden Protectorate Levies وكانت آخر تشكيلة عسكرية قد تم تأسيسها بإشراف حاكم عدن مباشرة.(3)

وهكذا نظمت الإدارة الاستعمارية نظاماً دقيقاً لقتال العرب ضد العرب، وقد استخدم السلاح الجوي بحسب الحاجة إليه، وكانوا يقومون بدعم الوحدات التي تشترك في المعارك، فقد استخدم البريطانيون القبائل ضد بعضهم في جميع أرجاء المحمية، وضد الإمام يحيى أيضاً.

وعلى الرغم من أن الإدارة البريطانية كانت قد أسست نظاماً يبدو خالياً من الثغرات لإحكام السيطرة وقمع السكان في مناطق جنوب اليمن بعد الحرب العالمية الأولى، إلا أن الإنكليز لم يتمكنوا في لعبة مشتركة مع الرجعية المحلية من القمع التام والنهائي للمقاومة الشعبية المعادية للاستعمار والمتنامية.

وقد حاول عمال يدويون وتجار صغار في مناطق القطارة وقويطي عام 1927 العمل ضد الوصاية البريطانية على التجارة، وإنقاذ الحرف المحلية من خلال تشكيل مجلس وطني للدفاع عنها. ويثبت نهوض قبائل الخطيب والدالي المعادي للاستعمار في حزيران - يونيو/1928، وكذلك قتال بني عبادات من 1941 حتى 1943، قد أثبت أن الشعب اليمني بدأ يهز قيود الاستعمار.
وإجمالاً فقد كان تكتيك الاستعمار البريطاني في ترسيخ نفوذه داخل جنوب اليمن من خلال استغلال خصائص الطغيان الإقطاعي الذي كان متعاوناً مع الإدارة البريطانية الاستعمارية، وقد تم التصدي للحركة الشعبية المعادية للاستعمار بواسطة الوحدات العربية، وباستخدام السلاح الجوي البريطاني عند الاقتضاء. وكان نهجاً كهذا قد استخدم في تاج المستعمرات(يقصد بها الهند - المترجم)، وقد حاولت الإدارة الاستعمارية تعيين شخصيات محترمة في المدن وفي جهاز الإدارة، وفي إدارة المدينة والمحافظة بصفة خاصة، ويساعده في ذلك مجلس تنفيذي. وفي عام 1944 اتخذت قراراً بخلق المجلس التشريعي الذي لم يتحقق قبل عام 1947.

وفي بداية الثلاثينات، تأسست في عدن الخلية الأولى للمعارضة الوطنية، وفي عام 1937 كوّن المثقفون والموظفون نادي الإصلاح ونادي الاتحاد المحمدي، وكلتا المنظمتين كانتا من أجل إحداث إصلاحات. وفي نفس الوقت كانت عدن قد أصبحت ساحة تجمع للقوى المعارضة في المملكة اليمنية، وإن قيام وتجمع القوى الوطنية قادت في عدن إلى مرحلة التحرر الوطني والاجتماعي.

هوامش الفصل العاشر

1. Ingrams, H. : The Yemen , New York, 1964, S. 66
2. Plass, J., / Gehrke, U. : Die Aden – Grenze in der Südarabienfrage (1900- 1967) Opladen 1967, S. 105
3. Little, T. , :South Arabia – Arena of Conflict, London 1968, S. 21

الفصل الحادي عشر

اتجاهات التطور في مناطق الخليج العربي

1. الكويت.
2. البحرين.
3. قطر.
4. اتفاق عمان.
5. مسقط وعمان.

أولاً: الكويت

حتى نهاية الحرب العالمية الأولى كانت الإمارات الواقعة على الخليج العربي تعد من أكثر المناطق تخلفاً في العالم، وكانت الأنظمة القبلية والنزاعات الإقطاعية والجمود الاقتصادي هي السمة الغالبة للبناء الاجتماعي والاقتصادي في الكويت والبحرين وساحل المعاهدة: مسقط/ عمان / والمناطق القريبة من الساحل التي يقطنها جزء من السكان العاملين في التجارة وبناء السفن وصيد الأسماك واصطياد اللؤلؤ. وكان البدو داخل البلاد يصدرون منتجات زراعية بالدرجة الأولى، فيما كانت القوى العاملة تعمل في الحرف اليدوية وصيد الأسماك.

وكانت المنافسة بين سفن الشحن البحري، وكذلك المدخول الجيد للجمارك والعملات الصعبة والضرائب قد أدت إلى تقويض التجارة البحرية المحلية. كما جاء اللؤلؤ الياباني المدجن ذو الأسعار المناسبة وأبعد اللؤلؤ العربي من الأسواق بشكل كامل تقريباً، وبدء عمليات البحث والاستثمار في مجال النفط الخام فقط هي التي أدت إلى مرحلة جديدة من التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي في شبه الجزيرة العربية.

وفي القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كانت الإمبريالية البريطانية الاستعمارية قد بدأت من أجل تأمين طرق المواصلات إلى ممتلكاتها في جنوب شرق آسيا، بإخضاع مناطق خليج عمان والخليج العربي سياسياً وعسكرياً. وكانت جميع المشيخات العربية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، قد أخضعت من خلال اتفاقيات حماية عقدها التاج البريطاني، وبذلك فإن مسقط وعمان ظلتا بالمعنى القانوني دولاً مستقلة شكلياً، وضمنت اتفاقية "الصداقة والتجارة" المبرمة عام 1891 و1893 وكذلك عدد كبير من الإجراءات، ضمنت وأمنت السلطنات في الإمبراطورية الاستعمارية البريطانية. ومثّلت العنصر المهم في السياسة البريطانية في الشرق الأوسط وفي وسط آسيا منذ مطلع القرن العشرين، إلى جانب تشكيل وبناء مصالح اقتصادية وسياسية عالمية لا سيما في مناطق الخليج العربي كميدان أمامي للدفاع الاستراتيجي عن الهند، لذلك كانت الحكومة البريطانية قد قررت العمل بسرعة في المنطقة قبل أن تسبقها إلى ذلك قوى أخرى.

وكانت الكويت قد دخلت في إطار صراع القوى الإمبريالية للحصول على قواعد اقتصادية وسياسية وعسكرية ولنيل الامتيازات إلى دائرة أضواء مسرح السياسة العالمية منذ حلول القرن الحالي، ولم يكن عدد سكان الكويت عام 1914 يتجاوز الـ 35 ألف نسمة وكان العمل في صيد اللؤلؤ والأسماك وبناء الزوارق والسفن الخشبية، وزراعة الواحات، وتربية حيوانات البوادي والتجارة، وبصفة رئيسية السلاح، من أهم مصادر العيش قي هذه المشيخة الواقعة في الحافة الشمالية للخليج العربي.

ضمنت بريطانيا في الاتفاقية التي وقعت في 23/ كانون الثاني ـ يناير/1899 مصالحها السياسية والعسكرية في تلك المدينة ـ الميناء التي لم يكن أحد يحفل بها والتي تقطنها مجموعة من العرب على الخليج العربي. وباتفاقيات لاحقة حول السيطرة على تجارة السلاح (بتاريخ 24/ أيار ـ مايو/1900 واحتكار البريد البريطاني 18/ شباط ـ فبراير/ 1904 وكذلك عقد اتفاقية إيجار سرية (15/ تشرين الأول ـ أكتوبر/1907 حول توسيع السيادة البريطانية على المناطق البحرية، وكذلك في تأسيس منشآت للتموين والأساطيل الملكية، شيدت بريطانيا في الاتفاقيات الملكية مواقع سيادتها وفيها ألزمت الحكومة البريطانية الشيخ مبارك في الاتفاقيات التي وقعت بتاريخ

29/ تموز - يوليو/1911 و 17/ تشرين الأول - أكتوبر/ 1913، بألا يمنح الامتيازات لصيد اللؤلؤ أو التنقيب عن النفط بدون موافقة بريطانيا.(1)

وبعد وفاة الشيخ مبارك حاول شقيقه الشيخ سالم الذي حل في السلطة بتاريخ 5/ شباط - فبراير/1917، أن يوسع من دائرة الاستقلال السياسي الذي تمنحه بريطانيا للكويت، ولكن حصاراً بحرياً أقامته بريطانيا في شباط - فبراير/1918 أرغمه على الطاعة، وأن يغير اتجاهه إلى مجرى السياسة البريطانية. وكان الشيخ أحمد (الذي أعقب الشيخ سالم المتوفي في 27/ شباط - فبراير/1921) يحمل منذ البداية توجهات موالية تماماً للإنكليز، وقد حاول بمساعدة بريطانيا العظمى تهدئة مشاكل الحدود الكويتية، بأن يصفي قضايا الحدود التي ما زالت مفتوحة مع العراق، وقضايا القبائل، ووحدات الإخوان في نجد، وفي 10/ تشرين الأول - أكتوبر/ 1919 ودارت بالقرب من مكان يسمى الجهراء(حوالي 30 كم غربي مدينة الكويت)، معركة حاسمة بين كلا الجانبين، وقد نجح الكويتيون بمساعدة الإنكليز في توجيه ضربة إلى الوحدات القادمة من نجد وإعادتها إلى الوراء، ولكن بريطانيا العظمى رفضت في عام 1920 التأكيد على الحدود الكويتية.

ولم تحل المشاكل إلا في مؤتمر عقير الذي عقد في 2/ كانون الأول - يناير/1922 حيث بحثت قضايا الحدود من خلال إنشاء منطقة حياد تبلغ مساحتها 4600 كم مربع بين الكويت ونجد، وأبلغ القوميسار البريطاني الأعلى في العراق (المندوب السامي) السير برسي كوكس، أبلغ المقيم البريطاني في الكويت الميجر مور More بمذكرة بتاريخ 19/ نيسان - أبريل/1923، أن الحكومة البريطانية قد اعترفت بالحدود العراقية الكويتية، بخط اتفاقيات الحدود 1913 البريطاني - التركي.

ومنذ عقد الاتفاقية على تنظيم الحدود بين الكويت ونجد، تطبعت العلاقات بين الكويت وجيرانها الجنوبيين، ولكن كان على الكويتيين فيما بعد أن يدافعوا في الجنوب من الهجمات أبان انتفاضة الإخوان في نجد، كما أن المطالب العراقية والإيرانية في الأراضي الإقليمية للكويت في أعوام الثلاثينات، ظلت بدون نتيجة عملية كما كانت اتفاقية الصداقة المعقودة بين العربية السعودية والكويت ظاهرة أخرى على تطور علاقة الصداقة بين البلدين.

وكان للأزمة الاقتصادية العالمية 1929 حتى 1933 نتائجها الوخيمة على الاقتصاد الكويتي، وفي تصاعد العجز التجاري الخارجي، وفقد الكثير من أصحاب الحرف اليدوية ومالكي السفن(بما في ذلك من علاقة لإنتاجهم ونتائج الصيد في السوق الخارجية)، وجودهم وتوجب عليهم الكف عن أعمالهم اليدوية، وبيع زوارقهم إلى التجار الأثرياء. وتراجع الطلب على المنتجات الزراعية والحيوانية بقوة، كما كان هناك انخفاض ملموس في مستوى المعيشة نتيجة ذلك، وأدت الأزمة إلى نهوض معارضة داخلية، وفي مقدمتها تلك الحركات ذات التوجه المعادي للإقطاع والاستعمار فقد نهضت مجموعة " الشباب الكويتي" الذين في أغلبهم ينتمون إلى ممثلي المثقفين وخريجي المدارس والمعاهد: العراقية واللبنانية والمصرية، والهدف الرئيسي لمنظمة الشباب الكويتي كان في الوصول إلى الاستقلال التام ودمقرطة الحياة الاجتماعية في البلاد. وقد سجلت قوى المعارضة النجاحات عام 1938 من خلال إنشاء "مجلس تشريعي" والعمل في مشروع دستور، وتحرير البلاد من الاستعمار وتحقيق الاستقلال السياسي، واستغلال الجزء الأهم من الدخل الوطني في التطوير الاقتصادي للبلاد.

وكانت فئات التجار الأثرياء والرجعية، وكذلك العائلة الحاكمة إضافة إلى الدعم البريطاني، تعمل على حل حركة الإصلاح، فقد أعلن الشيخ أحمد أن أعضاء منظمة " الشباب الكويتي" خونة للمصالح الوطنية في البلاد.

ومع بداية العشرينات بدأ صراع الاحتكارات النفطية من أجل الأرباح وتأمين امتيازات الاستغلال في مناطق الخليج العربي. وفي عام 1923 نالت الشركة البريطانية (أيست آند جنرال سنديكات) Est and Genral Syndicat امتيازاً للبحث عن النفط في مناطق الكويت، ولكن المحاولات التي قامت بها الشركة الأمريكية جولف أويل كوربوريشن Golf Oil Corporation من أجل البحث والاستثمار في الكويت، فشلت لاعتراض المقيم البريطاني، وبعد سنتين من المفاوضات شكلت شركة النفط الكويتية KOC التي نالت عقد الامتياز بتاريخ 23/كانون الأول - يناير/1937 على أن يشمل كافة الأراضي الكويتية بما في ذلك جزر بوبيان، فيلكة، وربة، وكذلك في المياه الإقليمية (6 أميال)ولمدة 75 عاماً، وفي عام 1935 بدأت شركة سوكو ماندو بالعمل في الاستكشاف، وفي عام 1938 كانت قد اكتشفت حقل نفط برقان الذي يعد واحد من أغزر حقول النفط في العالم، وصدرت الكمية الأولى من النفط، صدرت عام 1946، ورفعت الثروة الناجمة من مبيعات النفط من وزن الكويت في الاستراتيجية الدولية للشرق الأوسط.

ثانياً : البحرين

تقدمت الإدارة الاستعمارية البريطانية بعد الحرب العالمية الأولى باتجاه أهداف محددة من أجل تشديد سيادتها حول جزر البحرين، وكان الهدف هو التمركز الدائمي لوحدات من الأسطول البريطاني، وكذلك في تأسيس القاعدة التي نجحت بريطانيا في تشيدها بعد عام 1935 في المحرق، لتكون القاعدة الكبرى للقوات البحرية والجوية في الشرق الأوسط لتوطيد وترسيخ الحزام الدفاعي لحماية المناطق جنوب شرق آسيا.

وكان يعيش في الجزر البالغ مساحتها 500 كم مربع، في مطلع العشرينات حوالي 95 ألف نسمة، وكان لها مركز مرموق كمستودع وسوق تقليدية لشراء جميع اللؤلؤ الذي يجري صيده في الخليج العربي، ويهيمن على الفعاليات الاقتصادية والسياسية في لعبة مشتركة، فئات صغيرة من التجار العرب والإيرانيين. وكانت تتمركز في جزيرة المحرق صناعة جيدة لسفن شراعية تقليدية. ومن خلال توفر مصادر للمياه العذبة في الجزيرة الرئيسية(البحرين) أمكن فيها الإنتاج الزراعي الذي كان الجزء الأعظم منه يتجه إلى أيدي كبار ملاكي الأرض والتجار.

وكانت السياسة الخارجية البريطانية قائمة على أساس الاتفاقيات من خلال المقيم السياسي البريطاني ومقره في المنامة. ويلعب الشيخ الحاكم جوهرياً دوراً موالياً للإدارة الاستعمارية في تأمين السيادة البريطانية. وفي المرحلة التي سبقت الحرب العالمية الأولى تشكلت منظمة (تحرير البحرين) بقيادة عبد الوهاب زياني، وهي منظمة معادية للاستعمار تطورت في السنوات 1918- 1919 إلى حركة شعبية ضد الإدارة الاستعمارية، ولكنها(الإدارة) الإمبريالية تمكنت من تقويض وحدة الحركة الوطنية من خلال تهييج الأحقاد والضغائن بين العرب والإيرانيين الموجودين هناك جزء من السكان ومن إطلاق النزاعات الطائفية بين السنة والشيعة، ففي مطلع عام 1925 تم ترحيل ونفي الأعضاء القياديين إلى الهند، وبعد سنتين من ذلك اضطرت الإدارة الاستعمارية إلى استخدام دموي للشرطة الاستعمارية ضد الحمالين الثائرين في المنامة، ولكنهم أرغموا الشيخ عيسى على الاستقالة.

ومن أجل تصفية الأزمة السياسية، قاد الشيخ حمدان عيسى سياسة أرض حكومية حيال مشكلة تزايد الهجرة الإيرانية وتزايد نسبتهم إلى مجموع السكان. وبحلول عام 1925 صدر قانون التربية الذي أعاد تنظيم المدارس. وفي 1928 افتتحت أول مدرسة للبنات، وفي عام 1936 افتتحت أول مدرسة مهنية.

وقد اشتدت المطالبة الإيرانية في أواسط العشرينات بجزر البحرين، لذلك فقد ساءت العلاقات بين البلدين، ومن أجل المواصلة بمطالبتها التقليدية تبادلت الحكومة الإيرانية مذكرات دبلوماسية حامية مع عصبة الأمم، وكان كلا الجانبين يرجعان ادعائهما لأسباب وبواعث تاريخية، فقد اعترضت الحكومة الإيرانية رسمياً على توزيع الامتيازات على المستثمرين الأجانب من قبل حاكم المنامة، ولم تحسم النزاعات حول الادعاءات الإيرانية بصدد البحرين حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية.

وكان الصراع التنافسي الإمبريالي بسبب النفط قد ابتدأ في جزر البحرين منذ عام 1925 بعد الامتياز الذي نالته الشركة البريطانية(إيسترن جنرال سنديكات)، وفي عام 1927 نالت الشركة الأمريكية إسترن كولف كومباني أوف كاليفورنيا الامتياز، إلا أنها وعلى أثر اعتراض بريطاني باعت امتيازها إلى ستاندرد أويل كومباني، ولكن هذه الشركة لم تكن على وفاق مع الاحتكارات

البريطانية. وفي عام 1930 أسست شركة ريدلاين أكريمنت Red Line Agrement، فرع - "شركة النفط البحرينية .BAP CO Bahrain Petroleum Co كشركة كندية. وفي عام 1931 بدأ جيولوجيون من شركة BAPCO في البحث عن النفط فوجدوه في 31/ أيار - مايو/1932، وباشرت BAPCO بتصدير 40 ألف طن من النفط.(2) ثم ازداد التصدير من 170 ألف طن عام 1935 إلى 620 ألف طن عام 1936 وبعد عام واحد 1937، وإلى نهاية الحرب تواصل التصدير بثبات بحجم 1 مليون طن. وكانت شركة تكساكو Texaco قد استلمت 50% من أسهم BAOCO عام 1936 .

ثالثاً: قطر

بعد احتلال محافظة الإحساء المطلة على الخليج العربي من قبل القوات السعودية 1913، انسحبت الحامية التركية إلى الدوحة في قطر، وفي عام 1916 قامت وحدة تأديبية هندية Indian Expeditionary Force بطرد القوة العسكرية التركية من شبه جزيرة قطر. ثم وقّع حاكم قطر الشيخ عبد الله بن قاسم الثاني، في شهر تشرين الثاني ـ نوفمبر من نفس العام معاهدة حماية مع الحكومة البريطانية. وتعد المشيخة(شبه جزيرة قطر) من أكثر المناطق تخلفاً وأفقرها على الخليج. وتبلغ مساحة قطر حوالي 25 ألف كم مربع ويسكن فيها حسب التقديرات حوالي 30 ألف نسمة وهم من البدو ويعيشون بالدرجة الأولى اعتماداً على رعي الحيوانات وصيد الأسماك واللؤلؤ على السواحل، ولم تكن الدوحة التي كانت مقراً للحاكم، أكثر من مستوطنة / ميناء لا أهمية لها، وكان الشيخ عبد الله يحكم مشيخته حكماً ملكياً أوتوقراطياً مطلقاً وكان النظام القبلي وتقاليد العبودية تسود الهيكل الاجتماعي للبلاد.

وكانت الشركة الأمريكية "ستاندارد أويل كومباني أوق كاليفورنيا" قد نجحت في محاولتها ونالت امتيازاً للنفط في شبه جزيرة قطر، ولكن الإدارة الاستعمارية البريطانية قطعت هذه المحاولة. وفي 1935 نالت شركة أنكلو إيران أويل كومباني بطلب من شركة نفط العراق IPC امتيازاً لمدة 75 عاماً لكامل المشيخة بما في ذلك المياه الإقليمية مقابل مبلغ إجمالي قدره 400 ألف روبية عند توقيع الامتياز، ودفع قسط سنوي إلى الحاكم يبلغ 150 ألف روبية للسنوات الخمس الأولى. وفي السنة السادسة لسير العقد، تصاعد القسط إلى 300 ألف روبية. و الامتياز الذي مضى لاحقاً إلى شركة Petroleum Concessionsالتي أسست شركة نفط قطر Qater Petroleum Company.(3)

وكانت شركة تنمية نفط قطر قد أجرت عام 1937 وحتى عام 1942 حفريات بحث عن النفط، وعثرت عليه في عام 1939 ولكن اندلاع الحرب العالمية الثانية قطعت الأعمال النهائية للمشروع.

رابعاً: اتفاقية عمان

من المشيخات العربية بين قطر وشبه جزيرة مسندم على خليج عمان منذ القرن التاسع عشر هي مناطق محميات بريطانية، وقد سجل المؤرخون الكثير من الهجمات وإبرام المعاهدات واتفاقيات كانت تلقب بساحل القراصنة.

وتقدر كامل مساحة المنطقة ب 75 ألف كم مربع وكان يسكنها في العشرينات من هذا القرن حوالي 80 ألف نسمة، وتشمل اتفاقية عمان أيضاً مشيخة دبي، الشارقة، أبوظبي، رأس الخيمة، عجمان، أم القيوين، الفجيرة، وكذلك مناطق كالبا وسيباي وخور فكان على خليج عمان، ولم تكن الحدود بين هذه المشيخات وجيرانهم واضحة المعالم أو مخططة، وكانت دبي / الشارقة/ أبوظبي فقط، تعد مناطق معروفة نسبياً بسبب ارتفاع حجم سكانها(نسبياً) ومواردها التي تمنحها مكانة وأهمية.

وقد تشتت السكان بين مئات القبائل والعائلات بسبب النزاعات الحدودية بين رأس الخيمة والفجيرة ودبي والشارقة وكذلك بين أبوظبي ودبي، وكذلك لوجود الكثير من المدارس الدينية والطوائف الإسلامية، وتخلق بذلك أسباب التنافر ويؤدي بالتالي إلى صعوبة تأسيس عمل مشترك فعال بين المناطق والمشيخات. وقد فشلت الجهود عام 1939من أجل خلق موقف موحد من (اتفاق عمان) بسبب الاختلافات في التفسير الديني للمدارس الإسلامية المختلفة، وهكذا فإن جزءاً من القبائل في أبوظبي ودبي تنتمي إلى المدرسة السنية المالكية، وقبائل أخرى في الشارقة ورأس الخيمة وعجمان وأم القيوين إلى المدرسة السنية الحنبيلة المتشددة، والسكان الرئيسيين في الفجيرة من قبائل الشارقة ينتمون إلى المدرسة الشافعية من السنة.(4)

ويتشابه الأساس الاقتصادي لمعاهدة عمان، تلك التي في مشيخات الكويت والبحرين، فهناك التجار الهنود الأثرياء ذوي القدرة المالية في الشارقة ودبي وأبوظبي، وبعثات التفتيش عن اللؤلؤ حيث يتم توزيع الأرباح على الأغلب على التجار الذين هم في معظم الحالات مالكي سفن صيد اللؤلؤ وبين الشيوخ، أما الغواصين الذين كانوا يعاملون كالعبيد، فلم يكن نصيبهم وحصتهم سوى عملهم في الصيد فقط. وفي أسعار عقود العشرينات كانت سعر اللؤلؤ الذي يصطاد في موسم الصيد الذي يستغرق للفترة من شهر أيار ـ مايو حتى أيلول ـ سبتمبر بقيمة حوالي 3 مليون جنيه إسترليني. وقد أدت الأسعار المنخفضة للؤلؤ الياباني المدجن من تربية المحار، إضافة إلى طبيعة الأوضاع الاقتصادية العالمية من 1929 /1933، إلى إفلاس تجارة اللؤلؤ وصيده وفي عام 1946 بلغت قيمة صيد اللؤلؤ في الخليج العربي ما يقارب ربع مليون دولار أمريكي فقط.(5)

وكانت الأهمية تكمن في التجارة والسفرات البحرية، وفي خلال الموسم تصبح المدن والقرى الساحلية مهجورة، فقد كان حوالي 15 ألف رجل يساهم في السفرات البحرية والصيد. ومع بدء هبوب الريح الموسمية الشمالية الشرقية كانت تبحر بين أيلول ـ سبتمبر, وآذار ـ مارس، المئات من السفن العربية المحملة بالتمور والمنسوجات العربية المصنوعة باليد إلى السواحل الأفريقية الشرقية، وتعود مع الريح الجنوبية الغربية في الشهر بين نيسان ـ أبريل، وأيلول ـ سبتمبر محملة بالتوابل والأشياء البسيطة الأخرى، وغالباً بالعبيد أيضاً كما تبحر سفن أخرى للتجار العرب إلى الموانئ الإيرانية والباكستانية والهندية.

ومن أهم طرازات السفن التي كانت تبنى في دبي هي: "البغالة" وحمولتها 200 طن، و"البومة" وحمولتها " 100 طن وغالبوت، وساموق، وحمولة كل منها 50 طناً. وإلى جانب التجارة البحرية كان لصيد السمك دور ليس بسيط، حيث أن جزءاً من الأسماك كانت تجفف في الشمس ثم تباع من المدن الساحلية إلى داخل شبه الجزيرة.

وبسبب الظروف الجغرافية غير المناسبة لم تشهد الزراعة، وكذلك البستنة في المناطق المطرية من رأس الخيمة والفجيرة وفي واحات العين ولواء(مع البريمي) إلا تطوراً ضئيلاً، وظل الأساس الاقتصادي التقليدي للبدو يتمثل في تربية الإبل.

وإلى جانب النزاعات القبلية والقتال بين الأسر من أجل قيادة القبيلة أو المشيخة، كان ضغط ابن السعود في العشرينات سائداً على ساحل المعاهدة واعتراضه على واحة العين وتأثيراته على الوضع السياسي الداخلي، إذ كان ممثلو أمير نجد يحرضون القبائل على القتال ضد شيخ أبوظبي، ومنذ عام 1925كان جباة الضرائب يحاولون أخذ الزكاة من قبائل أبوظبي، وقد تقابل جامعو الضرائب من الطرفين في واحة العين في مطلع شباط ـ فبراير/1926.

ومن خلال وجود عسكري متفوق وسياسة معاهدات ذكية أدركت بريطانيا العظمى أن عليها أن تفرض قواها وتنال موقع الصدارة وفي الفقرة 6 من المعاهدة بين الحكومة البريطانية وابن السعود الموقعة في 20/ أيار ـ مايو/1927، كانت تلزم احترام الأراضي التي تنص عليها معاهدة عمان. وبعد سنوات قليلة في 28/ أيار ـ مايو/ 1934 عبر وزير الخارجية السعودي أمام السفير البريطاني، بأن العربية السعودية لا تعترف بالحدود الجنوبية والشرقية للملكة. أما المحادثات بين بريطانيا العظمى والمملكة العربية السعودية عام 1939 حول طلبات السعودية في الأراضي وفي تغيرات حدودية فقد قطعت نهاية عام 1938 ولم تلاقي النجاح.(6)

كان لتأشير الحدود مع منح امتيازات النفط له أهمية عظمى. ففي النصف الأول من عام 1922 التزم المقيم السياسي البريطاني الدائم الملازم الأول تريفور Trevor لحكام المشيخات في رسائل رسمية ملزمة، أن منح الامتيازات محصورة بالشركات البريطانية وبموافقة الإدارة الاستعمارية، وإن شركة متفرعة عن شركة النفط الإيرانية التي أطلق عليها D, Arcy Explorotion Company نالت في أعوام 1936/1935 الامتياز لكافة مناطق معاهدة عمان باستثناء أم القيوين وكالبا، والشركة التي تأسست بواسطة شركة نفط العراق Petroleum IPC Concession عام 1936، استلمت حقوق شركة D, Arcy وتفاوضت في نفس العام لنيل الامتيازات مع المشيخات، وفي 1939 مع أبوظبي وعجمان، وقد اتفق على معاهدات امتياز مقابل ريع سنوي يبلغ 3 روبيات لكل طن نفط يجري تصديره، وكان لحاكم الشارقة الشيخ سلطان بن صقر على سبيل المثال ريع سنوي يبلغ 30 ألف روبية.(7)

واستلمت شركة نفط تنمية ساحل المعاهدة .Petroleum Development Coast P.D.T.C، العمل نهائياً عام 1938 ، وهي أيضاً شركة متفرعة(ابنة) عن شركة نفط العراق IPC، ولم تؤد الاستكشافات والأبحاث الجيولوجية التي جرت عامي 1939/1938في المشيخات واتفاق عمان حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية إلى نتائج إيجابية، ثم أن الشركة أوقفت كافة أعمالها في فترة الحرب.

وكان ممثل المصالح الاستعمارية البريطانية حتى ذلك الوقت في منطقة(معاهدة عمان)، هو الممثل البريطاني في البحرين والتطور اللاحق في الرحلات الجوية، واقتصاد النفط كان سبباً في أن تبعث الحكومة البريطانية بممثل خاص إلى اتفاق عمان الذي اتخذ مقراً له في الشارقة.

وفي تموز - يوليو/1932 عقدت الخطوط الجوية الإمبريالية Imperial Airways أول اتفاقية مع الشارقة في مجال الرحلات الجوية، وكان بناء مطار وتأسيس فرع في الشارقة من أولى المؤسسات البريطانية الدائمة في معاهدة عمان. وفي الأعوام 1938/1937 تمت اتفاقيات أخرى للخطوط الجوية الإمبريالية، وخلال الحرب العالمية الثانية استلم السلاح الجوي البريطاني هذه المنشآت وشكّل منها قاعدة جوية.(8)

وكان التطور الداخلي في بعض المشيخات متأثراً بالصراعات الدموية، وفي هذه الصراعات سقط فيها الشيخ حمدان بن زايد في أبوظبي (1922/1912) والسلطان بن زايد (1928/1926) من العائلة الحاكمة آل بو فلاح نتيجة عمليات اغتيال، ولم ينجح سوى الشيخ شخبوط بن سلطان (1928 حتى 1966) في تحقيق الاستقرار في العلاقات وفي التوصل إلى تطور سلمي.

وفي دبي حكم سعيد بن مكتوم من عام 1912 حتى عام 1928 وهو من عائلة آل بو فلاح من عشيرة بنو ياس، وفي خلال هذه الفترة كان قد نجح في السنوات 1929، 1934، 1938، 1939، 1940 في الدفاع ضد هجمات وانتفاضات كانت من وحي وتدبير أخوه الشيخ جمعة.
وأسقطت انتفاضة عشائرية في الشارقة عام 1924 الشيخ خالد بن أحمد(1924/1914) واستلم السلطة سلطان بن صقر(1951/1024)، وكانت بعض المناطق مثل الشارقة، كالبا، خورفكان وسباعي عملياً خارج إطار سلطة حكم الشيوخ، وكانوا يحيون حياتهم معتمدين على أنفسهم. وكانت كالبا قد تأسست على يد حاكمها سعيد بن حماد(1937/1936) وحامد بن سعيد(1951/1937) الذي كان قد نال الاعتراف باستقلال شكلي من الإدارة الاستعمارية البريطانية.

أما رأس الخيمة فقد كانت عام 1921 تحت السلطان بن سالم (1948/1921)، ثم انفصلت بصورة تامة عن سيطرة الشارقة، وكانت سلطة شيوخ عجمان، أم القيوين، والفجيرة، العملية هي السيادة على بعض قرى صيادي الأسماك لا أهمية لها، وبعض جماعات البدو ولم يكن عدد سكان عجمان وأم القيوين يزيد على 3 آلاف نسمة.

خامساً : مسقط وعمان

رزحت سلطنة مسقط وعمان منذ عام 1891 تحت معاهدة وحماية بريطانية، وتبلغ مساحتها حوالي 180 ألف كم، ويقدر سكانها بين 550 ألف و830 ألف نسمة وهم يتألفون بصفة رئيسية من قبائل الحناوي التي تعود بأصلها إلى اليمن والغافري من شمال شبه الجزيرة العربية، ولا توجد أقليات سكانية (هندية، باكستانية، أفريقية)سوى في ميناء مسقط ومطرح.

وكانت القبائل في داخل عمان بقيادة إمام منتخب من بينهم قد شرعوا بالنضال من أجل تأسيس دولة إمامة عمان المستقلة. ووجد سلطان مسقط تيمور بن فيصل، بأن جزءاً ليس يسيراً من سيادته قد نزع، ولم تكن السلطات الإدارية الاستعمارية قد أبقت له من الصلاحيات سوى شريط ساحلي ضيق في الجنوب الشرقي لشبه الجزيرة. ومنذ أن تأسست إمامة عمان ومحاربو القبائل كانوا يخوضون القتال ضد الإمام بدعم مالي من السلطان، وكانت مصالح بريطانيا العظمى تستدعي توطيد الاستقرار لمواقعها وإنهاء القتال مع إمام عمان.

وفي صيف عام 1918 وضع الميجر هاورت Hawort مدير الإدارة الاستعمارية في مسقط وعمان خطة في إعادة تنظيم المالية والإدارة وأجهزة الأمن. وبالاتفاق مع سلطات تيمور بن فيصل استلم موظفون إنكليز وهنود المهام الحكومية التي أعيد تنظيمها في مسقط مباشرة. وكان السلطان قد استلم قرضاً قيمته 650 ألف روبية لإسعاف أوضاعه المالية، وبين عامي 1921/1919 حاول الميجر وينجات Wingate R. E. L. وضع وتحقيق برنامج إصلاح استعماري.(9)

وكانت الخطوات الأولى في هذا الاتجاه قد تمثلت بتشكيل حكومة بإدارة الميجر ماك أولم MaCollum الذي كان قد خدم حتى عام 1920 في الكويت كضابط في الإدارة الاستعمارية، وهناك إجراءات أخرى كانت في إعادة تنظيم خدمة الجمارك والخزينة المركزية، وإحداث قسم تنفيذي في مجال المالية والموانئ والجمارك والدوائر الداخلية والعلاقات الخارجية والشؤون العسكرية. وقد نظم النقيب مكارثي E.V. MaCarthy من الجيش البريطاني الهندي، وحدة عسكرية أطلق عليها اسم قوة ليفي مسقط Muscat Levy Corps التي كانت تتألف في البداية من جنود فرس، ولاحقاً لم يعد الإنكليز يأخذون الجنود من السكان المحليين، فخلال الحرب الأهلية بين السلطان والإمام كانت الوحدة العسكرية "قوة مسقط" من الجيش البريطاني - الهندي، قد خصصت لحماية السلطان.

وحاول الميجر وينكات بصورة مترافقة: إعادة التنظيم واستقرار الإدارة الاستعمارية البريطانية، منذ أيلول - سبتمبر/1919، التوسط بين السلطان والإمام للتفاهم من أجل إنهاء الحرب الأهلية، ولكن الإمام سالم بن رشيد الخاروسي الذي لم يكن ليوافق على تقليص سيادته ونفوذه الديني، أو كحاكم لدولة عمان اغتيل في تموز- يوليو/1920، وانتخب الشيوخ والعلماء الشيخ محمد بن عبد الله الخليلي من قبيلة حناوي / بني رواحة إلى درجة الإمام كخلف له. وقد وقع الشيخ محمد بتاريخ 25/أيلول - سبتمبر/1920 على اتفاقية السيب التي أعدها الميجر وينكات وفيها أعلن سلطان مسقط وإمام عمان إيقاف القتال، وأعطت الاتفاقية كلا الجانبين شيئاً من الحقوق والامتيازات، واعترف الموقعون بأن السلطة القضائية للسلطان هي محددة فقط على المناطق الساحلية مسقط وصور ومدن ساحلية أخرى وأكثر من ذلك، فقد التزم السلطان عدم التدخل في الشؤون الداخلية لإمامة عمان.

أنهت الاتفاقية القتال إذ أنها كانت تضم نصاً بتثبيت دقيق لحقوق السيادة، وكذلك ضمان لإعلان الاستقلال للإمام الذي كان مناسباً لعلاقات القوى الواقعة في عمان والتي كانت من خلال الإدارة الاستعمارية قد تعرضت للتقلص، كما أعلن بأن نزوى قد أصبحت مقراً للإمام الذي تم الاعتراف به كسلطة دينية وحكومة عليا. وكان له ممثلين عنه في كل قرية يستلمون الضرائب ويقضون بين الناس، وبالمقابل فقد تجدد نفوذ السلطان في مدينة مسقط ومناطق الساحل.(10)

وكانت الحرب الأهلية قد أودت بالفعاليات الاقتصادية والتبادلات التجارية بصورة شبه تامة، ولم تعد الإدارة الاستعمارية البريطانية واحتكاراتها مهتمة بوضع سياسة استثمارية من أجل تطوير البلاد. كما أن تنامي موقع دبي لأن تصبح مركزاً تجارياً في الجنوب الشرقي لشبه الجزيرة العربية، وتراجع الطلب على التمور كمنتج رئيسي للتصدير بسبب التوسع في زراعة النخيل في العراق وبناء المنشآت المختصة بذلك، وكذلك بسبب التبعية في العملة من ليرات ماريا تريزا في القرن التاسع عشر عوامل مثلت ضربة لازدهار التجارة العمانية في بعض مداخل المحيط الهندي.

وقد ألزمت الإدارة الاستعمارية البريطانية السلطان تيمور عام 1923 بمنح امتيازات لبحث واستغلال الشركات البريطانية للنفط، وبدأت الشركة البريطانية D, Arcy Exploration التي نالت عام 1925 الامتياز بالأبحاث الجيولوجية التي انتهت دون نجاح، وفي عام 1927 أعارت الشركة الامتياز، وأسفرت المحاولات الأمريكية في ضمان الأراضي العراقية في بروز شركة فرع(ابنة) تابعة لشركة نفط العراق IPC تأسست تحت اسم شركة نفط عمان وظفار Petroleum Devolopment Oman and Dhofar وكانت قد حددت فترة استغلال الامتياز ب75 عاماً.

ثم إن السلطان انسحب من الوظائف الحكومية في أواسط العشرينات تاركاً الإدارة إلى الموظفين الإنكليز الذين اتسع نفوذهم على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية، وعلى الحياة العامة(باستثناء الدين والأحكام الشرعية) وفي نهاية عهد السلطان تيمور سيطرت بريطانيا العظمى على البلاد بشكل تام حتى عام 1920 وسيادتها كانت محصورة بشكل جوهري في السيطرة العسكرية على مناطق الساحل والطريق البحري المؤدي إلى الهند.

وفي عام 1932 تم خلع السلطان تيمور وحل محله السلطان سعيد الذي كان قد تلقى التعليم في المدارس البريطانية في الهند و الذي حاول في أولى سنوات حكمه تحقيق بعض المشاريع لتطوير البلاد، كما اتخذ التجار اليابانيون من مسقط وعمان مجالاً لترويج منتجاتهم القطنية الزهيدة الثمن.

وكانت عمان خلال الحرب العالمية الثانية قد دخلت كحلقة في سلسلة القواعد الجوية والبحرية البريطانية في آسيا، وأسست قيادة الجيش البريطاني في جزيرة مصيرة، وكذلك في صلالة(ظفار) ومسقط، عدة قطارات ونقاط تموين وإدارة للقوات الجوية وكذلك للأسطول البحري.

وظل النمط السابق للرأسمالية سائداً وتقليدياً حتى نهاية الحرب العالمية الثانية يمثل مستوى التطور الاجتماعي في منطقة الخليج، وبدأت العائلات الأرستقراطية تحت نفوذ السياسة الاستعمارية تمارس تدريجياً الأساليب الرأسمالية في الاستثمار والاستغلال.

وقاد اكتشاف النفط وبكميات كبيرة في منطقة الخليج العربي إلى إطلاق التنافس المرير بين الشركات الرأسمالية، كما أن التقدم القوي للشركات الأمريكية بعد الحرب العالمية الأولى أضعف السيادة الاستعمارية الغير محدودة لبريطانيا، وفي عام 1938 كان نفط الخليج العربي يشكل 8% من صادرات النفط العالمية.

ومع تأسيس جمعية (أنصار عرب الخليج) و جمعية (الدفاع عن إمارات الخليج العربي) في الأعوام 39/1938، صعدت من مطالب السكان العرب في مناطق الخليج إلى مرتبة الاستقلال الوطني.

هوامش الفصل الحادي عشر

1. Kochwasser, F: Kuweit, Tübingen 1969, S. 69
2. Longrigg, S. : Oil in Middle East, London 1961, S. 1o1
3. Qatar in to Sevenlies , Hrsg, Informationsminsterium des Staats Qatar. Doha 1971, S. 44
4. Hawley, D, : The Trzcial States, London 1970, S. 178
5. Mann, C. : Abu Dhabi : Beirut 1969, S. 73
6. Ausführliche Darstellung bei Kelly, J, : Eastern Arabien Frontiers, London 1964, S. 121
7. Hawley, D. : a.a.o., S. 211
8. Ebenda, S. 170
9. Landen, R.: Oman since 1859, New jersey 1967, S. 400
10. Oman, veroffentlichung der liga der Arabischen Staaten, Delegation Bonn, Bonn 1959, S. 3